S/PV.3778 (Resumption 1)

الأمم المتحدة

مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٧٨ (مستأنفة ١)

الخميس، ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٧، الساعة ٢٥/ ١٣.

نيويورك

الرئيس:	السيد بارك	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فكتوروف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	السويد	السيد ليدين
	شيلي	السيد إغيغورين
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	غينيا - بيساو	السيد لوبيس دا روزا
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد رانا
	مصر	السيد عواد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ولسون
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع

97-85583

9685583

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

السيد ساينز بيولي (كوستاريكا): (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أتوجه إليكم بالشكر، باسم كوستاريكا، على قيامكم في الوقت المناسب بعقد هذه الجلسة الرسمية المكرسة لمسألة اللاجئين في إطار السلم والأمن الدوليين. وإن قراركم، الذي أيده بلدي منذ البداية، هو القرار الصحيح، إذ أنه خطوة بالغة الأهمية في الطريق إلى تحقيق الشفافية والانفتاح اللذين يجب على المجلس أن يعتمدهما ولأنه أيضا، وقبل أي شيء، يمكّن جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة من تركيز اهتمامها على المسائل الإنسانية في إطار السلم والأمن الدوليين.

لقد حظيت هذه المسألة باهتمام كبير في السنوات الأخيرة. وإن وفد بلدي، مثل أعضاء مجلس الأمن الآخرين، شهد عن كثب شيئا يجب أن يكون بالتأكيد أحد أفظع المآسي الإنسانية في التاريخ الحديث: ألا وهو قتل مئات الآلاف من اللاجئين في مجازر جماعية في منطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة، مأساة اللاجئين الرانديين في شرق زائير.

وإن هذا ليبعث فينا شعورا بالرعب والعقم ونحن نفكر بالآلاف من البشر الذين كُتِم على أنفاسهم التعصب والحرب والفقر المدقع، وبإيجاز، الطابع المختل للمجتمعات التي قَدموا منها والمجتمعات التي تستقبل هذه الجموع البشرية.

وإن محرقة اللاجئين الأفارقة لم تنته فصولها بعد، إنها تدور هناك، في الواقع الصارخ لأفريقيا الوسطى، بينما تعمل المنظمات الإنسانية بكل ما ملكت أيمانها، محاولة إنقاذ أكبر عدد من الناس يمكنها إنقاذه. وإن تضامن المنظمات الإنسانية الدولية، سواء عامة أو خاصة، مع هؤلاء الرجال والنساء والأطفال يملأ قلوبنا أملا بالإنسانية ويتعارض بصورة صارخة مع قسوة أولئك الذين يقتلون اللاجئين عشوائيا في مجازر جماعية أو يعيقون عودتهم إلى أوطانهم.

لقد شهدنا لعقود الحروب المحلية والمواجهات بين الدولتين العظميين. لقد كان السلم والأمن الدوليين في فترة الحرب الباردة، استنادا إلى لعبة استراتيجية تقوم على تحريك أوراق اللعب، هدفا في ذاتهما الأمر الذي أدى إلى إبعاد البعد الإنساني عن السياسة الدولية وإلى تأجيل الهدف الرئيسي السابق الإشارة إليه شهدنا ذلك في صراعات أقل حدة عادة في العالم الثالث، وهي صراعات ذات نطاق محدود لكن لها تبعات وبيلة على السكان.

واليوم، في المقابل، ينبغي أن نتكلم عن واقع جديد وأقصد الحالة الجديدة في أعقاب المواجهة العالمية التي يمكن فيها للمجتمع الدولي حقا أن يركز على تشجيع التنمية المتكاملة للإنسان ويعزز سيادة جميع القيم الإنسانية.

ومع ذلك ما زلنا منخرطين في مناقشات جيوبوليتيكية يصر فيها البعض على الاشتراك في لعب عسكرية استراتيجية، في العالم النامي في الأغلب الأعم. وترى كوستاريكا أن هذا أمر خاطئ أخلاقيا ليس فحسب لأنه يتجاهل الالتزامات القانونية والسياسات الدولية بل أيضا لأنه يحول جميع الأهداف النبيلة للعالم، المنظم في صورة الأمم المتحدة، إلى مجرد تلاعب بكلمات جوفاء لا معنى لها في عالم الواقع.

وليس هناك اتساق بين ما تجري الدعوة إليه وما يجري على الطبيعة. هناك كلام كثير عن الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمساعدة من أجل التنمية، في حين يجري تجاهل الواقع ولا يزال يلقى ديكتاتوريون الدعم ولا تزال السياسات القمعية وانتهاكات حقوق الإنسان مستمرة دون اعتراض، ويجري بإصرار تشجيع نماذج اقتصادية ضارة بسكان العالم النامي.

إن فترة ما بعد الحرب الباردة قد اتسمت بعدم مساواة اقتصادية واضحة بين الشمال والجنوب، ولا عجب أن نجد أن أكبر الصراعات العالمية الحاضرة تنمو في مسارح المواجهة السابقة بين القوى الكبرى وبصفة أساسية، كما سبق أن أشرت، في العالم الثالث.

وتعد الإحصاءات عن اللاجئين شاهدا على ذلك. فمن بين أكبر ١٠ تجمعات للاجئين، نجد أن تسعة تجمعات في العالم الثالث يصل مجموعها إلى ٠٠٠ ٣٠٦ ٧ لاجئ. ولا يوجد في العالم المتقدم النمو سوى تجمع واحد للاجئين يتألف من زهاء ٠٠٠ ٣٣٠ ١ لاجئ، وفقا لنشرة مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بعنوان

"المفوضية بالأرقام"، التي عممت على أعضاء هذا المجلس.

لقد كان السبب الأساسي للدعوة إلى هذه الجلسة المفتوحة هو مأساة اللاجئين في أفريقيا الجنوبية، الذين لم تحترم الأطراف الفاعلة في تلك الحرب حقوقهم جميعا، بل أنها لم تحترم السلامة البدنية للعاملين في الإغاثة الإنسانية. وتوضح هذه الأزمة بجلاء أن الأطراف الفاعلة في الحرب يتوجب عليها، في هذه الحالة كما في غيرها، أن تكفل للمنظمات الإنسانية الوصول إلى اللاجئين حتى يتسنى لهذه المنظمات تقديم المساعدة إليهم. ويتوجب على الدول التي تمنح اللجوء، من جانبها، أن تضمن حماية اللاجئين وأن تعاملهم معاملة إنسانية، وفقا لمعايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني المعترف بها دوليا.

كما ينبغي لهذه الدول أن تضمن للاجئين العودة الطوعية إلى بلدانهم، أو الاندماج في بلد اللجوء أو إعادة الاستيطان في بلد ثالث، بشكل يضمن حقهم في الحياة وكذلك جميع حقوق الإنسان الخاصة بهم. وترى كوستاريكا أن أفضل حل لأي مشكلة لاجئين يتمثل في تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلدهم التي تسمح لهم بالعودة طوعا.

وبطبيعة الحال فإن أي سياسة تدعم اللاجئين ينبغي أن تسري على مشكلة الأشخاص المشردين داخليا أي هؤلاء الذين تعين عليهم، شأنهم شأن اللاجئين، أن يتركوا ديارهم هربا من الحرب. وتحقيقا لهذه الغاية نود الإشارة إلى الفقرة ١٣ من منطوق القرار ٥١/٧٥ الذي اتخذته الجمعية العامة بتاريخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، والذي يدعو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تقديم المساعدة إلى الأشخاص المشردين داخليا، وكذلك إلى مجموعات أخرى، باعتبار ذلك وسيلة للحيلولة دون ظهور تجمعات كبيرة من اللاجئين.

وفي تقدير بلدي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير الضرورية لحماية حقوق الإنسان للاجئين والأشخاص المشردين. إن هذا الأمر لا يلقى، بصفة عامة، سوى اهتمام ثانوي، لكن في رأينا أنه في حالات تقديم المساعدة الإنسانية في الصراعات، يتعين للأمم المتحدة أن تقوم بنشر أفرادها من أجل حماية حقوق الإنسان لهؤلاء الأشخاص في الميدان.

وترى كوستاريكا أنه في ظل هذه الظروف الجديدة يتطلب الأمر إيجاد نظرة دولية جديدة لإدارة الصراعات الدولية. إن حل هذه الصراعات ينبغي أن يستند إلى نظرة جديدة للأمن يكون محورها الإنسان. وإنني أتكلم عن مفهوم بعيد الأثر ومتكامل للأمن الإنساني يأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتعايش بين الشعوب والدول. لذلك فإن كوستاريكا ترفض تلك النظرة إلى السلم والأمن الدوليين التي تستند إلى التحركات الاستراتيجية وتهدف إلى تلبية الشواغل العسكرية وحدها، باعتبار أن تلك النظرة ضيقة وتتنافى ومقاصد البلدان والأمم المتحدة.

وهذا يؤثر بطبيعة الحال على نظرتنا لحفظ السلام وواجبات الأمم المتحدة ومجلس الأمن في هذا المجال. إن مفهوم حفظ السلام ينبغي أن يعلو على هذه النظرة الضيقة، وينبغي أن يتسع حتى يتسنى لهذه المنظمة بشكل منظم وثابت أن تبذل كل جهد للحفاظ على السلام والنهوض به، وفي الوقت ذاته يضمن ويعزز احترام حقوق الإنسان ويؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لجميع المتأثرين بحالات الأزمة. وهذا هو الشيء الصائب من الناحية الأخلاقية.

وفي هذا الصدد، ترى كوستاريكا أنه مما يكتسي أهمية ملحة تنقيح وتحديث مفهوم عمليات حفظ السلام. إن هذه العمليات الموضوعة من منظور عسكري ينبغي القيام بإصلاحها من أجل ضمان أن تشمل أعمالها الجانب الإنساني للصراعات. وبطبيعة الحال فإن هذا يعني تعديل هيكلها وتشكيلها وهيكل قيادتها وتنسيقها من أجل إيجاد متسع لمختلف وكالات المنظومة المتخصصة في المسائل الإنسانية وكذلك لتلك الوكالات المعنية بحقوق الإنسان.

ووفدي يشاطر كذلك الرأي الذي سبق أن أعرب عنه هنا بعض أعضاء المجلس فيما يتصل بالحاجة إلى توسيع الأفق بغية إيجاد طرق لتنفيذ المهام الإنسانية الوقائية. وكان يمكن أن يكون هذا مفيدا بصفة خاصة في حالات مثل الصومال حيث أن البعض لا يزال يستشهد بها بوصفها موقفا من مواقف عدم التوفيق بالنسبة لهذا المجلس.

لذلك من الضروري الاستمرار في الاتجاه السليم لتنفيذ أنشطة بناء السلام القيّمة بمجرد انتهاء

الصراعات. إن الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المتأثرة تكون شبه منهارة، وينبغي إعادة بنائها من أجل تعزيز السلم ماديا عن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة ترمي إلى المصالحة وإعادة إرساء سيادة القانون وإيجاد فرص اقتصادية جديدة وتضامن اجتماعي. وتعتبر نماذج بلدان، مثل السلفادور وهايتي، مفيدة في هذا الصدد.

ونحن ممتنون للمناقشات القانونية حول طبيعة الحالات التي يمكن أن تؤثر على السلم والأمن الدوليين وكذلك آثارها التنفيذية. بيد أن كوستاريكا ترى أن هذه المسألة تتطلب منا إرادة سياسية تتغلب على أوجه الغموض القانوني والتبريرات الإجرائية القانونية. وتعد هذه الجلسة الرسمية فرصة قيِّمة لبلورة هذه الإمكانية.

ويدرك بلدي أنه ليس من المرجح في ظل الظروف الحالية أن يتم إحراز تقدم محدد في هذا الاتجاه، بيد أننا نرى أنه من واجبنا الأخلاقي والسياسي أن نتناول المسألة في هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن. وإن خبرتنا القصيرة في مجلس الأمن، في ضوء خبرتنا التاريخية تجعلنا نعرب عن عدم رضائنا عن إدارة المسائل الإنسانية في حالات الصراع وفي الوقت ذاته تجعلنا نعمل على تعزيز النظرة الجديدة التي نحتاجها في هذا المجال.

السيد لوبيس دا روزا (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيدي، إن وفدنا يرحب بوجود وزير خارجيتكم في مناقشة هذا الصباح. والبند المعروض للنقاش اليوم في مجلس الأمن، "توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع"، يجيء في الوقت المناسب فعلا. وهو ما يذكّرنا بالمثل القديم "أن تفعل الشيء ولو متأخرا خير من ألا تفعله على الإطلاق".

ومنذ إنشاء الجمعية العامة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين) في عام ١٩٥٠، ظلت المفوضية تسعى إلى توفير الحماية الدولية للاجئين وغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع بغية إيجاد حل دائم لهذه المشكلة. إن هذا الجهد الجبار لتخفيف معاناة آلاف الناس، الذي يُبذل أحيانا في ظروف خطرة، يستحق منا كامل التقدير والاحترام. ويود بلدي، غينيا - بيساو، أن يحيي الرجال والنساء الذين قاموا، بدافع من الروح الإنسانية، بالتضحية بأرواحهم لهدف توفير المساعدة الإنسانية لمئات الآلاف من البشر المنكوبين.

إن الإحصاءات التي وفرتها مفوضية شؤون اللاجئين توضح اتجاها إيجابيا في الحالة في أجزاء كثيرة من العالم، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى انخفاض في فئات الأفراد المشردين داخل أوطانهم والعائدين. ونحن نرحب بهذا التطور. بيد أن الصورة تظل قاتمة فيما يتعلق بأفريقيا.

إن الثمانينات كانت أكثر السنين قتامة، إذ كانت السنوات الأفدح في تاريخ اللاجئين والمشردين. إن الصور - التي بُثَّتْ على امتداد العالم - والتي جاءت إلينا من القرن الأفريقي لا تزال ماثلة أمام أعيننا. وقد ظننا أن المأساة التي عصفت بأولئك الناس المهجورين ستكفي لوخز ضمير الرأي العام الدولي وأن الخطوات اللازمة ستُتخذ لكفالة ألا تؤدي الأسباب نفسها مطلقا إلى تكرار تلك العواقب ثانية.

وللأسف أثبتت الأحداث التي وقعت منذ عام ١٩٩٤ في منطقة البحيرات الكبرى عكس ذلك تماما. وثمة شيء مؤكد هو أنه ما دامت هناك نزاعات وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، سيظل المجتمع الدولي مواجَها لوقت طويل قادم بمشكلة الهجرة الجماعية للبشر.

ولهذه المشكلة أسباب عديدة. فالأحداث توالت بوتيرة أسرع منذ نهاية الحرب الباردة، واتسمت بالعنف الذي غذاه تزايد حدة المشاعر القومية والطائفية والقبلية فضلا عن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان نتيجة لصراعات القوى. ولكن في المقام الأول، أدى الدمار الذي سببته الحرب بآلاف من البشر إلى الإحساس بأنهم متروكون لمصيرهم ثم إلى اليأس مما دفعهم إلى البحث عن مناطق أكثر أمنا داخل وخارج حدود بعض البلدان.

ويتنامى الشعور بالقلق إزاء هذه الحالة المأساوية التي تعم أرجاء العالم لما تقتضيه من عمل منسق ومتصل من المجتمع الدولي الذي يجب أن يحشد جهوده لإيجاد الحلول الملائمة ليس للظاهرة فحسب بل لأسبابها الرئيسية.

إن مفوضية شؤون اللاجئين مسؤولة اليوم عن ملايين البشر على امتداد العالم. ورغم ما ظلت تبذله من جهود تستحق الثناء وما حققته من نتائج، نرى أن المفوضية والوكالات الإنسانية جميعها ينبغي أن تظل تحظى بالدعم الإجماعي وغير المشروط لمجلس الأمن حتى يتسنى لها الوفاء بولاياتها بنجاح.

إن اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ يضعان تعريفا واضحا لحقوق اللاجئين والتزاماتهم. وفي هذا الصدد نود أن نتساءل مرة أخرى عن مكان تواجد آلاف البشر الذين أبلغ عن اختفائهم في شرق زائير.

إننا نتفق مع القول بأن القانون الدولي الحالي، في مجمله، يوفر حماية جيدة للاجئين والمشردين، على الرغم من أن بعض جوانبه المحددة بحاجة إلى توضيح أفضل، مثل حق العودة في أمان وقضية رد الممتلكات. وفي هذا الصدد نرى أن على بلدان المنشأ توفير الظروف المواتية للإعادة الطوعية للاجئين ولعودة المشردين إلى أوطانهم في سلامة وكرامة تامتين، حيث أن هذين الأمرين قد يشكلان أحد الحلول الدائمة لهذه القضية.

وليس هناك شك في أن التدابير الوقائية هي أكثر الخطوات فعالية. ويجب تنفيذها عند ظهور أول بوادر لأحداث تنذر بهجرات بشرية ضخمة وغير منضبطة. وفي هذا الصدد، أود أن أحذو حذو سفير فرنسا - الذي تكلم بفصاحة وبلاغة - لأعبِّر مرة أخرى باسم وفد غينيا - بيساو، عن عميق أسفنا للظروف التي حالت دون تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٠٨٠ (١٩٩٦). فالقصد من ذلك القرار كان، من جملة أمور، إنشاء قوة متعددة الجنسيات لحماية إيصال المساعدة الإنسانية وتيسير عودة اللاجئين إلى شرق زائير.

ويرى وفدي أن تلك القوة، التي لم تكَون إطلاقا، كان من شأنها، لو أنها وزعت، أن تساعد على تخفيف معاناة آلاف البشر وأن تنقذ أرواح مئات الضحايا الأبرياء.

ولهذا السبب نتساءل عما إذا كان يجري تطبيق معايير مزدوجة في تنفيذ القانون الإنساني الدولي. ألا ينبغي لاحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أن يكون واحدا في العالم بأسره؟ ألم يحن الوقت للقيام بشيء من محاسبة النفس فيما يتصل بكل هذه الأحداث المأساوية، ولإيجاد الحلول الملائمة والدائمة لصالح البشرية جمعاء؟

وينبغي للمجلس، وهو يتصدى لهذه القضية اليوم، أن يدرس بمزيد من التصميم والعزيمة السياسية الأسباب الرئيسية وراء تدفقات اللاجئين وغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع. ونرى أن إيجاد بيئة اجتماعية - اقتصادية وسياسية سليمة، فضلا عن إنشاء أنظمة فعالة لحقوق الإنسان - لا سيما المؤسسات التي من شأنها توطيد مبدأ أولية القانون والعدالة والمسؤولية - تمثل متطلبات أولية أساسية لخفض الهجرات الجماعية الضخمة للبشر.

وينبغي للمجتمع الدولي بأسره، ولمجلس الأمن خاصة، أن يقوما بدور أكثر فعالية بكثير في هذا المجال بغية منع حدوث كوارث من النوع الذي ساد نشرات الأنباء كثيرا في الأعوام الأخيرة. ونأمل أن نكون قد أوضحنا، بنهاية هذه المناقشة، بطريقة ثابتة ومحددة، الحاجة إلى توفير الحماية للمساعدة الإنسانية للاجئين وغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع، فضلا عن أفراد الوكالات الإنسانية، وفقا للصكوك القانونية السارية.

وتحقيقا لهذا الغرض، يطالب المجلس الآن أكثر من ذي قبل، بأن يتكلم بصوت قوي وموحد وفوق ذلك كله لإرغام أطراف الصراعات على الانصياع للقانون الإنساني الدولي ومنح المنظمات الانسانية حق الوصول دون عوائق الى الضحايا بكل أمان مستطاع.

وبالنظر الى البعد الجديد لمشكلة اللاجئين. نأمل أن يعتبر مجلس الأمن من الآن فصاعدا أن حلها هو عنصر أساسي لصيانة السلم والأمن الدوليين. وحل مشاكل اللاجئين في إطار إنساني بحت لا يجب بأية طريقة أن ينال من دور مجلس الأمن، وبخاصة عندما يتعرض السلم والأمن الدوليان للخطر.

لقد آن الأوان للمجتمع الدولي لكي يتحمل مسؤوليته إزاء مئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال الذين وجدوا أنفسهم في مثل هذه الحالة، دون أن يكون لهم خيار، بغية التوصل الى الحلول اللازمة والنهائية لهذه المأساة. وبلدنا غينيا - بيساو، على استعداد للتقدم باسهامها المتواضع.

وختاما، نود أن نطلب الى ممثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يتكرم بأن ينقل الى السيدة أوغاتا تحياتنا التي تستحقها بجدارة لشجاعتها وتفانيها في خدمة مئات الآلاف من البشر الذين يعانون من المحن. ونعرب عن تقديرنا أيضا لكل المنظمات الإنسانية التي تعمل منذ زمن طويل لتحقيق نفس الهدف.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن البرتغال تهنئكم، سيدي الرئيس، وتشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونرى أن حماية المساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين وغيرهم في حالات الصراع مسألة رئيسية تشمل مسؤولية المجتمع الدولي. ولهذا، لا بد من أن يعالجها مجلس الأمن بصورة ملائمة بمشاركة جميع الأعضاء في الأمم المتحدة.

ونرى أيضا أن الوقت مناسب الآن لكي يناقش المجلس هذه المسألة بصورة منقحة ورسمية. وقد انشغل المجلس مؤخرا بأزمات خطيرة جدا تمثل مشكلة حماية العمليات الإنسانية هذه أهمية حيوية بالنسبة لها.

ولا ينبغي للمجلس أيضا أن يعجز عن تطوير تفكيره بالنسبة لدوره في هذا المجال في ضوء المآزق الرئيسية التي تواجهها اليوم المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، كما بينت ذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عندما جاءت الى المجلس في الشهر الماضي. وقد ذكرنا بهذه المآزق بوضوح تام اليوم السيد أكاشي وكيل الأمين العام وممثلو مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ونرحب ببياناتهم القوية ونتعهد بإيلاء الاهتمام الكامل للشواغل والاقتراحات التي طرحوها علينا.

إن حماية السكان المدنيين واللاجئين المشتركين في صراعات تتطلب المساعدة الإنسانية تسعى بصورة متزايدة الى مجابهة التهديدات الموجهة الى السلم والأمن الدوليين. وفي الصراعات التي وقعت مؤخرا، فإن اللاجئين والمشردين داخليا لم يشكلوا إحدى نتائج الحرب فحسب، بل كانوا بالفعل هدفا للأعمال القتالية التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولهذا، تندرج هذه المسألة في إطار الفصل السادس أو الفصل السابع من الميثاق، مما يقتضي من المجلس أن يتخذ اجراء بموجب المادتين ٤١ و ٤٢ أو إحداهما.

وفي وقت لاحق، ستدلي هولندا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي نؤيده بالكامل. وفي ذلك البيان، يسترعى الانتباه الى طابع الصراعات داخل الدول، الذي تتسم به بصورة متزايدة معظم الأزمات الآخذة في التبلور في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وقد يجري استدعاء الطابع الداخلي للصراعات للمقاومة، بل وللتحذير من التدخل الانساني الدولي الذي تؤيده الأمم المتحدة. ويجري ذلك باسم الشعارات القديمة لسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسلامة الإقليمية. ويمكننا أن نطنب في الحديث من الشرعية التي يضفيها الميثاق على المجلس ليحدد الوقت الذي يكون فيه هذا التدخل ضروريا ومبررا. وقرار المجلس هذا من شأنه عندئذ أن يتجاوز مبدأي السيادة والارتباط وأن يقتضي من جميع الدول الأعضاء التقيد به.

ولكننا نفضل بدلا من ذلك أن نبين أنه في معظم الصراعات الحالية، من أفغانستان ويوغوسلافيا السابقة الى البحيرات الكبرى، تحرص الأطراف المتحاربة نفسها على الوجود الانساني للأمم المتحدة، ليس بسبب الفوائد التي تجنيها هي نفسها من المعونة الإنسانية المقدمة للاجئين والسكان المدنيين فحسب، بل أيضا بسبب ما يلمسونه من شرعية سياسية يسبغها عليها هذا الوجود؛ وهذا على الرغم من أن الوجود الإنساني الدولي، بغض النظر عما يتسم به من نزاهة وهو لدى اضطلاعه بمهامه، قد يعتبر شاهدا محرجا لفظائع يعف عن ذكرها اللسان.

وينبغي للمجلس أن يعالج بوضوح ثلاث مشاكل رئيسية: أولا، كيفية حماية أكثر الناس حاجة الى الحماية، أي السكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم وسط الصراعات المسلحة، وبخاصة المجموعات الضعيفة من اللاجئين والمشردين داخليا؛ وثانيا، كيفية حماية من يقومون بالحماية عندما يصبحون أنفسهم هدفا للهجمات؛ وثالثا، كيفية مجابهة افلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب.

وعند معالجة المشكلة الأولى، وهي كيفية حماية من هم أكثر ضعفا، ينبغي للمجلس ألا ينسى عنصرا حاسما، وهو أن المساعدة الانسانية ليست بالتأكيد قصرا على إيصال المساعدة، سواء كانت غذاء أم مأوى أم رعاية طبية. والعنصر الجوهري في المساعدة الانسانية في واقع الأمر هو حماية أبسط الحقوق الأساسية للإنسان؛

وأهمها الحق في الحياة. وغيره من الحقوق الأساسية المتأصلة في كرامة الانسان. وهذا هو هدف وجوهر القانون الانساني الدولي الذي تلتزم باحترامه وانفاذه كل الدول الأعضاء، وكل وكالات الأمم المتحدة، وكل الأطراف المتحاربة، وكل القوات العسكرية.

وهذه هي الرسالة التي نقلتها السيدة أوغاتا الى المجلس بوضوح تام عندما أكدت أن مساعدة الأفراد وحمايتهم تستند الى احترام الحقوق الأساسية للانسان. واستطردت فدعت الى مفهوم أمني يجعل الانسان محوره. وبالتحديد هذا هو النهج الذي تحث البرتغال المجلس على اتباعه، ونحن نضطلع بنصيبنا الكامل من المسؤولية عنه.

وهذا يعني ضمنا أنه عند قياس نجاح عمليات المساعدة الإنسانية أو احتياجاتها، يجب على المجلس أن يأخذ في الاعتبار مدى حماية هذه الحقوق الأساسية، وليس مجرد ما إذا كانت قوافل الأغذية تصل الى مقصدها وهذا يعني أيضا أنه عند النظر في أي نوع من أنواع التدخل العسكري الدولي من خلال أي عملية لحفظ السلام، أو نوع آخر من العمليات، بغية دعم الاجراءات الانسانية وتعزيزها، ينبغي للمجلس أن يفصح بوضوح في ولايته غرض حماية حقوق الإنسان، الى جانب الأهداف السياسية والعسكرية. ومطلوب وضع نهج موحد لإدارة الأزمات، يشمل حقوق الإنسان في الأبعاد الإنسانية والسياسية والإنمائية.

ولا بد أن نكفل بأن يكون جميع المشاركين في عمليات الأمم المتحدة الإنسانية والعسكرية على علم بكل هذه الأبعاد وبأنهم يتلقون التدريب الواجب للاضطلاع بالمهام المعنية. ولما كانت أضعف المجموعات المدنية التي تحتاج الى حماية - أي اللاجئين والمشردين هي النساء والأطفال، فلا بد من إيلاء الاهتمام الملائم لمنظور الجنس والاحتياجات المحددة لحماية الأطفال، كما شرح لنا ببلاغة هذا الصباح ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

والمشكلة الثانية، وهي كيفية حماية القائمين بالحماية، ظهرت بوصفها مشكلة ملحة ومفزعة، كما شهدنا بصورة متزايدة في كثير من الصراعات التي وقعت مؤخرا. ولم يجر عمل الكثير لتناول هذه المشكلة بصورة ملائمة على الرغم من النداءات الكثيرة لتوفير الدعم العسكري لعمليات الإغاثة الإنسانية. وقد يقول المرء إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تكن مستعدة للمجازفة بأرواح مواطنيها من العسكريين بل بأرواح مواطنيها من العاملين في مجال المعونة فقط.

ويجب أن توجه تحية إجلال خاصة، وتعبير عن الامتنان والتشجيع الى النساء والرجال البواسل والكرماء الذين يعملون في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وكل وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبنفس القدر لأولئك الذين يعملون في المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، الذين ظلوا يقومون بهذه الأنشطة بالرغم من المشاق والمخاطر الشخصية التي يتعرضون لها، فإنهم يحتاجون الى المساندة. ويحتاجون الى عمل مجلس الأمن الجماعي لا امتناعه الجماعي عن العمل. إنهم يحتاجون إلينا - نحن المسؤولين والحكومات والقادة السياسيين أن نؤدي واجبنا.

لقد استخدم مجلس الأمن عمليات حفظ السلام في بعض الحالات لتوفير مكون أمني لتيسير الإغاثة الإنسانية، وعموما، لقي هذا الاستخدام نجاحا، حتى في الحالات التي كان فيها مجتمع الإغاثة الإنسانية يخشى ما يمكن أن يترتب على مثل هذا السند العسكري من آثار مفسدة. وكانت البوسنة بالتأكيد إحدى هذه الحالات.

وفي حالات أخرى أذن المجلس بوزع وجود عسكري دولي لحماية المساعدة الإنسانية العاجلة بمبادرة من بعض الدول الأعضاء. وأحدث الأمثلة ألبانيا، وقد أحرز حتى الآن نتائج إيجابية. وهذا يوضح كيف أن المبادرات الإقليمية مهمة ومطلوبة، شريطة أن يحصل من يقومون بها على التأييد المناسب من مجلس الأمن.

ولكن ماذا يحدث عندما لا تكون هناك دولة مستعدة للعمل، وعندما لا يمكن حفز المجلس لاتخاذ مبادرة بالرغم من خطورة الموقف؟ هل نظل نترك عمال الإغاثة الإنسانية وحدهم في الميدان في مواجهة الأوضاع الأمنية الخطيرة التي تنشأ دائما من المشاكل السياسية التي لا تجد حلا؟ لا نستطيع بالطبع. وهذا هو السبب في أننا نؤيد المقترحات التي قدمتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والتي تطالب بجملة أمور منها إنشاء قدرة للوزع السريع تابعة للأمانة العامة. ونحن

ندعو المجلس الى أن يناقش هذا الاقتراح المحدد وأن يلتمس وجهات نظر الأمين العام بشأن كيفية وضع ذلك موضع التنفيذ.

والمشكلة الثالثة التي تواجهنا هي مكافحة الإفلات من العقاب بالنسبة لكل أولئك المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني وحقوق الإنسان، سواء كان ذلك ضد المحميين في حالات الصراع أو ضد الذين يوفرون الحماية. وإن عقوبة مرتكبي هذه الانتهاكات تمثل في آن معا الرادع الرئيسي ضد انتشار نمط من الانتهاكات الأخرى، وأقل ما يمكن عمله احتراما للضحايا. وينبغي محاسبة الموجودين في الميدان وكذلك قادتهم السياسيين والعسكريين، على المستوى الوطني، وأمام المحاكم الدولية، متى كان ذلك مناسبا. وبالإضافة الى ما يمكن أن يترتب على الإجراءات الجنائية من مسؤولية فردية، فإن القادة السياسيين يجب أن يدفعوا ثمنا سياسيا.

ونفس الشواغل تبرر الحاجة الى قيام مجلس الأمن بالنظر، أثناء المراحل المبكرة من الصراع، في فرض عقوبات مختارة تستهدف إلحاق أذى حقيقي بالجانب المحارب وبأعوانه، أي إقرار تدابير مثل حظر الأسلحة، وقيود على السفر، وتجميد الأرصدة، من بين تدابير أخرى، تدرس على أساس كل حالة على حدة وفقا لفعاليتها. ويتطلب إنزال العقوبة إثبات الدليل على الانتهاكات وعلى المسؤولية الفردية لمرتكبيها. ولهذا فإن التحقيق من جانب مراقبين دوليين مهم للغاية. ويجب أن يحمل مجلس الأمن الأطراف المتحاربة مسؤولية التعاون مع هذه البعثات الدولية وتيسير عملها.

واسمحوا لي بأن أركز على أن وفدي يعتقد أن من المهم أن يشارك مجتمع المنظمات غير الحكومية في هذه المناقشة. ولا تستطيع الأمم المتحدة ولا كل حكوماتنا أن تعمل في مجالات الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان دون العمل المتفاني والمثابر من جانب المنظمات غير الحكومية. ولذلك نأمل أن تتمكن المنظمات غير الحكومية من أن تحضر مناقشاتنا حول هذا الموضوع في المستقبل وأن تقدم إسهامها الجوهري.

وإن تنشيط مجلس الأمن في أعقاب الحرب الباردة يلقي مسؤولية خاصة علينا جميعا نحن الذين نعمل في هذا المجلس. إننا لا نستطيع أن نقصر أنفسنا على رد الفعل كلما يضغط على حكوماتنا "عامل محطة سي إن إن" متضافرا مع تأثيرات "القرية الكونية" و "التحرك بدافع العار"، نحو عمل يأتي متأخرا.

والمساعدة الإنسانية لا يمكن توصيلها في فراغ سياسي وعسكري. وهي لوحدها لن تضمن أبدا حلا دائما لصراع من الصراعات. وكل ما في الأمر أنها لحماية السكان المحصورين في مناطق الصراع العسكري وحماية حقوقهم الأساسية. ويتعرض السلم والأمن الدوليان للخطر إذا ما حدثت انتهاكات واسعة لتلك الحقوق الأساسية. ولا يمكن للمعونة الإنسانية أن تصل إذا كان الذين يقدمونها يتعرضون للخطر. ويجب على مجلس الأمن أن يضع هذه الشواغل في مقدمة جدول الأعمال عندما يتعامل مع الصراعات المعنية وأن يضع استراتيجية طويلة المدى للتعامل معها وأن يضمن هذه الاستراتيجية عملا وقائيا فعالا.

وأخيرا، اسمحوا لي بأن أقول أن البرتغال تعتقد أنه سيكون من المفيد التعبير عن هذه المناقشة في بيان رئاسي من قبل المجلس. ونحن على استعداد للتعاون مع وفدكم، سيدي الرئيس، للعمل نحو نتيجة من هذا القبيل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل أوكرانيا، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لدينا كل الأسباب، لكي نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن المكرسة لتوفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع. ونعتقد أن النظر في هذه المسألة جاء في الوقت المناسب وهو مهم.

خلال السنوات الأخيرة واجه المجتمع الدولي التحدي المتمثل في الاستجابة للأزمات الإنسانية التي تزايدت عددا وتعقيدا. والأسباب الجذرية لهذه الحالات هي عدم الاستقرار السياسي، والصراع الداخلي، والتوترات الطائفية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتدخل الخارجي، والفقر والكوارث الطبيعية. ونتيجة لذلك بلغت مشكلة اللاجئين والعائدين والمشردين أبعادا خطيرة وأصبحت عاملا كبيرا من عوامل عدم الاستقرار والصراع والمواجهات.

إن العلاقة المتبادلة بين مشاكل اللاجئين وبين السلم والأمن ربما لا تتجلى في أي منطقة مثلما تتجلى في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. فحالة الصراع في هذه المنطقة من العالم هي التي وضعت في جدول الأعمال الدولي الحاجة الى زيادة فعالية المساعدة الإنسانية الدولية للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع. وفي رأينا أن من أهداف مداولات اليوم النظر في تدابير أخرى وتفاصيلها من أجل مواجهة هذه المشكلة الخطيرة.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة تغييرات كبرى في الظروف التي تجرى فيها أنشطة المساعدة الإنسانية الدولية. وأصبح من الصعب بصورة متزايدة الضمان تماما بأن تصل المساعدة الإنسانية الى المجموعات المقصودة، وخلق بيئة آمنة لتوصيلها وضمان توزيع عادل لها بين المحتاجين إليها. وفي هذا الصدد تبقى مشكلة هامة هي ضمان سلامة وأمن المتلقين للمساعدة الإنسانية وأولئك الذين يقدمونها.

وينشأ الطابع العاجل للغاية لهذه المسائل من حقيقة أن طبيعة الصراعات قد تغيرت كليا. فمناطق الصراعات في العالم، التي ارتبطت في الماضي عادة بالمواجهات العسكرية بين الدول، أصبحت السمة الغالبة فيها اليوم انتشار الحروب الأهلية والصراعات العرقية داخل الدول. وعلاوة على ذلك، يصعب تحديد أطراف هذه الصراعات داخل الدول. فالأطراف ليست لها سلطة مركزية، وفي أغلب الأحيان لا تحترم الالتزامات ولا تقيم اعتبارا للقانون الإنساني الدولي. إلا أنها يمكنها الحصول على إمدادات من الأسلحة الفتاكة لا نهاية لها ومتوفرة بسهولة.

علاوة على ذلك، تبين الخبرة أن الرقابة على توجيه المساعدة الإنسانية وإيصالها وتوزيعها تعتبر هدفا عسكريا من جانب الأطراف المتحاربة.

ولا بد من الإشارة أيضا إلى أن المشهد الإنساني قد تغير واتسع نطاقه، حيث لا يشمل الحكومات والمنظمات الإنسانية فحسب، بل يشمل طائفة من الجهات الأخرى، التي تتراوح بين مختلف المنظمات غير الحكومية ومختلف أنواع الوكالات. وقد زاد هذا من تعقد العملية وزاد من حدة التنسيق المتسم بالتحدي. وعلاوة على ذلك، فإن الدول المانحة الرئيسية قد أجهدها عبء الاستجابة للعديد من حالات الطوارئ المعقدة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا، كما أن الحكومات تتمنع بصورة متزايدة عن الالتزام بالأفراد والمعدات والأموال للأنشطة الإنسانية.

وكما نرى، فإن المجتمع الإنساني، في ظل هذه الظروف يواجه ضرورة ضمان ما يلي: أولا، حماية الإمدادات والمواد المقدمة وإيصالها المأمون وتوزيعها العادل بحيث يحول دون نشوء أحوال تعزز في ظلها المساعدة الإنسانية مواقف الأطراف المتحاربة وتقويها، بما في ذلك الانفصاليون؛ وثانيا، حماية أفراد مختلف المنظمات والوكالات الإنسانية؛ وثالثا، حماية اللاجئين، والأشخاص المشردين وغيرهم من المعوزين.

ومما لا يمكن دحضه حقيقة أن المسؤولية الأساسية عن تنفيذ المهام الآنفة الذكر تقع على عاتق حكومات البلدان المعنية. ولكن عندما يتواجد اللاجئون في أراض لا تسيطر عليها الحكومة، فإن من الصعب الأمل في مساعدة الحكومة. وفي هذا السياق، نرى أن على المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة ومؤسسات منظومتها، الاضطلاع بدور هام.

ونحن نرى، أنه في الحالات المعقدة بوجه خاص على أرض الواقع، فإن التوجيه العام وتنسيق الجهود الإنسانية الدولية ينبغي إسنادهما حصرا إلى الأمم المتحدة، لأن الأمم المتحدة وحدها هي التي لديها الخبرة الضرورية والآليات اللازمة لنجاح تنفيذ المهام الإنسانية. وعلاوة على ذلك، لا توجد وكالة دولية أخرى غير الأمم المتحدة يمكنها إيصال المساعدة الإنسانية للمحتاجين إليها بطريقة متجردة ومحايدة حقا.

ويؤكد وفد بلدي أن إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام التابعتين لأمانة الأمم المتحدة يمكنهما الاضطلاع بدور هام في هذا الصدد. وهذان الهيكلان، يمكنهما، مثلا، أن يضعا، على أساس كل حالة بمفردها، خططا واضحة لإيصال المساعدة الإنسانية وتوزيعها وتخزينها، وأن يضعا أيضا خططا لحماية الأفراد المشاركين في هذا النشاط. ومن الضروري النظر في إنشاء وحدة داخل إحدى إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة تكون مسؤولة عن ضمان التخطيط الطارئ للمساعدة الإنسانية. وفي رأينا، أنه قد آن الأوان لإعداد

مدونة سلوك شاملة للنشاط الإنساني، مما يمكن لذلك أن يعزز بدرجة كبيرة الإطار القانوني لهذا النشاط.

ويمكن لعمليات حفظ السلم حاليا أن تلعب دورا هاما في المساهمة في تهيئة بيئة آمنة من أجل الإيصال الفعال للمساعدة الإنسانية، ولقد انعكست هذه الحقيقة نفسها في إحدى النتائج الواردة في التقرير الذي أعدته مؤخرا اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم. وفي الوقت نفسه، فإننا نرى، أن من الجدير النظر في مسألة استخدام قوات الانتشار السريع، حيثما يكون ذلك ملائما، على سبيل المثال، عندما يواجه السكان المدنيون وموظفو المساعدة الإنسانية خطر اندلاع العنف أو تعرض حياتهم للخطر.

ويرى وفد أوكرانيا أن المساعدة الإنسانية لا يمكن أن تعتبر بديلا للإجراءات السياسية والدبلوماسية والعسكرية. ولهذا تقتضي الضرورة أيضا اتخاذ تدابير تستهدف التوصل إلى تسوية نهائية للصراعات المسلحة. إن الجهود الرامية إلى ضمان إبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار وحل مشكلة اللاجئين ينبغي أن تكون عناصر أساسية في هذه التدابير.

ويتعين أيضا على البلدان المجاورة أن تضطلع بدور هام في التصدي للمشكلة المذكورة. وفي هذا السياق، نود أن نقترح وضع مجموعة من الحوافز التي من شأنها أن تشجع هذه الدول على انتهاج سياسة بناءة حيال اللاجئين، مع التركيز على ضمان توفير الأمن لهم. وينبغي لمجلس الأمن، بدوره، أن يعمل بصورة أكثر نشاطا على تطوير حوار مباشر مع البلدان المعنية في إطار صيغة أريا.

ونرى، أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز من قدرته الوقائية في ميدان حماية المساعدة الإنسانية المقدمة إلى اللاجئين. وهذا ينطوي، في المقام الأول، على وضع تدابير ذات صلة تجنبا لتعريض اللاجئين للخطر واضطهادهم ومنعا لأي انتهاك لقواعد القانون الإنساني الدولي من جانب أطراف الصراع. ومن الضروري أيضا وضع مفهوم واضح وشامل لممرات وطرق المساعدة الإنسانية. ونعتقد أنه ينبغي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم أن تدرس بتعمق فكرة نشر قوات متعددة الجنسيات للأغراض الإنسانية بمقتضى سلطة مجلس الأمن.

وثمة صك آخر يضارعه في الأهمية من حيث وضع أطر قانونية دولية غايتها، في جملة أمور، توفير الحماية للأشخاص الذين تنشرهم أي منظمة إنسانية غير حكومية أو أي وكالة بمقتضى اتفاق مع الأمين العام للأمم المتحدة، وهذا الصك هو الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، التي اعتمدت في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وأود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى هذه الوثيقة، التي، بالإضافة إلى أنها توضح حقوق والتزامات البلدان المضيفة، تنص على تدابير لمنع الجرائم المرتكبة ضد موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وملاحقة مرتكبيها. ونرى، أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يحث بصورة حاسمة جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلى هذه الاتفاقية لضمان مركزها كصك قانوني معترف به عالميا في أسرع وقت ممكن.

وبتعزيز الآليات القائمة واستحداث نهج وأفكار مبتكرة على أساس التنسيق الواضح بين جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، يمكننا فقط أن نحقق هدفنا الرئيسي، أي تحسين فعالية المساعدة الإنسانية للاجئين وغيرهم في حالات الصراع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل أرمينيا. وأدعوه ليشغل مقعدا على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبيليان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا، أن أشكر وفد بلدكم، سيدي، على مبادرته التي جاءت في حينها والمتمثلة في عرض هذا البند من جدول الأعمال على مجلس الأمن لمناقشته.

في السنوات الأخيرة، واجه العالم عددا من حالات الطوارئ المعقدة شملت النزاعات ونزوح السكان بشكل عارم. وتلاحظ أرمينيا بقلق كبير أن عدد اللاجئين في أنحاء العالم قد ارتفع من مليون لاجئ في الخمسينات إلى ما يقرب من ٢٦ مليون نسمة في التسعينات.

والطابع العالمي للمشكلة يتطلب من المجتمع الدولي أن يركز اهتمامه عليها، سعيا منه إلى تهيئة بيئة آمنة من أجل توفير المساعدة الإنسانية للمدنيين المعوزين.

إن وجود مئات الألوف من اللاجئين يُشكل عبئا ثقيلا على أي بلد، لا سيما على بلد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية. وقد تفاقمت أزمة اللاجئين في أرمينيا بسبب الحصار الذي فرضته عليها أذربيجان المجاورة وبسبب صعوبة المواصلات ووجود منطقة زلازل تم بناء ٣٥ في المائة منها فقط.

ومع ذلك تبذل حكومة أرمينيا، التي استضافت أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ من أذربيجان، قصارى جهدها لمساعدة هؤلاء اللاجئين بسد احتياجاتهم. وفي نفس الوقت، يتم اتخاذ خطوات ضرورية، بما فيها اعتماد تشريعات مناسبة، لدمج اللاجئين في المجتمع. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أقر البرلمان قانون الجنسية الذي يُعطي اللاجئين حق اكتساب جنسية جمهورية أرمينيا.

ويُقدر شعب جمهورية أرمينيا تقديرا كبيرا المساعدة الإنسانية التي قدمتها للاجئين الدول فرادى والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المختلفة. وفي هذا الصدد، نُشيد بشكل خاص بأنشطة إدارة الشؤون الإنسانية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في أرمينيا، التي وجهت مساعدتها لأكثر المجموعات السكانية تعرضا للخطر - كاللاجئين والمشردين وأطفال اللاجئين الذين هم دون السادسة من العمر والأطفال المحرومين من أب أو من أبوين والأمهات غير المتزوجات والمعاقين والمسنين غير المتزوجين.

ونحن نعتقد أنه ينبغي أن تُقدم منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها المساعدة للذين لا يتمكنون من الوفاء بحاجاتهم الأساسية الخاصة والذين لا تتوفر لديهم أية موارد أخرى لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، أود أن استرعي اهتمام الأعضاء إلى الحالة الإنسانية في ناغورني كاراباخ.

وينبغي أن تقدم المساعدة الإنسانية دائما على الحاجة وعلى مبدأ الحياد. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بإجراء الترتيبات اللازمة لتقييم حاجات السكان في ناغورني كاراباخ وبتقديم المساعدة الإنسانية لهم. ولكي تصل هذه المساعدة إلى المستفيدين منها، ينبغي أن تتمتع جهة الإغاثة الدولية بالوصول الحر وغير المعاق إلى ناغورني كاراباخ. وفي هذا الصدد، يمكن النظر في الممرات الإنسانية أو أي شكل آخر من الحيز الإنساني بوصفها آلية ملائمة.

ونحن مقتنعون بأنه لكي نجد حلولا نهائية ودائمة لمشكلات اللاجئين في كل أنحاء العالم نحتاج إلى إعمال النظر في الأسباب الجذرية لهذه المشكلات. وينبغي تشجيع الأنشطة الوقائية التي تقوم بها المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان وتعزيز التسامح واحترام حقوق الأفراد والأقليات والمجتمعات الإثنية.

وإلى حين إيجاد تلك الحلول النهائية، تبقى المساعدة الإنسانية المباشرة للذين يحتاجونها ذات أهمية قصوى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **المتكلم التالي** ممثل النرويج. أدعوه إلى شغل مقعده على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيورن ليان (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تُرحب النرويج بوصفها أحد المشاركين الكبار في تقديم الأفراد والموارد لعمليات المساعدة الإنسانية، إلى جانب تقديم الجنود لعمليات حفظ السلم، بفرصة الاشتراك في مناقشة اليوم الهامة.

وقد شهد العالم، في حقبة ما بعد الحرب الباردة، سلسلة من النزاعات الناتجة عن تفكك الدول السابقة وعن النزاعات الداخلية، والمصحوبة بانهيار في سلطة الدولة. وكانت إحدى النتائج المأساوية لهذه النزاعات - وفي بعض الحالات، هدف العديد منها - النزوح الضخم للسكان. وقد واجهت الأمم المتحدة بشكل متزايد حالات طوارئ معقدة وطلبات تتعدى تلك التي تقدمها عمليات حفظ السلم التقليدية. وتشمل المهام والتحديات الجديدة إيجاد أوضاع آمنة لتسليم المساعدة الإنسانية للاجئين وللنازحين، وقيام الشرطة المدنية بوظائفها ورصد حقوق الإنسان واحترام القانون الإنساني الدولي.

تتطلب حالات طوارئ معقدة كهذه ردا منظما وسريعا من المجتمع الدولي بأسره. ويجب أن تُخصص الأولوية الأولى لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة للمدنيين الذين يحتاجونها، حينما تنشأ أزمة لاجئين. وقد اشتركت النرويج، بوصفها أحد كبار المساهمين في هذا

الحقل، في تقديم الأفراد الإنسانيين والمؤن إلى اللاجئين في جميع حالات الطوارئ الكبيرة في السنوات الأخيرة. وقد تعاونت وكالات الإغاثة النرويجية، من يوغوسلافيا السابقة إلى منطقة البحيرات الكبرى، مع منظمات وطنية ودولية أخرى، خاصة مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في إنقاذ حياة آلاف المدنيين الأبرياء الذين شردتهم النزاعات.

إن وجود موظفي المساعدة الإنسانية والمساعدة التي يُقدمونها هي في ذاتها عناصر هامة في المجهود الذي يُبذل لحماية اللاجئين، ليس فقط من الجوع والمرض بل من الإذلال والقتل وخرق القانون الإنساني أيضا. ويمكن أن يُعزز انتشار مراقبي حقوق الإنسان والشرطة المدنية والمراقبين العسكريين هذا الوجود الوقائي. ومع ذلك، فقد شهدنا في السنوات الأخيرة اتجاها متزايدا تقوم به أطراف النزاع باستهداف المدنيين واللاجئين بصورة مباشرة، إلى جانب استهداف الموظفين الدوليين والإنسانيين. ولمواجهة هذه الممارسات غير المقبولة، يكون في بعض الأحيان انتشار ووجود الجيش وأفراد حفظ السلم السبيل الوحيد لخلق حد أدنى من الأمن الضروري للاضطلاع بالعمليات الإنسانية.

ونتيجة لذلك، نشأت الحاجة إلى إيجاد نهج متكامل للعمليات التي هي بالضرورة متعددة الوظائف، حيث أنها تتألف من عناصر إنسانية ومدنية وعسكرية. ونحن نشعر أنه ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن، في تعهدهما بالقيام بعمليات متعددة الوظائف كهذه، وغالبا في ظروف أمنية خطيرة، أن يوليا اهتماما ضروريا للقضايا التالية.

أولا، يجب أن تكون ولايات هذه العمليات واضحة وواقعية، ويجب توضيحها بطريقة مناسبة للسكان المحليين ولوسائط الإعلام الدولية كذلك. ويمكن بشكل واضح أن تمنع استراتيجية إعلامية فعالة أي سوء تفاهم لما يُتوقع من الأمم المتحدة إنجازه في نزاع معين، كما يمكن أن يؤدي إلى تفادي أي سوء تفسير يمكن أن يُقوض التأييد الشعبي للعمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في نزاعات كهذه. وفي الوقت عينه، يجب أن تضمن الدول الأطراف توفر الموارد الكافية لتمكين الأمم المتحدة من تحقيق ولاياتها. ويتحمل أعضاء المجلس مسؤولية خاصة عن ضمان التناسب بين الولايات، من ناحية، والموارد، من ناحية أخرى.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يُشدد بصورة متسقة على مسؤولية الأطراف المعنية تجاه سلامة الأفراد الإنسانيين والموظفين الدوليين الآخرين، إلى جانب حماية اللاجئين والمدنيين الآخرين المعرضين للخطر، لا سيما النساء والأطفال. ومن الأهمية القصوى أن يحافظ المجلس على موقف مشترك موحد يضع ضغوطا سياسية على الأطراف لكي يقوموا بتنفيذ التزاماتهم وتعهداتهم في هذا الصدد، ولضمان الوصول غير المعاق للتسليمات الإنسانية.

ثالثا، يمكن أن تستتبع ضغوط المجلس السياسية سلسلة من التدابير، بما فيها فرض عقوبات اقتصادية وسياسية مستهدفة. وينبغي أن تُصاغ تدابير كهذه بطريقة تضمن الامتثال لقرارات المجلس، بما فيها القرارات التي تتعلق بالقانون الإنساني وبتخفيض العنف والنزاعات وبمنع فرض الصعوبات غير الضرورية على السكان المدنيين. ولا يمكن أن نستبعد إمكانية استعمال الوسائل العسكرية في بعض الحالات. كانهيار الحكومة المركزية، أو في حالة حصول انتهاكات واسعة ضد القانون الإنساني وحقوق الإنسان وحيث يشيع العذاب الإنساني. والتجارب الأخيرة في أجزاء من يوغوسلافيا السابقة والصومال هي خير أمثلة لذلك.

رابعا، إن التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين العناصر العسكرية والمدنية والسياسية والإنسانية في عملية متعددة المهام أمر لا غنى عنه لضمان فعالية المساعدات الإنسانية وكذلك لضمان أمن الأفراد. وهذا التنسيق ضروري جدا سواء على مستوى مقر الأمم المتحدة أو في الميدان، في جميع مراحل أي صراع محتمل أو قائم، ابتداء من تقصي الحقائق الى التحليل والتخطيط وتحديد الولاية وتنفيذها.

وترى النرويج، في هذا الصدد، أن آليات إجراء المشاورات مع مجلس الأمن قبل اعتماد ولايات جديدة أو تجديد ولايات قائمة يجب أن تضم أيضا، بالإضافة الى الدول المساهمة بقوات، تلك البلدان التي لها ضلع كبير في العمليات الإنسانية بوجود أفراد لها هناك. ويمكن النظر أيضا في الطرق والوسائل التي تتيح مشاركة المنظمات الإنسانية غير الحكومية في المراحل التحضيرية الأولى

للعمليات المتعددة المهام، كإشراكها مثلا في بعثات تقصي الحقائق. وفي نفس الوقت، ينبغي طبعا توخي الحذر بحيث تحتفظ المنظمات الإنسانية المستقلة بحيادها. وتدعو الحاجة الى إقامة اتصال فعال يقوم على التعاون بين الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية والإنسانية تفاديا لاختلاط الأدوار والمهام. فقد تتعرض رسالة المنظمات الإنسانية وأفرادها للخطر إذا كان هناك إحساس بأنها تقف الى جانب تنفيذ الجزاءات.

خامسا، لضحايا الحرب، بموجب القانون الإنساني، الحق في تلقي المساعدة، وللعاملين في مجال المساعدة الحق في توصيلها وهم آمنون. ومن المؤسف أن هذه الحقوق تتعرض للانتهاك ويفلت منتهكوها من العقاب. ولوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب تلك، يجب ملاحقة الخارجين على القانون الإنساني ومرتكبي جرائم الحرب بكل قوة وتقديمهم للعدالة، ولابد من أن يوفر المجتمع الدولي الموارد والتعاون اللازمين لتمكين المحكمة الجنائية الدولية من القيام بعملها بكفاءة. وتؤيد النرويج إقامة محكمة جنائية دولية دائمة للتعجيل بمقاضاة منتهكي القانون الإنساني.

تلك بعض المسائل التي ترى حكومتي أنها تتطلب اهتماما عاجلا لضمان حماية فعالة للمساعدات الإنسانية للاجئين وغيرهم في حالات الصراع. وتود النرويج أن تؤكد أن التعاون الوثيق بين عناصر حفظ السلام والعمل الإنساني، في أي عملية متعددة المهام، تقوم على أساس ولاية واضحة وواقعية، ويتم الاضطلاع بها بدعم سياسي موحد من مجلس الأمن وتتاح لها الموارد الكافية، هو أمر حيوي لنجاح جهودنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتحدث التالي هو ممثل كندا، وأدعوه للجلوس الى طاولة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد فولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم للدول الأعضاء للتداول حول تقديم الحماية للمساعدات الإنسانية للاجئين وغيرهم في حالات الصراع.

لقد تغيرت طبيعة الصراعات التي تواجهها الأمم المتحدة ومجلس الأمن. فهي تقع، بشكل متزايد وإن كان غير حصري، داخل حدود الدول، وتزدادا تعقيدا، ولها تأثيرات اقتصادية وإنسانية وخيمة على سكان بأكملهم. وأدى هذا التطور الى تغيير التعريف التقليدي لما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. فالمطلوب الآن هو مفهوم أوسع - هو الأمن الإنساني.

ومن أوخم العواقب الإنسانية للصراعات الحديثة تلك الزيادة الضخمة في أعداد اللاجئين والمشردين. فقد تأثر بهذه الصراعات الحديثة عشرات الملايين من الضحايا الأبرياء. في عام ١٩٦٠ كان عدد اللاجئين في أنحاء العالم نحو ١,٤ مليون نسمة؛ وفي عام ١٩٩٦ قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد من ينطبق عليهم هذا الوصف بنحو ٢٦ مليون نسمة، علاوة على ٣٠ مليونا على الأقل أخرجوا من ديارهم وتشردوا داخل بلدهم. وتقدر مفوضية اللاجئين أن شخصا واحدا على الأقل من بين كل ١١٥ شخصا من سكان هذا الكوكب أجبروا على الفرار من بيوتهم.

وأنجع الوسائل لتلافي هذه المعاناة ومنع التشرد هو حل الأسباب الكامنة في جذور النزاعات الجديدة. ويظل غياب الإرادة السياسية اللازمة أكبر عقبة تواجه المجتمع الدولي. إن المساعدات الإنسانية لن تحقق أكثر من معالجة أعراض الأزمة. وقد علمتنا التجربة مرات ومرات أن الأعمال الإنسانية، بما فيها حماية الضحايا، لا تكون فعالة حقا إلا حين ترافقها تدابير سياسية تعالج أسباب النزاع.

إن الناس الذين يتعرضون فعلا للخطر لا تعنيهم كثيرا قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للأزمات في المستقبل. وضمان تقديم الحماية الأساسية لهم هو من أكبر التحديات التي نواجهها اليوم، وبسبب الحاجة الى الحماية، يدعى العسكريون بشكل متزايد للاستجابة للأزمات الإنسانية. وقد تطلب الأمر حضورا عسكريا في أزمة اللاجئين في شرق زائير. وقد استفادت كندا عددا من الدروس سواء من إنشاء القوة المتعددة الجنسيات في الخريف الماضي أو من العمليات الإنسانية الأخرى التي اشتركت فيها قوات عسكرية: أولا، إن من أهم العناصر في الاستجابة لحالة طوارئ معقدة وجود تفهم دقيق لقدرات وأدوار كل من الشركاء. ثانيا، إن أي خلط أو اضطراب في الولايات السياسية والعسكرية والإنسانية من شأنه أن يثير الشكوك حول حياد العاملين في المجال الإنساني. ثالثا، يجب أن يكون لقوة التدخل أهداف عسكرية واضحة وأن تزود بالوسائل اللازمة

لتحقيقها. وأخيرا، إن جهود نزع سلاح الأطراف المتحاربة لفصل المحاربين عن اللاجئين هي عملية تتسم بخطورة كبيرة ما لم تكن قوة التدخل مهيأة ومزودة لأداء تلك المهمة.

(تكلم بالانكليزية)

ومع أن الاستخدام المحدود للعسكريين قد يوفر، في ظروف معينة، استجابة مناسبة لحماية اللاجئين وحماية المساعدات الإنسانية الى اللاجئين، فإن وزع الجنود ليس الوسيلة الوحيدة، ولا حتى أنسب الوسائل، لتحقيق تلك الحماية، وإنما يجب أن ننظر في تبني نهج جديدة، وقائية في المقام الأول، للاستجابة على نحو أفضل للطوارئ المعقدة ولتقديم المساعدات الإنسانية الى الضحايا على نحو أكفأ.

ولا تزال كندا تؤيد جهود الأمم المتحدة لإنشاء مقر متحرك سريع الانتشار من أجل تحسين قدرة المنظومة على الاستجابة على نحو سريع لحالات الطوارئ المعقدة. وكانت تلك هي التوصية الرئيسية في الدراسة التي قدمتها كندا قبل عامين حول الرد السريع. ونشعر بخيبة أمل فعلا لأن المقر المتحرك سريع الانتشار لم يدخل مرحلة التشغيل على الرغم من تأييد الجمعية العامة والأمانة العامة لإقامته. وكلما أسرعت الأمم المتحدة في الاستجابة للأزمة، زادت احتمالات احتواء الآثار المأساوية والتخريبية لها، بما في ذلك فرار السكان بشكل جماعي، وربما تفادي تلك الآثار. إن الحاجة واضحة لإنشاء المقر المتحرك سريع الانتشار، ونحث على تنفيذه في أسرع وقت ممكن.

من الجوهري لزيادة القدرة على المنع تعزيز التنسيق بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلم وإدارة الشؤون الإنسانية. بالإضافة الى ذلك، يجب دمج الوكالات الإنسانية - بما فيها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الذي يلعب دورا حيويا في حماية اللاجئين - دمجا كاملا في عمليات التخطيط والاستشارة من أجل معالجة حالات الطوارئ المعقدة. ونحن نرحب بإنشاء الأمين العام للجان التنفيذية المعنية بالشؤون الإنسانية وللجان الأمن والسلام. وتمثل هذه اللجان بداية ممتازة لخلق إمكانية استجابة على نطاق المنظومة أكثر تنسيقا وترابطا للأزمات الإنسانية.

وبالمثل، يمكن أن يعمل تركيز أكبر على جهود الأمم المتحدة في حفظ السلام على تخفيف أوضاع المنازعات التي قد تنتج عنها، من ناحية أخرى، تدفقات من اللاجئين. وقد بدأنا في كندا بإعادة درس وتعديل الأدوات المتاحة لنا لتعزيز قدرتنا على البدء في عمليات بناء السلام وصونها في ميادين كالتوسط الوقائي والحوار والرصد وحماية اللاجئين والتحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان وتدريب قوات الشرطة والإصلاح القضائي وتسريح القوات العسكرية. ونتطلع بأمل الى العمل عن كثب مع البلدان الأخرى في استكشاف نهج مبتكرة لبناء السلام. وقد أعلنا في الخريف الماضي عن إنشاء صندوق كندي لبناء السلام سيمكننا بطريقة أفضل في قبول تحدي حماية وبناء سلم متين في بلدان تعاني من نزاعات متكررة.

ومن الجوهري أيضا توسيع الأدوار التي يقوم بها المفوض السامي لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى المسؤولة عن حماية الحركات الإنسانية. ومن الأهمية بصورة متساوية أن ندمج أنشطة المفوض السامي والوكالات هذه بهيئات الأمم المتحدة السياسية والإنسانية وبعملياتها المتعلقة بمنع النزاعات وبحفظ السلام وبنائه.

ولدى نظرنا في القضايا المعروضة أمامنا، ينبغي أن نعالج الوضع الخطر لأفراد الهيئات الإنسانية العاملين في الميدان. وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن قلق كندا العميق حول الهجمات المتعددة التي ارتكبت مؤخرا ضد أفراد الأمم المتحدة وموظفي منظمات دولية أخرى. ويعرض هؤلاء الأفراد أنفسهم لأخطار جسيمة من أجل مساعدة الآخرين. ويتطلب العدد المتزايد من الإصابات بين العاملين الإنسانيين أن نولي اهتماما عاجلا لتحسين التدابير الأمنية لهؤلاء الأفراد. ونحن نرحب بالبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس في ١٢ آذار/مارس بشأن حماية الأفراد العاملين في الهيئات الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة الآخرين. ويجب أن تتحمل حكومات أو سلطات البلدان التي يعملون فيها مسؤولية حماية موظفي الأمم المتحدة وعمال المساعدة الآخرين.

وتدين كندا الى أقصى حد ممكن جميع الهجمات على موظفي الهيئات الإنسانية. وقد دفعت لجنة الصليب الأحمر الدولية وحركة الهلال الأحمر ثمنا باهظا بشكل خاص. وقد كان مقتل عشرة أعضاء من الصليب الأحمر

الزائيري قبل بضعة أيام أحدث وأشنع مثال على ذلك، وقد قتلت الكندية نانسي مالوي وخمسة من زملائها في الصليب الأحمر بطريقة وحشية في شيشان في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ونحن نعتقد أنه يجب ألا يدخر أي جهد لضمان تقديم الأشخاص المسؤولين عن هذه الجرائم الى العدالة بأسرع وقت ممكن. ونود أن نشدد على الأهمية القصوى التي توليها كندا لإجراء تحقيقات شاملة وعاجلة من أجل كشف جميع الحقائق المتعلقة بهذه الحوادث.

إن إنشاء محكمتين دوليتين للحكم في انتهاكات القانون الإنساني في رواندا ويوغوسلافيا السابقة يشكل خطوة حاسمة نحو القضاء على الإفلات من القصاص وتحسين حماية ضحايا النزاعات. وهو يبين أننا ننوي تحميل الأشخاص الذين يرتكبون أعمالا وحشية أو يسمحون بارتكابها المسؤولية عنها. ولهذا نحن بحاجة ماسة الى إنشاء محكمة جنائية دولية فعالة ودائمة لتفادي متطلب إنشاء محاكم على أساس فردي. فالمحكمة الجنائية الدولية ستسمح لنا بمكافحة انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي الى جانب توفير حماية أكثر فعالية للاجئين ولضحايا النزاعات الآخرين.

وينبغي أن نستخدم أدوات منع النزاعات وتخفيف النزاعات التي في متناول أيدينا بطريقة أفضل. ويجب أن نكون مبتكرين في وضع نهج جديدة لمواجهة نزاعات فعلية أو ناشئة. وفوق كل شيء يجب أن نبرهن عن تعاون أكبر وأكثر فعالية في إيجاد حلول سياسية وعسكرية وإنسانية وإنمائية مبتكرة، وذلك من أجل منع النزاعات والاستجابة الفعالة والسريعة لها على السواء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل سلوفينيا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ترك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشعر بارتياح كبير لرؤيتكم، سيدي، تترأسون المناقشة الحالية لمجلس الأمن التي تدور حول توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع. إن الموضوع هام وواسع، ونحن نأمل أن تسهم هذه المناقشة في نوعية قرارات مجلس الأمن المقبلة وأنشطته الأخرى.

ونحن نطريك على حكمتك ومثابرتك اللتين يسرتا عقد هذه المناقشة.

تنظر الجمعية العامة كل عام في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وتتعلق التوصيات التي اعتمدتها الجمعية العامة بجميع جوانب مشكلات اللاجئين الى جانب مجالات محددة ذات اهتمام أولوي. وهكذا، فهي تمثل إسهاما مفيدا في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. ونحن نعتقد أنه ينبغي أن تنطلق المناقشة الحالية من مجموعة الآراء تلك وأن تحاول أخذ خطوة الى الأمام نحو تحديد الأولويات الحالية لمجلس الأمن أو، إذا كان الأمر مناسبا، نحو استخلاص الدروس الضرورية التي ينبغي أن يسترشد بها المجلس في المستقبل.

ففي الفترة التي تلت الحرب الباردة انتشرت الأزمات الإنسانية وتدفقات اللاجئين الناتجة عنها بنسبة لا سابقة لها. وقد شغلت الحركات الإنسانية بالنسبة للعديد من الحكومات والجهات الدولية الأخرى مركزا رئيسيا. وفي غالب الأحيان كانت الحالات الإنسانية الطارئة تعكس مجموعة من العوارض والأسباب، وقد وصفت في الأغلب بحالات طوارئ معقدة - وهي عبارة تشدد على الحاجة لاستجابة شاملة وعاجلة.

غير أن مصطلح حالات الطوارئ المعقدة لم يضف شيئا الى القدرة على توضيح الأسباب الرئيسية للنزاعات أو الى القدرة على رسم سياسات وافية استجابة للحالات الطارئة. ومن الواضح أن إضافة حس بالإلحاح للتفتيش عن حلول لا يضمن دائما كفاية الحلول المقترحة.

والدرس الأول المكتسب، ولعله الأهم، في هذه السنوات القليلة، هو في رأيي واضح وبسيط: يجب ألا تستخدم الإجراءات الإنسانية كبديل للإجراءات السياسية - وعند الحاجة - للإجراءات العسكرية. وقد أشار الأمين العام، في بيانه الأخير لرابطة الأمم المتحدة في اليابان في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٧، الى هذا الدرس بإعلان ما يلي:

> "المساعدة الإنسانية جوهرية. ولكن هناك اعترافا متعاظما بحقيقة أن الإغاثة الطارئة ليست سوى مُسكن. والإسعاف الذي تقدمه في ظروف عصيبة في الغالب إسعاف حاسم، ولكنه مؤقت. فهي ليست بديلا للعمل الذي يهدف الى معالجة جذور الأزمة".

والمسألة الأساسية التي يواجهها مجلس الأمن في جهوده لحماية المساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع هي مسألة الإطار السياسي للإجراءات الإنسانية. وقد قيل الكثير عن هذه المسألة في السنوات الماضية. ومن المفيد تذكُّر الآراء والتوصيات التي عـُرضت في اجتماع عقد مؤخرا - أحدث اجتماع في دورة اجتماعات سنغافورة - حيث تمت مناقشة التفاعل بين الإجراءات الإنسانية وعمليات حفظ السلام، في نهاية شهر شباط/فبراير من هذه السنة.

ويمكن تلخيص افتتاحية الوثيقة الختامية لمؤتمر سنغافورة في النقطتين الأساسيتين التاليتين.

أولا، تظل مسؤولية مجلس الأمن العنصر الرئيسي في استجابة المجتمع الدولي للأزمات الإنسانية. وفي عدة حالات صحبتها طوارئ معقدة، لم تسر عملية صنع القرار في المجلس على النحو السليم. ولعدد من الأسباب اتسمت قرارات المجلس ومقرراته بالضعف، وعدم الاتساق، والغموض، وسوء التوقيت، وفي بعض الأحيان، بالكثرة الزائدة عن الحاجة. وترتب على هذا العيب حدوث آثار بعيدة المدى على العمليات في الميدان، بالنسبة لكل من ضحايا النزاعات وغيرهم، لا سيما حفظة السلم والعاملين في الحقل الإنساني.

ثانيا، يحدد مجلس الأمن ولايات وأهداف عمليات الأمم المتحدة. وبذلك يحدد الإطار السياسي للعمل العسكري والعمل الإنساني على حد سواء. ويرتهن نجاح البعثات أو فشلها بالنهج الذي يتبعه المجلس، وتمكنه من القضايا، ودرجة الوحدة بين أعضائه.

ويمكن أن نضيف أنه من الضروري تحديد ولايات وأهداف عمليات الأمم المتحدة العسكرية بدقة وانسجام، وأن يراعى التمييز الأساسي بين حفظ السلم وإنفاذ السلم عند إعداد القرارات.

ولا يعني ذلك أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يمتنع بالضرورة عن الإنفاذ العسكري في جميع الحالات. بل العكس تماما - حيث أن التجربة برهنت، على نحو محدد جدا، في البوسنة والهرسك، أن إنفاذ السلم قد يمثل الاستجابة الفعالة الوحيدة للمشاكل المتصاعدة للحالات الطارئة المعقدة. وفضلا عن ذلك، أثبتت عناصر أعمال الإنفاذ أنها أكثر فعالية وأقل مجازفة في تلك الحالة مما كان يعتقد.

والدرس الآخر الذي استفيد للمرة الثانية في الأعوام القليلة الماضية هو أن الوقاية دائما خير من العلاج. وعلاوة على ذلك أثبتت الممارسات الأخيرة أن الوقاية ممكنة. وبالإضافة الى الدبلوماسية الوقائية، وهي الخيار المفضل دائما، مع أنها غير متاحة في جميع الأوقات، يمكن للوزع الوقائي أن يخفض بقدر كبير خطر الطوارئ المعقدة. إن قوة الحماية متعددة الجنسيات لألبانيا، التي أنشئت وفقا للقرار مجلس الأمن ١١٠١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس هذا العام هي أقرب مثال لهذا النوع من العمليات الوقائية. وسلوفينيا واحدة من الدول الأعضاء المساهمة بقوات لتلك العملية.

إن قوة الحماية متعددة الجنسيات وفرت بالفعل خبرة هامة. وكما ورد في التقارير نصف الأسبوعية من الأمين العام الى مجلس الأمن فيما يخص تلك العملية، فإن مجرد وجود قوة الحماية هو عامل استقرار هام ولها بالتالي أثر وقائي. وذلك أمر ضروري أيضا لأن هذا الأثر الوقائي يمكن من تجنب بعض القضايا الأكثر تعقيدا فيما يتعلق بالتعاون بين القوات العسكرية والعمليات الإنسانية - أي نوع القضايا التي ستنشأ لا محالة لو تركت الحالة تتصاعد الى نزاع مسلح.

وعلى وجه العموم، إذا نظرنا بمنظور يشمل المنظومة كلها، يمكن تبين مجموعة متعددة من الآليات الأخرى التي لها إمكانات وقائية لا يستهان بها بحاجة الى أن تتطور أكثر. وفوق كل شيء، يمكن للمساعدة الاقتصادية والعون الإنمائي الموجهان بعناية أن يساعدا على منع المشاكل الاقتصادية من أن تتدهور لتصبح نزاعات سياسية أو إثنية وما ينجم عنها من طوارئ إنسانية. ومن شأن أي آلية حقوق إنسان أقوى وأكثر فعالية أن تبين، بطريقة سريعة وموضوعية، انتهاكات حقوق الإنسان التي تقود الى نزاع مسلح أو طوارئ إنسانية. ومن شأن أي محكمة جنائية دولية، متى ما أنشئت وبدأت عملها، أن تثني من تسول لهم نفسهم ارتكاب جرائم أو التخطيط لها عن القيام بأفعال شنيعة مثل إبادة الشعوب وغيرها من الخروقات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

وبينما لا يستطيع مجلس الأمن التأثير مباشرة في تطور منظومة الأمم المتحدة بأسرها، تقع عليه مسؤولية هامة بالنسبة لما تتأثر به المنظومة كلها نتيجة لأعماله. وعلى نحو أكثر تحديدا، عليه أن يكفل العمل الفعال للأجهزة التي ينشئها. والمحكمتان الجنائيتان الخاصتان اللتان أنشأهما مجلس الأمن - وأوكلت لهما مهمة محاكمة الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا - تعتمدان بشكل أساسي على الفعالية التي لا يمكن أن يوفرها لهما إلا مجلس الأمن وأعضاؤه. وعلاوة على ذلك، سيكون نجاح هاتين المحكمتين أو فشلهما حاسما بالنسبة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية المزمع إنشاؤها في المستقبل. ويمكن بسهولة تصور ما يمكن أن يكون لمحكمة دولية كهذه من إمكانات وقائية هامة، شريطة أن تحظى بالفعالية اللازمة. ومن الضروري فهم أن اختبار مدى فعالية محكمة جنائية دولية تنشأ في المستقبل ليس أمرا يترك القيام به للمستقبل البعيد. إن الاختبار الحاسم للأمم المتحدة ومجلس أمنها موعده اليوم، وعليهما اجتيازه الآن. ويجب نقل المجرمين الى المحاكم لمحاكمتهم، ويجب على مجلس الأمن إظهار قدرته ورغبته في كفالة فعالية المحكمة التي أنشأها.

إن العمل الوقائي، مع أنه المفضل دائما، ليس ممكنا في جميع الأحوال. وثمة حاجة الى التصدي للتحديات التي تواجه عند توفير الحماية للأعمال الإنسانية في ظروف النزاع المسلح المشتعل. وما حدث مؤخرا أعطي فيما يبدو دروسا عديدة يجب أخذها بعين الاعتبار في المستقبل. وتظل مشكلة سرعة الاستجابة وملاءمتها لكل حالة طارئة تشكل هاجسا لمجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، في الحالات التي يأذن فيها مجلس الأمن بالعمل العسكري أو ينفذه، من الضروري كفالة ألا يصبح الدعم العسكري للعمل الإنساني بديلا عن العمل السياسي اللازم. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تجنب وضع العسكريين في موقف مهين يتوقع منهم فيه تنفيذ ولاية ممتدة وغير واضحة بالقدر الكافي، بحيث يكونون، في الوقت نفسه، من غير ولاية أو إعداد كافيين لمواجهة انتهاكات خاضعة للقانون الإنساني وحقوق الإنسان. وثمة حاجة للتمييز بوضوح بين أهداف حفظ السلم وإنفاذ السلم. والانتقال من هدف لآخر داخل العملية نفسها يمكن أن يؤدي الى نتائج سلبية خطيرة على العناصر العسكرية والإنسانية للبعثة على حد سواء.

والمسألة الأساسية الأخرى تتعلق بالتنسيق بين العمل الإنساني والعمل السياسي - العسكري. ويبدو أن التجربة المستفادة من الأعوام الأخيرة أكدت الحاجة لاتخاذ نهج منسق بعناية. وبينما يجب أن تظل الأنشطة الإنسانية، لا سيما تلك التي تقوم بها لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، مستقلة وأن تحترم المساحة الإنسانية اللازمة، من الضروري كذلك وضع الجوانب الإنسانية لعملية الأمم المتحدة على النحو الصحيح في إطار نهج شامل يضم النواحي السياسية والعسكرية والإنسانية للعملية. ونقولها ثانية يجب الحيلولة دون أن يصبح العمل الإنساني بديلا عن العمل السياسي.

وفي عملية توصيل المساعدة الإنسانية وفي الأعمال التحليلية وصنع القرار بمجلس الأمن، من الضروري كفالة اعتبار الحماية من انتهاكات القانون الإنساني وحقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من النشاط الإنساني والعسكري. وعلى الأقل يجب كفالة ألا يصبح الأفراد العسكريون والأفراد المدنيون العاملون في الميدان شهودا صامتين على الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني وحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، أوضحت التجربة المستفادة من بعض عمليات حفظ السلم الأخيرة أن العمل السريع لقوات حفظ السلم يمكن أن يحول دون حدوث انتهاكات خطيرة ويمكن أن يكون له أثر رادع، وربما أهم من ذلك، أن يكون هذا العمل ملائما لدور حفظة السلم. ويجب تدريب حفظة السلم والأفراد الآخرين على المسائل المتصلة باحترام القانون الإنساني وحقوق الإنسان. والأوامر التوجيهية المتوقع إصدارها لقوات الأمم المتحدة عن القانون الإنساني الدولي ستكون قيمة في هذا السياق.

وأخيرا ينبغي ألا تؤيد الأمم المتحدة قيام أفرادها بانتهاك حقوق الإنسان. وحالات انتهاك حقوق الأطفال الموصوفة في الفقرة ٩٨ من تقرير السيدة غراسا ماشيل عن أثر النزاع المسلح على الأطفال (الوثيقة A/51/306) يجب أن تكون مصدر قلق شديد لمجلس الأمن، ومن

الضروري كفالة عدم حدوث ممارسات مشابهة في المستقبل.

إن تقارير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تصف الجهود المبذولة لحماية الفئات الضعيفة خاصة، خاصة، مثل النساء والأطفال، والحاجة الى توفير مساعدة خاصة لهم. وتستحق رعايتهم الصحية وتعليمهم مزيدا من المساعدة الفعالة، وينبغي لمجلس الأمن، في كل حالة، أن ينظر في اتخاذ أكثر التدابير فعالية لجعل هذه المساعدة ممكنة. إن سلوفينيا، التي كانت بلد اللجوء الأول لكثير من اللاجئين من البوسنة والهرسك، تبذل جهودا خاصة لتلبية حاجات الأطفال اللاجئين في حقلي الرعاية الصحية والتعليم. ومن المهم أن تكون مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قد أحرزت تقدما كبيرا في إدماج الاهتمام باحتياجات الحماية الخاصة لهذه الجماعات، ولا سيما احتياجات الأطفال، ضمن تخطيط وتنفيذ برامج المفوضية نفسها. ودعم هذه البرامج ضرورة حيوية.

ونرى أنه ينبغي لمجلس الأمن ولغيره من أجهزة الأمم المتحدة أيضا أن تواصل دعم مفهوم الاستراتيجية الثلاثية للمفوضية وبرامجها العملية، وهي استراتيجية تتضمن الوقاية، والمساعدة في حالات الطوارئ - بما في ذلك تشجيع النهج الإقليمية الصحيحة إزاء الحالات التي يترتب عليها تدفق اللاجئين - واخيرا عودة اللاجئين الطوعية الى أوطانهم.

وفي كل نمط من هذه الأنماط الثلاثة للظروف، هناك دور لمجلس الأمن ويمكن لهذا الدور أن يرتبط ارتباطا مباشرا بالاحتياجات الخاصة للاجئين. فمثلا، غياب التهديد المباشر للسلام في الحالات التي تتأخر فيها إعادة توطين اللاجئين لا يعني أن يظل مجلس الأمن واقفا موقف المتفرج. بل يجب أن يجري السعي الى إيجاد الدور الصحيح للمجلس في كل نمط من أنماط هذه الظروف. ولئن كان عمل مجلس الأمن بصفة عامة يتعلق بكل حالة على حدة، فإن مناقشة عامة كالمناقشة الحالية يمكن أن تساعد على التصدي للمسائل الأعرض وعلى توفير التوجيه الذي يساعد في حالات معينة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أذربيجان يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذا الممثل الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد علييف (أذربيجان) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل هولندا، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. كما أن البلدان المنتسبة وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا تضم صوتها الى هذا البيان، وتفعل ذلك أيسلندا وليختنشتاين أيضا.

في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وهي حقبة من الصراعات المريرة داخل الدول، واجه المجتمع الدولي تحديات جديدة لتقديم المساعدة الإنسانية والحماية للاجئين والمشردين داخل حدود بلدانهم. وتبذل الأمم المتحدة جهدا متضافرا لاستحداث نهج متماسك لمعالجة احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا من المساعدة والحماية، و ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. أما خارج الأمم المتحدة، فإن الاتحاد الأوروبي وغيره من الهيئات الإقليمية، وكذلك المنظمات غير الحكومية تتقصى سبلا جديدة للتخفيف من حدة هذه المشاكل. والمجتمع الدولي مدعو بصورة متزايدة لتقديم ردود شاملة على الأزمات التي تواجه تلبية المتطلبات السياسية والعسكرية والإنسانية للحالة.

وإبان السنوات القليلة الماضية، تغيرت طبيعة الأزمات التي يعنى بها العاملون في المجال الإنساني تغيرا كبيرا. وأحد الجوانب المقلقة للغاية هو أن سلامة اللاجئين والعاملين في المجال الإنساني - وهي أحد أحجار الزاوية في القانون الإنساني الدولي - تتعرض للهجوم بصورة متزايدة. وفي بعض الحالات، مثل ما حدث مؤخرا

في منطقة البحيرات الكبرى، هناك استهداف متعمد للاجئين كجزء من الاستراتيجية العسكرية لأطراف الصراع. ومن ثم، فإن اللاجئين المدنيين والعاملين في المجال الإنساني يتعرضون للخطر بصورة متزايدة أيضا. ومن المهم أن نفرق بين اللاجئين المدنيين والمتحاربين. فمن غير المقبول أن يتعمد طرف أو أكثر من أطراف الصراع استهداف اللاجئين أو العاملين في المجال الإنساني الذين يسعون الى تقديم الغوث أو توفير الحماية لهم.

وفي الصراعات داخل الدول، التي نواجهها كثيرا، يمكن أن يتعرض للخطر كل من المستفيدين والمقدمين للمساعدة الإنسانية والحماية. واستجابة لهذه المخاطر يؤذن أحيانا بتشكيل ووزع قوات حفظ السلام أو غيرها من القوات العسكرية. وهذا ما وقع مؤخرا للقوة متعددة الجنسيات في ألبانيا. وتدل التجربة على أن القوات العاملة بمقتضى ولاية الأمم المتحدة تشارك مشاركة متزايدة في حماية العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية - ومنهم من يمثلون الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية - من هجمات المتحاربين.

وجرى أيضا تكليف قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بالمشاركة المباشرة في تقديم المساعدة الإنسانية. وقد قامت بتوصيل المواد الغذائية الإنسانية للاجئين وأنشأت مناطق لحماية المقيمين فيها من استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وفي بعثة الأمم المتحدة في هايتي، كما في العديد من عمليات حفظ السلام الأخرى، شارك العاملون على حفظ السلام في أنشطة إنسانية ضيقة النطاق ساهمت في نجاح العملية.

ووجود قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومهمتها الى حد كبير دعم المساعدة الإنسانية، يساعد في حالات عديدة على تهيئة أوضاع أكثر أمنا. ومهدت السبيل - في بعض الحالات - لإجراء تسوية سلمية من خلال إظهار استعداد المجتمع الدولي لمساعدة هذه النتيجة ومراقبتها. ومع ذلك، ما زال من المهم التمييز بوضوح بين حفظ السلام والمساعدة الإنسانية، لأن الربط الزائد عن الحد بين توصيل المعونة الإنسانية والعملية العسكرية يمكن في بعض الحالات أن يعرض للخطر مفهوم النزاهة المقترن بالمعونة الإنسانية.

ونحن نواجه بصورة متزايدة حالات أمنية تعرقل توصيل المساعدة الإنسانية. وينبغي للمسائل التالية أن تحظى بالاهتمام المتواصل لمعالجة هذه الحالة.

ينبغي لمجلس الأمن أن يصر، في حالات محددة، على تأمين الوصول الآمن والسلس للمنظمات الإنسانية الدولية، مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، الى اللاجئين داخل المخيمات وخارجها.

يجب ألا يساء استخدام مخيمات اللاجئين على الإطلاق كقواعد عسكرية.

يجب على جميع الأطراف المشاركة في الصراع أن تكفل سلامة العاملين في المجال الإنساني ومراقبي حقوق الإنسان. وينبغي للمجلس، كلما كان ذلك ملائما، أن يؤكد مسؤوليات الدول المضيفة والأطراف المعنية في هذا الصدد.

ينبغي ألا تحاول الأطراف المتحاربة استخدام المساعدة الإنسانية لأغراض سياسية قد تعرض للخطر نزاهة المساعدة الإنسانية.

ويجب أن تشرح بوضوح ولايات عمليات معينة وطبيعة تلك العمليات للسكان المحليين ولوسائل الإعلام الدولية من خلال استراتيجية إعلامية عامة منسقة ونشطة، تشمل وزع محطات إذاعة الأمم المتحدة.

إن وضوح ولايات وبعثات الأمم المتحدة وجدواها أمران أساسيان إذ يجب أيضا أن تقوم على معلومات دقيقة وحديثة لكي تكفل حماية المساعدة الإنسانية. وعلى مجلس الأمن والمنظمات الإنسانية أن تسلم ليس فقط بالدعم والحماية العسكرية اللذين يمكن أن تقدمهما قوة حفظ السلام فحسب، بل أن تدرك أيضا الحدود التي تستلزمها ولاية العملية العسكرية. ومن ناحية أخرى، ينبغي لعملية حفظ السلام أن تبقى على علم بخطط ونوايا جهود الإغاثة الإنسانية. وهذا يقتضي التنسيق الفعال والوثيق في كل من المقر والميدان.

إن زيادة التعاون في جمع المعلومات والوصول إليها بين المجتمع الإنساني، وعملية حفظ السلام، والعناصر الفاعلة الأخرى والأمم المتحدة بأسرها من شأنها أن تحسن من دقة عمليات تقييم المخاطر. وعلى الممثل

الخاص للأمين العام أن يضطلع بدور رئيسي في هذا المجال.

والواضح أن من المهم استعادة الأمن والنظام المدني في مرحلة مبكرة بغية تخفيف الأخطار بحدوث خسائر في الأرواح بين اللاجئين وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية. وهذا يستدعي توسيع دور الشرطة المدنية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من خلال جملة أمور، مثل تقديم المساعدة الى قوات الشرطة المحلية، فضلا عن الإسهام في سيادة القانون، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتشجيع المصالحة الوطنية. ولهذا الغرض نفسه، تم إنشاء وجود للأمم المتحدة في الميدان معني بحقوق الإنسان في عدد من الحالات، كجزء متكامل من عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في كثير من الأحوال.

ويتعين على جميع الأطراف في النزاعات المسلحة أن تحترم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ويجب لأولئك الذين ينتهكون هذا القانون أو يرتكبون جرائم حرب أن يحاكموا بالفعل، وإذا ثبت أنهم مذنبون، يجب معاقبتهم بناء على ذلك. وفي بعض الحالات التي وقعت مؤخرا، تم إنشاء محاكم دولية. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأييده لهذه المحاكم ويؤكد من جديد أنه يتوجب على جميع الدول المعنية أن تتعاون بالكامل مع هذه المحاكم. ويجري التفاوض بشأن نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية دائمة ويؤيد الاتحاد الأوروبي هذه المفاوضات ويشارك فيها بنشاط.

وأخيرا، نظرا لأن النساء والأطفال يشكلون الغالبية بين اللاجئين، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمنع العنف ضد النساء والأطفال، فضلا عن العمل على زيادة الوعي بوجه عام بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان فيما بين الموظفين ذوي الصلة.

وبصورة أعم، شدد الاتحاد الأوروبي أثناء الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان على ضرورة التعاون التام مع آليات الأمم المتحدة. وخلال تلك الدورة، اتخذت اللجنة بتوافق الآراء قرارا بشأن حالة حقوق الإنسان في زائير، على نحو ما كان يسمى هذا البلد آنذاك. وقد تقرر أن يتم الاضطلاع ببعثة مشتركة للتحقيق في الادعاءات بحدوث مذابح، بالإضافة الى مسائل أخرى تؤثر على حقوق الإنسان في الجزء الشرقي من هذا البلد. ويشعر الاتحاد الأوروبي بأسف عميق لأن هذه البعثة مُنعت من تنفيذ ولايتها؛ وهو يناشد السلطات الجديدة في كينشاسا أن تمكن البعثة من إنجاز ولايتها ويشجع مجلس الأمن على أن يبقي على اهتمامه بهذه المسألة.

ويمثل احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي شرطا مسبقا أساسيا للحماية الفعالة للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين وغيرهم في حالات النزاع. وتقتضي الضرورة إيجاد تعاون أكبر بين حفظ السلام والمجتمع الدولي. وينبغي لحفظ السلام أن يركز بصورة أساسية على الإسهام في إيجاد بيئة آمنة، بينما ينبغي للمنظمات الإنسانية أن تركز على التوصيل الفعّال لمساعدة الإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وعندما يتوخى توفير مساعدة الإغاثة الإنسانية في سياق إحدى عمليات حفظ السلام، يجب أن يستند ذلك الى ولاية واضحة وقابلة للتنفيذ يكلف بها مجلس الأمن، وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر الموارد اللازمة من أجل إنجاز هذه الولاية بنجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل ألمانيا، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): على غرار المتكلمين الآخرين، نحن ممتنون لكم، سيدي، على بدء مناقشة مفتوحة بشأن موضوع له أهمية رئيسية وللأسف، هو موضوع يشغل جدا أذهان الجميع في الوقت الحالي وكذلك له أهمية رئيسية بالنسبة لبلدي. إن ألمانيا كانت ولا تزال واحدا من أهم البلدان في توفير المأوى للاجئين والمشردين.

وبالنظر الى التهديد الذي يتعرض له الأمن والاستقرار في بعض المناطق بسبب التدفقات الهائلة من اللاجئين عبر الحدود الدولية، وخاصة على النحو المشهود في منطقة البحيرات الكبرى، فمن الملائم جدا أن يلتفت مجلس الأمن لهذه المسألة وأن ينظر في سبل للإسهام في حماية المساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين والمشردين. والذي نحاول أن نفعله اليوم لا يتعدى أن يكون تجميعا أوليا للأفكار ومقارنة للمفاهيم ونحن يقينا سنحتاج الى تناول هذا الموضوع بتواتر أكبر في الشهور والسنوات القادمة.

ويود وفدي أولا وقبل كل شيء أن يعرب عن تأييده الكامل لما ذكره الممثل الدائم لهولندا باسم الاتحاد الأوروبي.

وعبر السنتين الماضيتين، شهدنا بعض النزعات المعاكسة الاتجاهات: من ناحية، توجد إرادة متزايدة مقرونة بقدرة محسنة، من جانب المجتمع الدولي لتوفير المساعـدة الإنسانية للاجئين وغيرهم من السكان المتأثرين؛ ومن ناحية أخرى، هناك تطور مُقلق بموجبه يرفض تقديم المساعدة الإنسانية الى السكان المدنيين من قِبَل القوى المسيطرة على الإقليم، في انتهاك واضح لقواعد القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. وعواقب هذه الأفعال شائنة وبعيدة المدى. وهي تتراوح ما بين الموت الوحشي عن طريق التجويع أو حجب الرعاية الصحية والتشريد المكثَّف لمجموعات سكانية كاملة تجاهد من أجل البقاء.

والى جانب العواقب التي تصيب الأفراد المعنيين بصدمات، فإن ذلك يولد مشاكل للعالم الخارجي الأوسع. فالبلدان المجاورة تواجه مشاكل تتمثل في عدم الاستقرار والأعباء الاقتصادية والمالية التي تسبب فيها التدفقات الضخمة من اللاجئين، ولكن تقديم المساعدة الى اللاجئين يشكل ضغطا ماليا كبيرا على المجتمع الدولي برمته. فهو يخفض من الموارد التي تمس الحاجة إليها للمساعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل.

ومن المهم التمييز بين المساعدة الإنسانية وحفظ السلام. ويتعين على الوكالات الإنسانية وموظفيها الإبقاء على حيدتهم واستقلالهم كي لا ينجروا الى هاوية النزاع ذاته. وهناك حالات كثيرة جرى ولا يزال يجري فيها توصيل المساعدة الإنسانية دون الحاجة الى وجود عملية لحفظ السلام أو يمكن للوكالات الإنسانية أن تعمل فيها جنبا الى جنب مع عملية من هذا القبيل دون حاجة خاصة الى الحماية، هكذا ينبغي أن يكون الحال. ولكن في بعض الأحوال، للأسف، لا يوجد ببساطة مجال للاختيار.

وعندما يكون هناك تشكيك في حياد العملية الإنسانية من قِبَل أطراف في نزاع ما، وعندما تمنع المنظمات الإنسانية بشكل تعسفي من الوصول الى اللاجئين والمشردين أو يُعرقل الوصول بسبب الحالة الأمنية السائدة في المنطقة، وتتعرض حياة الناس للخطر بسبب الافتقار الى الأغذية والمأوى، يُطلب من مجلس الأمن أن يتخذ الإجراء اللازم.

وقـد أعـرب عـن هـذه الفكرة باقتدار في ملحق لـ "خطة للسلام". ففي كثير من الحالات الإنسانية المتأزمة:

"تنفجـر الأهـوال الناجمة عن تلك الحروب على شاشات تلفزيون العالم وتمارس ضغطا سياسيا على الأمم المتحدة لكي ترسل قوات لتسهيل العمليات الإنسانية وحمايتها. وتلك الصور يمكن أن تساهم في استجماع الدعم للعمل الإنساني، إلا أن تلك المشاهد قد تعمل أيضا على إيجاد بيئة مشحونة تجعل من اتخاذ قرارات لها فعاليتها أمرا بالغ الصعوبة". (S/1995/1، الفقرة ١٨)

وأصبح دعم العمل الإنساني في الكثير من الأحيان جزءا هاما من حفظ السلام. وتتراوح الأمثلة بين الصومال ويوغوسلافيا السابقة والصراع الأخير في منطقة البحيرات الكبرى وألبانيا. وكانت المشكلة الإنسانية هي التي أدت إلى حد كبير إلى الشروع في هذه العمليات.

ومن ناحية أخرى، يشير الاقتباس أيضا إلى مشكلة كامنة، وهي بما أن القرارات المتعلقة بحالات الطوارئ الإنسانية كثيرا ما تتأثر بالضغط من جانب الرأي العام، فإنه تسود في كثير من الأحيان درجة كبيرة من عملية صنع القرارات على أساس مخصص. أي بعبارة أخرى، أن "البيئة العاطفية" لا تفضي دوما إلى الحل الأفضل أو الأكثر منطقية أو الأكثر جدوى.

ومـن هنـا تلزم الحاجة إلى التوجيه السياسي. وكانت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام قد قدمت في تقريرها الـذي اعتمدتـه قبل بضعة أيام، اقتراحا مثيرا للاهتمام في هذا الصدد. وبينما تؤكد على ضرورة التمييز بين عمليات حفظ السلم والمساعدة الإنسانية فإنها:

"ترى أن عمليات حفظ السلم، رهنا بالولايات التي أنشأها مجلس الأمن، يمكن أن تضطلع بدور في المساهمة في تهيئة بيئة مأمونة للإيصال الفعال لمساعدات الإغاثة الإنسانية. ومن ثم، فإن اللجنة الخاصـة تـرى أن هناك فائدة من تحقيق تنسيق

محســن بيــن عمليات حفظ السلم والأمم المتحدة والوكالات أو المنظمات الأخرى ضمن ولاياتها المحددة".

ويبدأ دور مجلس الأمن في هذا الصدد بالولاية. ولا بد أن تكون الولايات واضحة، ومتوازية وقابلة للتنفيذ. وإن لــم تكن كذلك، فإن عملية الدعم الإنساني قد تخسر موافقة الأطــراف ويحتمــل أن تفشل. ولا بد أن تكون الولايات واضحة بشأن من الذي يقوم بكذا. وهذا لا يعني أنــه ينبغي لها أن تتناول جميع جوانب المساعدة الإنسانية. ولكن ينبغي لها أن تسعى على الأقل إلى إسناد دور واضح إلى القائمين على حفظ السلام في هذا الصدد. ومن الواضح أنه، كقاعدة، لا ينبغي للمساعدة الإنسانية، أن تتم على أيدي قوات حفظ السلام. ولكن، من الناحية الأخرى، قد يكون في أحيان كثيرة هناك سبب لدور مزدوج، أي دور مدني ودور عسكري يقوم به أفراد قوة حفظ السلام أيضا. وعلى أية حال، من المشكوك فيه أن يكون هناك فعلا حد فاصل بين حفظ السلام والمساعدة الإنسانية في بيئة من بيئات الصراع. وحتى المساعدة الإنسانية بحد ذاتها، ستنجرف، بطريقة أو بأخرى، إلى منطق الصراع بالذات. وينبغي لأي ولاية في أي عملية دولية أن تأخذ هذا في الاعتبار، وإلا فإنها ستمنى بالفشل.

والتنسيق ليس شارعا باتجاه واحد. بل يستدعي مشاركة جميع الهيئات المختصة في عملية صنع القرار التي تؤدي الى عملية إنسانية. وقد يشمل هذا فرادى الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات والمنظمات. وينبغي أن يكون الهدف هو تحقيق أكبر قدر من التفاعل بين عنصر حفظ السلام وأنشطة الأطراف الأخرى، واستخدام ميزاتها النسبية. وينبغي بذل جهود لتحسين تدفق المعلومات في جميع الاتجاهات - إلى المجلس على هيئة خبرة فنية، ومن المجلس كإطار سياسي للعمل.

وعلى الصعيد الميداني، لا بد من تعزيز الدور التنسيقي للممثل الخاص للأمين العام. وينبغي له أن يكون أو أن تكون رب الأسرة. ولكن، إلى أي مدى تصل حدود هذه السلطة في الواقع؟ وتبين التجربة أن الممثل الخاص للأمين العام ربما يكون له تأثيره داخل أسرة الأمم المتحدة الأوسع. ولكن عندما يتعلق الأمر بفرادى الدول الأعضاء أو المنظمات غير الحكومية، هناك حدود واضحة لهذا التنسيق. ما الذي يمكن إذن القيام به لضمان تحرك المجتمع الدولي برمته في الاتجاه نفسه في عملية إغاثة محددة في الميدان؟

من الواضح أن مناقشة كمناقشة اليوم ستترك بالضرورة عددا من المسائل معلقة، ومع ذلك فإن هذه المسائــل تشكــل بالتحديد أحــد الأسبــاب الداعية لتبــادل وجهــات النظر هــذا. وأن مسألة ما إذا كان ينبغي لمجلس الأمن، في ظل ظروف معنية، أن يحاول إنفاذ إيصال المساعدة الإنسانية، ما زالت من أكثر المسائــل صعوبــة وإثارة للجدل. وقبل أسبوع، أثار الرئيس الألماني، السيد هرتزوغ، نقطة مماثلة هنا في نيويورك، وسأل عما إذا كان ينبغي حماية حقوق الإنسان باستخدام الوسائل العسكرية إذا لزم الأمر، وما إذا كان علينا بموجب التزام معنوي أن نكون على استعداد لاستخدام الوسائل العسكرية في حالات الإبادة الجماعية الفعلية المحتملة.

والحالات التي نناقشها اليوم يغلب عليها الطابع المعقــد؛ فأوجه التمييز بين احترام حقوق الإنسان والقانــون الإنساني الدولــي، التي تتميز بوضوح شديد من الناحية النظرية، غالبا ما تكون ملتبسة في الصراعات المعاصــرة. ولكن في حين أننا قد نختلف حول ما إذا كانت حالة معينــة تشكــل انتهاكا لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، وما إذا كان لنا أن ننظر فعلا في عمليات إنفاذ لضمان وصول المساعدة الإنسانية الى المحتاجين، فثمة نقطة أخرى ينبغــي لنا أن نتمكن من الاتفاق عليها؛ إن أجهزة الأمم المتحدة وفرادى الدول الأعضاء ينبغي ألا تدع مجالا للشــك، إزاء منتهكي هذه القواعد، من أنهم سيحملون المسؤولية عن هذه الأعمال أو الإهمال. لقد شهدنا دلائل مشجعة إبان السنوات القليلة الماضية، فقد أنشئت محاكم لمحاكمة جرائم الحرب، وتجري حاليا المفاوضات بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية.

لقد شهدنا تغيرات مثيرة في زائير، أو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأن عددا من الأحداث التي وقعت هناك في الأشهر الماضية تؤثر تأثيرا مباشرا على موضوع مناقشة اليوم. وتحث حكومة بلدي الرئيس كابيلا على أن يؤكد من جديد التزامه، الذي كان قد قطعه لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وأن يقدم له تعاونه الكامل. كما ندعو الحكومة الجديدة إلى تمكين

لجنة التحقيق، التي أسندت إليها ولاية من جانب لجنة حقوق الإنسان، من الوفاء بمهامها على وجه السرعة وأن تقدم لها أيضا، التعاون الكامل.

كما ذكرت في البداية، فإن مناقشة اليوم ليست سوى بداية. وإننا نتطلع إلى مواصلة هذه المناقشة مع جميع الوفود المهتمة الأخرى، لكي نتمكن من التوصل إلى حلول عملية ومجدية للمحتاجين، الذين علقوا آمالهم على الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل باكستان. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أخاطب المجلس، سيدي، في ظل رئاستكم المرموقة.

إن مشكلة اللاجئين هي من أكبر المآسي الإنسانية التي تواجه المجتمع الدولي في التطور المعاصر للسياسات الدولية. وبالرغم من الانخفاض الهامشي في عدد اللاجئين في السنوات الأخيرة، فإن التعداد العام للسكان الذي يثير قلق مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ما زال يفوق ٢٦ مليون نسمة. ونظرا لأن أزمات اللاجئين تتجاوز الحدود الوطنية، يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر في منع وحسم الصراعات التي تتسبب في تحركات اللاجئين. وينبغي للأمم المتحدة أن تستخدم آلياتها القائمة المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية، وبحفظ السلام، وصنع السلام، وبناء السلام لمنع وقوع الكوارث الإنسانية في الوقت المناسب وبشكل فعال.

إن سيناريو اليوم فيما يتعلق بتوفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع ليس مشجعا. فالنزعة السائدة والتجنب الانتقائي اللذان أصبح يتسم بهما نهج المجتمع الدولي فيما بعد الحرب الباردة تجاه ضحايا الاضطهاد والصراع أصبحا خاليين من الالتزام الثابت بالمبدأ الإنساني. ورغم أن الحرب الباردة انتهت، فإن تركتها من السلاح والقوة النارية لا تزال تبتلي العالم.

ويشمل ضحايا حالات الصراع اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وكذلك السكان المحاصرين في داخل مناطق الصراع.

والقانون الإنساني يوفر بوضوح حماية المدنيين في الصراعات المسلحة. فاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ومعها البروتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٧ توفر مبادئ توجيهية دولية لتقديم المساعدة لضحايا الصراعات المسلحة. وتركز هذه المبادئ التوجيهية على أن المساعدة يجب أن تكون ذات طبيعة محايدة ونزيهة وإنسانية. والحياد يعني رفض الوقوف مع أحد الأطراف. والنزاهة تعني أن تمنح المعونة على أساس الحاجة فقط. والمبدأ الإنساني بالمثل يعتبر حماية الحياة ورفع المعاناة الإنسانية الغرض الوحيد من وراء تدخلات المجتمع الدولي.

ويجب ألا تكون هناك تفرقة أو تمييز في تقديم المساعدة الإنسانية على أساس الانتماء الديني، أو على أساس الجنس، أو المعتقد السياسي. ونحن يساورنا قلق عميق إزاء الاتجاهات الحالية الرامية الى ربط المساعدة الإنسانية بمسائل غريبة مثل أنماط السلوك الاجتماعي والتقاليد أو الآراء الدينية للناس المعنيين بالصراع أو المتضررين منه. إن مثل هذا الربط فيه انتهاك للمبادئ الإنسانية ويمكن أن يؤدي الى تآكل مصداقية الوكالات الإنسانية في الميدان بدرجة خطيرة.

وتشاطر باكستان تماما مفوضية شؤون اللاجئين قلقها من أن الالتزام بحماية اللاجئين من الناحية النظرية لا يقابله ما يكفي من الممارسة العملية. وينبغي أن تظل الحماية السليمة والوافية للاجئين، وكذلك توصيل المساعدة الإنسانية إليهم، الشاغل الأساسي للمجتمع الدولي.

فالتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي إذن، هو إيجاد طرق ووسائل خلاقة لإيجاد حلول لحالات اللاجئين الموجودة والحالات التي مضى عليها زمن طويل، والحيلولة دون انتشار أزمات جديدة من النزوح الإنساني. وتتطلب درجة التعقيد التي تتسم بها مشاكل اللاجئين استجابة أكثر تناسقا من جانب المجتمع الدولي لضمان الحلول الدائمة.

ولقد ظهرت بوضوح إيجابيات وسلبيات تبني مثل هذا النهج في كمبوديا وأفغانستان. ففي قصة النجاح الذي تحقق في كمبوديا، كان تقديم المساعدة الإنسانية يكمله مجهود مواز من المجتمع الدولي لحل الأسباب الجذرية للصراع. وعلى العكس من ذلك، في حالة أفغانستان، فإن تخفيض المساعدة الإنسانية السابق لأوانه ودون أن يصاحبه حل للأسباب الجذرية نتجت عنه حاليا حالة تنطوي على قدر كبير من الخطر والقابلية للانفجار.

ولذلك فإن السعي نحو إيجاد حلول دائمة ينبغي أن يتعزز عن طريق الوقاية وحل الصراع وبناء السلام فيما بعد مرحلة الصراع. ولا يمكن لسعينا في طلب الحلول الدائمة أن ينجح إلا إذا مضينا في الاتجاه الصاعد، بإرادة سياسية واضحة التحديد، نحو حل الأسباب الجذرية للصراعات والعنف. وتؤمن باكستان بشدة أن التدخل المبكر يتسم بأهمية بالغة في حل الحالات القابلة للانفجار قبل أن تتفجر وتتصاعد الى كوارث إنسانية. إن وجود نظام للإنذار المبكر، بالاقتران مع التخطيط الدقيق والتنسيق الوثيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة وإدارة الشؤون الإنسانية ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وآليات حقوق الإنسان، كل في إطار ولايته، يمكن، بالإضافة الى تجنب ازدواجية الجهود أن يكون فعالا في مواجهة الحالات التي تنتج عنها تدفقات ضخمة للاجئين.

وتؤيد باكستان تماما النتيجة التي اعتمدتها مؤخرا اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي ركزت على الحاجة الى التمييز بين عمليات حفظ السلام وبين المساعدة الإنسانية. ونحن نؤيد بقوة النتيجة التي مفادها أن عمليات حفظ السلام يمكن أن تلعب دورا يخضع للولايات التي ينشئها مجلس الأمن، ويسهم في خلق بيئة آمنة لتقديم المساعدة الإنسانية بطريقة فعالة.

وتستحق حالة اللاجئين الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية عناية عاجلة من جانب المجتمع الدولي إذا ما أريد تفادي مأساة حقيقية. وفي الحالات التي لم تعد تستطيع فيها وكالات الإغاثة والبرامج الإنسانية ضمان حماية المساعدة الإنسانية للمدنيين في الصراعات المسلحة الداخلية، يجب على المجتمع الدولي إيجاد وسائل لضمان حماية الحياة ورفع المعاناة الإنسانية. وستثمر مثل هذه التدخلات فوائد متعددة، كإمكانية الحيلولة دون حدوث التدفقات الضخمة للاجئين، ومن ثم تخفيض التبعات المالية الثقيلة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي نتيجة لمشكلة اللاجئين.

وباكستان من جانبها تؤيد تماما وجهة النظر القائلة بأنه بالرغم من الحالة في أفغانستان، فإن العودة الطوعية تظل الحل المفضل والدائم لـ ١,٥ مليون أفغاني يقيمون حاليا كلاجئين في باكستان. ولقد ظلت باكستان بكل كرم تتبع سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين الأفغان. فنحن لم ننفك نمدهم بالمأوى والمساعدة الإنسانية من مواردنا الذاتية القليلة فحسب، وانما سمحنا لهم أيضا بدرجة كبيرة من حرية الحركة في باكستان. وعندما انخفضت المساعدة الإنسانية بشكل كبير لم نتجه الى تطبيق الحل السهل المتمثل في الإبعاد القسري، بل ظللنا نساعد الأفغان، وبثمن إداري واقتصادي واجتماعي باهظ. وغني عن البيان أن هذا العبء كان كبيرا على بلد نام مثل باكستان.

وفي الختام، إن توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع يجب أن يرافقه مجهودات مخطط لها بعناية فائقة، وموحدة، ومنسقة تنسيقا جيدا، من جانب جميع وكالات الأمم المتحدة، من أجل حل الأسباب الجذرية للصراعات. ومن ناحية أخرى يجب أن تتقيد هذه المجهودات بدقة بمبدأ الحياد كمبدأ أساسي، عن طريق تعبئة وإشراك كل العاملين في المجتمع المدني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل كوبا. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نونييز موسكيرا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي، على ترؤسكم مجلس الأمن في شهر أيار/مايو. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم في هذا المنصب، سفير البرتغال، على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر نيسان/أبريل.

كنا نحبذ لو جرت هذه المناقشة في الجمعية العامة، فهي جهاز ديمقراطي يتبع أساليب عمل تتميز بالشفافية، وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة فيها على قدم المساواة. وإن طبيعة المساعدة الإنسانية التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة أقرب صلة الى عمل

الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتاعي منها الى عمل مجلس الأمن.

فمجلس الأمن، كما ينص ميثاق هذه المنظمة، هو الجهاز المكلف بصون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن تقتصر أعماله على الصراعات الدولية التي تهدد السلم والأمن بين الدول؛ وهو ليس مفوضا للتعامل مع المسائل المتعلقة بالمساعدة الإنسانية.

غير أن مجلس الأمن، كما أصبح مألوفا أخذ على عاتقه مسؤولية أن يتخذ القرارات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية بنشاط غير معتاد. وانتحل مجلس الأمن لنفسه الحق في أن يقرر متى ولماذا وكيف ينبغي أن تقدم المساعدة الإنسانية، عن طريق قرارات وإجراءات مصممة ومنبثقة من مصالح بعض من أعضائه الدائمين.

وأصبح مجلس الأمن يصدر بوتيرة متزايدة قرارات تقيم ولايات تمزج بين أنشطة حفظ السلام وبين الأنشطة الإنسانية، أو حتى بين أنشطة تقع في نطاق التنمية الاقتصادية.

إنه لمن الأمور المقلقة حقا أن نرى استخدام القوة العسكرية ومحاولات تبرير التدخل المسلح الفعلي تحت ستار المساعدات الإنسانية، وهي مسألة من المفهوم أن يرفضها سكان البلدان المعنية. إن إزالة الجوع والفقر والمرض لا يمكن أن تتم باستخدام الجنود والأسلحة. ومن ثم لا يمكن الربط بين المساعدات الإنسانية واستخدام القوة.

إن الصراعات الداخلية تختلف اختلافا بينا عن الصراعات التي لمجلس الأمن صلاحية التدخل فيها طبقا للميثاق. ولذلك لا يمكن تطبيق الإجراءات المعتادة التي تحكم أعمال الأمم المتحدة في الصراعات الدولية على هذه الحالات بشكل آلي.

إن كثيرا من الصراعات تكمن في أعماقها أوضاع اقتصادية مخيفة، وقرون طويلة من الاستغلال وسرقة الثروات الطبيعية للبلاد الأخرى. ولا يمكن حل هذه الصراعات ما لم تحل أسبابها الجذرية. كما أن المرء لا يستطيع أن يتجاهل وجود هيئات أخرى للأمم المتحدة يقوم سبب بقائها على تقديم المساعدات الإنسانية، منها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعدد من الوكالات المتخصصة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذاته بصفته الجهاز التنسيقي.

لقد نال مـــن قيمة المساعدات الإنسانية ما نشهده في السنوات الأخيرة من خلط بين المساعدات الإنسانية وعمليات المساعدة الإنسانية. ووضع المساعدات الإنسانية بيد مجلس الأمن يعطيها بالضرورة طابعا قسريا وعسكريا لا يسهم في فعالية استخدام هذا النوع من المساعدة من قبل الناس المتضررين. بل إن ذلك قد يثير حالات من النزاع تنتفي معها فائدة هذا النشاط.

لقد قامت الجمعية العامة، بقرارها ٤٦/١٨٢، المتخذ باتفاق الآراء في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بوضع المبادئ التي تحكم تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ في منظومة الأمم المتحدة. هذه مهمة يضطلع بها جميع الأعضاء في الأمم المتحدة لا ثلة قليلة منهم. ومن أبرز تلك المبادئ احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها السياسية، وضرورة موافقة البلدان المتأثرة.

أما الطريقة التي يتم بها تناول المساعدة الإنسانية الآن، والتي تتجاهل المبادئ المقررة وميثاق الأمم المتحدة ذاته، فتثير تساؤلات عديدة، ابتداء من زيادة تسييس وعسكرة المساعدات الإنسانية إلى غلبة الأهداف السياسية في أحيان كثيرة على النواحي الإنسانية. وقد أدى هذا التحول في معنى المساعدة الإنسانية، بالتدريج وبشكل متزايد، إلى امتهان سيادة الدول وإلى فرض شروط على المساعدة المقدمة لأغراض التنمية.

لهذا السبب لا بد من وجود تمييز نظري وعملي واضح بين عمليات حفظ السلام وما يعرف بعمليات المساعدة الإنسانية. إن من مسؤولية مجلس الأمن اتخاذ إجراء في الحالات التي يتعرض فيها السلم والأمن الدوليان للخطر واتخاذ مختلف التدابير المنصوص عليها في الميثاق، ولكن ليس من مسؤوليته تصميم عمليات المساعدة الإنسانية أو الاشتراك فيها.

وأود في هذا المنعطف أن أعلق على ما يسمى بحالات الطوارئ المعقدة وما يعرف بالنهج المتكامل. إن محاولة الربط بين هذه المفاهيم من أجل تبرير قيام مجلس الأمن بدور لا ينبغي له في هذا المجال ستؤدي إلى انتهاكات صارخة لميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ الواردة

في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦. ثم إن ذلك يؤدي إلى عسكرة المساعدة الإنسانية بكل ما يترتب على ذلك من آثار ضارة. إن ما يطلق عليه حالات الطوارئ المعقدة يجب أن يكون من مسؤولية منظومة الأمم المتحدة بكاملها، ولا سيما منها الهيئات التي تتعامل مع المساعدة في حالات الكوارث أو غيرها من المساعدات ذات الطبيعة المشابهة. إنها ليست من مسؤولية مجلس الأمن، وأي استثناءات قد تنشأ إنما ينبغي النظر فيها حسب ظروف كل حالة ولا يجب أن تصبح قواعد توضع على أساسها مبادئ.

وتدرك كوبا أهمية تعزيز احترام المبادئ الإنسانية المعترف بها عالميا، كما أننا نكرر الإعراب عن تأييدنا الراسخ واستعدادنا الدائم لتقديم المساعدة اللازمة للشعوب في حالات الأزمات أو الطوارئ.

ولكن من الأمور الأساسية، كما ورد في الإعلان الختامي للمؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في نيودلهي، التمييز بين الأعمال الإنسانية وعمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. ويجب لتأمين الاستقلال والحياد وعدم التحيز في الأعمال الإنسانية، الفصل بينها وبين الأعمال السياسية والعسكرية واستقلالها عنها، كل حسب ولايته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتحدث التالي هو ممثل ماليزيا، وأدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد هاشمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يثني على مبادرتكم - سيدي الرئيس - بعقد هذا الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن لمناقشة هذه المسألة المهمة، وهي حماية المساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين وغيرهم في حالات النزاع. ومن رأي وفدنا أن عقد هذه المناقشة يأتي في حينه بسبب التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة، والتي أدت إلى عدم وضوح الرؤية بشكل متزايد في التمييز بين عمليات حفظ السلام التقليدية والأعمال الإنسانية الدولية. وتتيح لنا مناقشة هذا الموضوع في مجلس الأمن فرصة للنظر فيه بشكل مركز من أجل تحديد أبعاد المشكلة وتقرير التدابير والنهج والاستراتيجيات المناسبة التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، لتناول هذه المسألة التي تزداد صعوبة باستمرار.

لقد حدث تحول هائل في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، في أعقاب الحرب الباردة وفي خضم التغييرات السياسية العميقة التي حدثت في مختلف مناطق العالم. فقد أصبحت هذه العمليات في السنوات الأخيرة أكثر عددا وتعقدا مما كانت عليه، بالنظر إلى الطبيعة المعقدة باطراد والمتعددة الأبعاد للصراعات التي يتجاوز كثير منها حدود البلد، وابتعدت هذه العمليات تدريجيا عن نموذج حفظ السلام التقليدي. وقد أدى هذا التحول في الحالة إلى خلق تحد هائل أمام المجتمع الدولي، وخاصة أمام مجلس الأمن المسؤول عن حفظ السلام في الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر المنظمات الإنسانية الدولية. ومن الحالات القياسية التي أمامنا: الحالة في يوغوسلافيا السابقة، وخاصة في البوسنة والهرسك؛ وليبريا؛ والصومال؛ ورواندا؛ ومنطقة البحيرات الكبرى، وهي حالات تثير تساؤلات حول كفاءة وصلاحيات تلك الهيئات.

وبالنسبة لمجلس الأمن، أثيرت أسئلة حول عدة مسائل، من بينها، عملية صنع القرار والأهداف المأذون بها والنُّهج والاستراتيجيات التي يعتمدها مجلس الأمن فيما يتصل بعمليات حفظ السلام في البلدان التي مزقتها الحرب. كما أثيرت أسئلة حول وجود، أو عدم وجود، علاقة وتنسيق بين عمليات حفظ السلام التي ينشئها المجلس والجهود الإنسانية التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسائر الوكالات الإنسانية مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية وسائر المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال لإنساني.

هذه الأسئلة أثارتها دول أعضاء عديدة كما أثارها بعض الخبراء، وكذلك وكالات إنسانية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي قامت مفوضتها السامية، السيدة سادكو أوغاتا، مشكورة، بالإدلاء ببعض التعليقات والملاحظات الوجيهة جدا خلال الخطاب الذي أدلت به أمام مجلس الأمن يوم ٢٨ نيسان/أبريل من هذا العام - ونحن ممتنون لهذا البيان كل الامتنان. لقد أبرزت السيدة أوغاتا، في جملة أمور، المشاكل الكبيرة التي تواجهها وكالتها، ليس فقط في منطقة البحيرات الكبرى ومناطق أخرى في أفريقيا بل أيضا في سائر مناطق عمل

المفوضية، مثل البوسنة والهرسك وكرواتيا. وقد أبرزت المهام الصعبة جدا التي تقوم بها وكالتها والعوائق الكبيرة التي تواجهها ولا تزال، والتي تتطلب المزيد من الاستجابة والمساعدة الدوليتين المتضافرتين. كما أشارت أيضا إلى الدروس المفيدة التي تعلمتها المفوضية، والتي ينبغي لهذا المجلس أن يحيط بها علما، وكذلك الارتباط الوثيق بين المشاكل الإنسانية والسياسية والأمنية، التي تتطلب نهجا أكثر تكاملا إزاء إدارة الأزمات الدولية، الأمر الذي ينطوي على إيجاد تنسيق أكبر بين الجهود الإنسانية والسياسية والعسكرية. ومن هنا جاءت دعوتها إلى إنشاء قدرة للوزع السريع. ومما له أهمية بنفس القدر إعادة تعريف السيدة أوغاتا لمفهوم الأمن، الذي، في عصرنا، يجعل الإنسان هـو محـور هذه الجهود الدولية. وإن آراء واقتراحات السيدة أوغاتا ينبغي أن تجري دراستها بما تستحقه من جدية.

ويحث وفدنا المجلس بقوة على أن ينظر بجدية المسائل العديدة التي أثيرت والملاحظات والاقتراحات التي قُدمت خلال هذه المناقشة العامة وكذلك ما يقدم خارج هذا المجلس، في ضوء الترابط القائم بين مسائل حفظ السلام والمسائل الإنسانية. وفي هذا الصدد، يلاحظ وفدنا باهتمام خاص تقرير مؤتمر سنغافورة الثالث المعني بالعمل الإنساني وعمليات حفظ السلام، الـذي نظمـه معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، بالتعاون مع معهد الدراسات السياسية في شباط/فبراير من هذا العام. إن هذا التقرير مفيد للغاية قد نظر إلى القضية نظرة شاملة وغطـى جوانب مثل الإطار السياسي للعمل الإنساني، والعلاقة بين العمل الإنساني والعمل العسكري والمشاكل المتصلة بها، والتعاون بين المنظمات الإقليمية والقوات المتعددة الجنسيات، والتمويل وحفظ السلام وحقوق الإنسان والإعلام والتثقيف ودور وسائط الإعلام. والتوصيات المكونة من ١٧ نقطة التي يتضمنها التقرير ينبغي أن توفر أساسا مفيدا لبحث أكثر تفصيلا للقضية في هذا المجلس.

وهذه التوصيات تستحق نظرة متأنية من جانب المجلس. وهي، وإن لم تكن جامعة مانعة، توفر إطارا مفيدا جدا لإجراء بحث أشمل للقضايا المترابطة لحفظ السلام والأعمال الإنسانية في ظل الحالة السياسية المتزايدة التعقيد لفترة ما بعد الحرب الباردة التي نعيش فيها والتي تتسم أساسا بالتغييرات المستمرة في العديد من بقاع العالم. وفي ظل هذه الحالة العالمية المتغيرة، التي نجد فيها أن الملايين من المواطنيين العاديين يعانون في مناطق الصراع وبذلك يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان والحرمان من المساعدات الإنسانية الأساسية، من الضروري للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لتوفير وضمان الحماية لهؤلاء المواطنين. وكما ألمحت السيدة أوغاتا، فإن أمن الناس ورفاههم - وأعني مواطني الدول لا يقلان أهمية عن أمن الدول ذاتها.

لذلك فإن المجلس مطالب بشكل متزايد بأن يتصدى لمشاكل تهدد بأن تتصاعد وتعرض للخطر المدنيين في مواقف الأزمات. وفي هذه المواقف، فإن استجابة المجلس ينبغي أن تكون فورية وجريئة ومصمَّمة من أجل تهيئة ظروف تضمن، أولا، الحماية الفورية لهؤلاء المدنيين التعساء؛ وثانيا توفر إطارا لحل دائم للصراعات ذاتها. وهذا، في رأي وفدنا، هو أهم دور للمجلس في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهو يمثل أفضل دعم يمكن أن يقدمه للمنظمات المعنية بالأبعاد الإنسانية للأزمات.

إن العاملين في الميدان ينبغي أن يتمتعوا بحماية الأمم المتحدة. ووفدنا يؤيد أي اقتراح يرمي إلى تعزيز الآليات القائمة حاليا لضمان سلامة هؤلاء الأفراد، وإن اقتضى الأمر عن طريق وضع الصكوك القانونية الملائمة.

إن الشروط والمقتضيات اللازمة لفاعلية عمليات حفظ السلام متعددة وقد تناولها المتكلمون الذين سبقوني. ومن الواضح أنه من الأهمية بمكان أن تكون الولايات واضحة دقيقة ومناسبة للعمل، وأن تتاح السلطة والموارد لأي بعثة تقوم بتناول احتياجات الحماية. إن التدابير غير الوافية بالغرض من المرجح أن تضر أكثر مما تفيد، كما تشهد بذلك التجربة في البوسنة ورواندا والصومال. ففي هذه الحالات وجدنا أن الحماية لا يمكن فصلها عن تداعيات الأزمة وأن الاستراتيجيات الحربية لدعاة الصراعات تستهدف المدنيين وتلحق بهم أضرارا. وفي هذه الحالات حيث يسود منطق العنف، ليس من الحكمة أو العقل إرسال ذوي الخوذ الزرقاء لتوفير "الحماية" على افتراض أنه يمكن إبعادهم عن القتال، الذي كان ينبغي أن يتوقف إذا اضطلعوا ببعثاتهم للحماية بفاعلية. وإن الموقف السيئ الذي وجد حفظة السلام أنفسهم فيه، مع المدنيين البوسنيين، فيما يسمى بالملاذات الآمنة في البوسنة والهرسك خير شاهد على ذلك.

وهناك مطلب هام للعمل الإنساني الفعال يتمثل في احترام الحياد التام والنزاهة والأهمية الفائقة لمساعدة الضحايا الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، تنفيذا للمبادئ الإنسانية العالمية. وإن عدم احترام هذه القواعد الأساسية، بما في ذلك حق الشعوب في تلقي المساعدة وحق الجماعات المعنية في تقديمها، أو استخدام المساعدة الإنسانية كوسيلة للمساومة لتحقيق أهداف سياسية معينة، مهما كانت أهميتها، من شأنه أن يعرض للخطر حياة هؤلاء المدنيين المحتاجين وكذلك العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية.

ومما لا شك فيه بطبيعة الحال أن هناك شرطا هاما بنفس القدر يتمثل في توفر التمويل الملائم، وهو أمر ينبغي تناوله بجدية، في ضوء الأزمة المالية المستمرة للأمم المتحدة، لأنه بدون موارد ستذهب أفضل خططنا شزرا. وهذا، من الواضح، مسؤوليتنا جميعا والتزامنا جميعا بصفتنا دولا أعضاء في هذه المنظمة.

وإلى جانب هذه الشروط، وكتدبير فيما بعد الصراع، من المهم ضمان معاقبة مرتكبي جرائم إبادة الأجناس أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، لذلك من المهم استمرار الدعم الدولي القوي لعمل المحاكم الدولية المنشأة لهذا الغرض.

ويرى وفدي أن عقد هذه الجلسة الرسمية للمجلس اليوم خطوة هامة لتناول هذه المسألة. وهذا دليل على الجدية التي يتناول بها المجلس هذه المشكلة من أجل التوصل إلى الحلول اللازمة. وأملنا أن الإفصاح عن هذه المسائل ذات الأهمية الحيوية، سواء هنا في المجلس أو في الجمعية العامة، سيؤدي إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين الوضع الراهن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل إيطاليا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ترزي دي سانت - أغاتا (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي، بمناسبة توليكم الرئاسة، وأن أثني على سلفكم، الممثل الدائم للبرتغال، السفير مونتيرو، على قيادته البارعة لأعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

إن وفد إيطاليا يؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل هولندا باسم الاتحاد الأوروبي.

ونرحب بقرار مجلس الأمن عقد اجتماع رسمي لقضية توفير الحماية للمساعدة الإنسانية للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع. ونعتقد أن المجلس لا يمكنه أن يفي بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين الموكلة إليه بموجب الميثاق دون التركيز على العناصر الأساسية التي يبنى عليها السلم والأمن. وفي هذا الصدد تكتسي القضية التي تناقش اليوم أهمية بالغة. فهي لا تتصدى فقط لحتمية أخلاقية أساسية - وهي مساعدة البشر المحتاجين وحمايتهم هم ومن يقدمون المساعدة لهم - ولكنها تمثل أيضا عنصرا أساسيا في تسوية النزاعات سلميا.

وفي السنوات القليلة الماضية، أثيرت تساؤلات حول المبادئ التي يجب أن يستلهمها المجتمع الدولي في رده على التهديدات التي يواجهها المدنيون بسبب انتشار النزاعات. والتقارير الواردة عن سوء معاملة اللاجئين بل وقتلهم والتهديدات التي يتعرض لها العاملون في الحقل الإنساني في منطقة البحيرات الكبرى هي مصدر قلق بالغ. ولكنها ليست الأحداث الوحيدة من نوعها. ففي أراضي يوغوسلافيا السابقة، حدثت حالات على نطاق واسع من العنف الممارس على المدنيين، وإعاقة توصيل المساعدة الإنسانية ومضايقة العاملين في الإغاثة. وفي بلدان متباعدة للغاية مثل ليبريا وأفغانستان، وأنغولا وطاجيكستان - على سبيل المثال لا الحصر - وقعت أحداث مماثلة من استهداف للمدنيين والأفراد العاملين في الحقل الإنساني قامت بها فصائل عسكرية.

لقد شددت رئاسة الاتحاد الأوروبي على عدة نقاط يحتاج المجلس الى مزيد من النظر فيها. ويسترعي وفدي النظر بصفة خاصة الى ضرورة أن يكون من ينتهكون المبادئ الأساسية للقانون الدولي مسؤولين مسؤولية شخصية عن أعمالهم. ونعتقد أن إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة يبقى أنسب أداة لضمان ملاحقة هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها.

وفي كل الأحداث التي ذكرتها لم تكن استجابة المجتمع الدولي مرضية بأي حال من الأحوال. ونحن نسلم بأن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء مواجهة اليوم بنوع جديد من النزاعات، وهو نوع غالبا ما ينشأ داخل الدول.

والنتائج المترتبة عليها بالنسبة لنسيج المجتمع ولمعاناة المدنيين تتسم أكثر بالتدمير بسبب العداوات التاريخية والخصومات الإثنية التي كثيرا ما تدخل ضمن عناصرها.

ومن الصعب على المجتمع الدولي أن يصوغ استراتيجية للتصدي لحالات بهذا التعقيد. إلا أن المعاناة الإنسانية ومخاطر تفاقم التدهور تكلف ثمنا باهظا إذا لم يفعل شيء لوقف ذلك. وبهذه الروح، اقترحت حكومة إيطاليا، في مواجهة الأزمة الإنسانية في ألبانيا، إنشاء قوة حماية محدودة متعددة الجنسيات لتيسير توصيل الحاجيات الأساسية للسكان وللمساعدة على إيجاد بيئة آمنة للمنظمات الدولية في ألبانيا. ولكفالة نجاح هذه العملية، اتخذ عدد من الخطوات العملية. وأنشئت لجنة توجيهية للتوجيه وللتعاون الوثيق مع الدول المشاركة ومع المنظمات الدولية النشطة في ألبانيا. والتعاون مع الحكومة الألبانية من خلال طرائق معينة مثل حضور ممثليها لاجتماعات اللجنة التوجيهية هو أمر ذو أهمية قصوى بالطبع.

وتعمل قوة الحماية متعددة الجنسيات في تنسيق وثيق مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في حقل المساعدة الإنسانية. فدور هذه المنظمات في ألبانيا لا يقل أهمية كذلك، كما هو الحال بالنسبة للمساهمة المقدمة من المنظمات المالية الدولية. ويمثل التنسيق الوثيق لجميع هذه الجهود مفتاح نجاح المجتمع الدولي في ألبانيا. وثمة حاجة الآن لالتزام صارم من المجتمع الدولي، بالتضافر مع السلطات الألبانية والشعب الألباني، لاستكمال إعداد وتنفيذ برنامج واضح للمساعدات السياسية والاقتصادية والمالية، وهو أمر ضروري لتعزيز الحوار الديمقراطي وانتعاش الاقتصاد الألباني.

ومع المضي قدما في تنفيذ العملية في ألبانيا ندرس مع شركائنا في البعثة ومع الحكومة الألبانية السبل والوسائل اللازمة لتحقيق هدفها الأساسي ألا وهو تحديدا رفاه شعب ألبانيا.

وكما اتضح بجلاء من التطورات في ألبانيا، تؤثر القضايا الإنسانية بصورة واضحة ومتزايدة في نشاط المجلس. وفي عالمنا المتغير سريعا فإنها تؤثر على السلم والأمن الدوليين بطرق شتى. ومن ثم، مع أنه يصعب تحديد النهج السليم ينبغي أن يحظى احترام الحياة البشرية بالاعتبار الأكبر. ومن الواضح أن المجتمع الدولي لم يبدأ إلا الآن في التصدي لهذه الأوضاع الجديدة المعقدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل البوسنة والهرسك أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شاكر بيه (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشعر بارتياح عظيم ونحن نراكم، سيدي، على مقعد رئاسة المجلس لهذا الشهر، ونود الإعراب عن بالغ تقديرنا لكم لأنكم بدأتم أكثر المناقشات أهمية في هذا الوقت.

ونود كذلك أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن إعجابنا بالطريقة والوضوح اللذين صرف بهما رئيس المجلس لشهر نيسان/أبريل السفير أنتونيو مونتيرو سفير البرتغال، أعمال المجلس، ولما بذله من جهود لإدخال مزيد من الشفافية.

وسنبقي على تعليقاتنا موجزة ونحصرها في الموضوع، ونتجنب الغموض الذي يسود أحيانا لغة الدبلوماسية.

والموضوع المعروض على المجلس اليوم، للأسف، لا يزال وثيق الصلة بشكل مؤلم ببلدي وبالتالي لا يزال حاسما بالنسبة لاحتمالات السلام الحقيقي. واللاجئون لا يشكلون مشكلة للبوسنة والهرسك، بل بالأحرى، أنهم ثروة بشرية كامنة لا تزال مهدرة، فضلا عن الأرواح التي تبحث عن مكان لها وفرصة لتحقق ذواتها. وينبغي أن نتبع أسلوبا للإنقاذ الجماعي والخلاص الفردي دون النظر الى الهوية أو الدين أو الخلفية العرقية.

وبفضل جهود ممثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومكتب المندوب السامي، السفير مايكل ستاينر تحديدا، أنشئت منظمة في البوسنة والهرسك تمثل اللاجئين والمشردين من جميع الخلفيات الإثنية الذين يشتركون في أمل واحد أساسي وهو أن يعودوا الى ديارهم وأن يعيشوا في مجتمع ملتزم بالتنوع والتسامح. واسم هذه المنظمة هو الاتحاد من أجل العودة.

إن جهود لاجئي البوسنة هؤلاء من الصرب والكروات وغيرهم، فضلا عن البوسنيين - وهي في مرحلة تمكين الذات تستحق دعمنا وتمثل سبيلا واعدا لمعالجة المشكلة على أساس عملي. وهي تدعم كذلك المنظور القائم على أن اللاجئين لا تستقطبهم النزعة العرقية، ولكنهم في مجتمعهم ضحايا للتعصب والتمييز العرقي الزائف أو غيره من أنواع التمييز، وهو ما ينجم في أحوال كثيرة للغاية عما يبدأ في صورة استغلال سياسي يستخدم الدين أو العرق كسلاح.

إن مشاكل كل اللاجئين في كوكبنا لا تعدو كونها أعراضا لخطأ أكبر. وهي إما نتائج غير مباشرة، أو على نحو متزايد، مباشرة لمشكلة أخرى كامنة. وأنجع وسيلة لمعالجة أي قضية لاجئين، أو للحد منها على الأقل، هي التصدي للسبب الكامل وراءها. وإذا تعلق الأمر بكارثة طبيعية أو بالصراع من أجل البقاء أو الغذاء، يصبح حل المشكلة واضحا، خشية أن يستمر نزيف اللاجئين بسبب الأزمة. ولكننا لا يمكن أن نسمح للتصدي لأي مأساة إنسانية أن يصبح ذريعة لإخفاء العجز عن التصدي للأسباب السياسية أو العسكرية لتلك الأزمة الإنسانية.

ومن الأمور المروعة أن ضحايا العصر الراهن - أي، اللاجئين - عرضة لأن يصبحوا ضحايا لطلقات الرصاص، وشظايا القذائف، والاغتصاب المنتظم، والحصار، مثلما يصبحون ضحايا للجوع والمرض. ومن ثم يجب توجيه منع الأذى للتصدي للتهديدات المباشرة منها والعارضة على حد سواء.

وللأسف، يبدو بصورة متزايدة أن اللاجئين هم النتيجة المقصودة فعلا، وليست النتيجة العرضية فحسب. ومن المدهش أنهم قد يكونون من المحظوظين الذين أسعدهم الحظ بالإفلات من "التطهير العرقي" والإعدام والإبادة الجماعية. وفي ظل هذه الظروف، فإن الاستجابة الضرورية من جانب المجتمع الدولي لا تكون أكثر وضوحا وإلحاحا فحسب، بل تكون ملزمة أيضا، وأشدد على كلمة ملزمة. وكثيرا ما يحيرني كيف أنه كثيرا ما كان يجري إبلاغنا نحن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ومجلس الأمن عن طريق الأمانة العامة والعديد من المراقبين المستقلين بأن "التطهير العرقي" والتشريد اللذين يجريان في البوسنة والهرسك ليسا نتيجة عرضية بل هما النتيجة المقصودة؛ وعلى الرغم من ذلك كان الدواء الذي غالبا ما يجري وصفه وتشجيعه والشائع استخدامه بصورة مفجعة يجافي هذا التحليل للأسباب. والإبادة الجماعية واستهداف المدنيين - مهما أطلقنا عليها من أسماء - يجب التصدي لهما دون أي لبس. فالنزاهة تقتضي ألا نكون محايدين في وجه "التطهير العرقي" واستهداف المدنيين.

وحتى عندما جرى التسليم بالأسباب، أي استهداف السكان بصورة متعمدة، وجرى إنشاء "مناطق آمنة" في البوسنة والهرسك وفقا لقرارات مجلس الأمن، كان هناك نقص مفجع في الوسيلة والإرادة اللازمتين لجعل هذه "المناطق الآمنة" آمنة بالفعل، كما هو الحال في سريبرينيتسا.

وسريبرينيتسا ليست وصمة عار في جبين موظفي الأمم المتحدة ولا في جبين أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية الذين ناضلوا ببسالة في معظم الأحيان لإنقاذ الأرواح البريئة روحا بروح. بل إن فشل السلطات السياسية هو الذي أدى إلى إنشاء المناطق الآمنة ثم تخلت هذه السلطات عن التزاماتها. وهذا تاريخ. وأنا متأكد من أن هذا المجلس، بل وكثيرا من المؤرخين والمحللين السياسيين، سينظرون في هذا الأمر على وجه التحديد. وستكون إعادة كتابة تاريخه مهمة صعبة جدا. وما يهمني اليوم في الحقيقة هو أن روح سريبرينيتسا ليست مجرد تاريخ، بل إنها في واقع الأمر العامل المهيمن اليوم أيضا الذي يعرقل العودة.

ولاجئو سريبرينيتسا - الذين نجوا - ومعظم الآخرين يريدون العودة. وأولئك الذين قتلوا أقاربهم وأصدقاءهم لن يسمحوا لهم بالعودة إلا مقابل أرواحهم. وأولئك الذين ارتكبوا "التطهير العرقي" والإبادة الجماعية ما زالوا في موقع السلطة وراء الكواليس أو في أماكن أخرى، يواصلون السخرية منكم ومن القانون الإنساني الدولي، وكذلك من اتفاقات دايتون/باريس. وهم يقفون خلف وأمام، بعض الرسميين الذين انتخبوا حديثا، ومثل سيد بينوكيو فإنهم يسيئون استخدام هذه الشرعية لكي يقوضوا نفس الأحكام الأساسية للاتفاقات. ويرفضون السماح للاجئين بالعودة ويواصلون تدمير المنازل التي أعيد بناؤها مؤخرا بتمويل منكم، والتي أقيمت بتخطيط مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وتحت إشرافه. وهم اليوم وبكل ثقة يدحضون علانية وصراحة حق اللاجئين في العودة وكذلك حقوق الإنسان الأساسية وحرية الحركة.

وإن لم يصدقني الممثلون، فما عليهم إلا أن يقرأوا تقارير السيدة أوغاتا، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والعديد من المنظمات غير الحكومية، مثل مجموعة الأزمات الدولية. ومما يعسر فهمه أنه على الرغم من ذلك لا يزال نفس الرافضين لاتفاقات دايتون/باريس يحظون بالشرعية التي يدحضونها علانية.

وأملنا الصادق للغاية الآن ألا تستشرى روح فشل سريبرينيتسا في هذه الهيئة الموقرة. والمساعدة الاقتصادية والشرعية لا يمكن عرضهما إلا بشرط الالتزام الصادق بعملية السلام وبالاتفاقات. إن الذين ينكرون علانية حق اللاجئين في العودة ويرفضون علانية سلطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وهذا المجلس يجب ألا يظلوا محميين عن طريق عدم الاستجابة. فهم في الواقع يعنون ما يقولون علنا. ولن تفلح الجهود النفعية المبذولة لإعادة التفسير في تحاشي فشل اتفاقات دايتون/باريس وكارثتها.

إن عودة اللاجئين وحقوقهم، واعتقال مجرمي الحرب، ونجاح السلام واستجابة هذا المجلس، وهذه الأمم المتحدة وممثليها وحكوماتكم، كلها أمور مترابطة ولا يمكن فصمها ولذلك فهي حاسمة. من هم اللاجئون الذين يجسرون على مجرد العودة إلى دار أو إلى بلد لا يزال فيهما الذين اقترفوا الجرائم ضدهم غير خاضعين للقانون، قانونكم، القانون الدولي، قانوننا، بل ثم تضفي عليهم الشرعية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؟

ونحن نتكلم إلى المجلس عن مسألة اللاجئين في إطار تجربتنا لأنها تجربة حاسمة بالنسبة لنا، ولأنها درس نافع وهام للغاية للجميع بشأن هذه المسألة. والتقاعس عن تناول المسألة في البوسنة بصورة ملائمة سيعود بالعواقب الفورية والاستراتيجية على الجميع، وبخاصة على جهودنا في الأمم المتحدة في تناول قضايا اللاجئين. ومما يؤسف له أن العبرة لنا هي متى نتقدم ومتى نتوقف. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نؤكد ان الانقسام العرقي والديني ربما كان حلا للمشاكل السياسية في الماضي، بما في ذلك الجزء الأول من هذا القرن؛ إلا أن إعادة الإندماج هي الحل الوحيد الممكن للمجتمع العالمي الجديد الذي يواجه مشكلة مماثلة اليوم.

ولكي لا ننسى الإعراب أيضا عن الجوانب الإيجابية في تجربتنا، أرجو أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعدد بعض الأشياء التي أجريت بنجاح أو على الأقل جرت محاولتها على نحو صحيح في حالتنا.

أولا، لقد عملنا بدأب في زمن اختلفت فيه الآراء، ولكننا عملنا بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيره من الوكالات الهامة على وضع برنامج للعودة.

وثانيا، كما ذكرنا فقد عملت المفوضية وعناصر من مكتب الممثل السامي مع كل اللاجئين البوسنيين تحت شعار التحالف من أجل العودة، بصفة ذلك سبيلا لتقوية الذات والتغلب على الحواجز العرقية المصطنعة.

وثالثا، على الرغم من التأخر الشديد وعدم الكفاية في بعض الأحيان بسبب عوامل كثيرة ومنها العرقلة، فإن الكثير من العناصر الدولية، ومنها بلدان عديدة تستحق الشكر الخاص، قد التزمت بتقديم موارد ضخمة لإعادة بناء البوسنة بصفة عامة ولمشاريع معينة مستهدفة لإعادة اللاجئين. وينبغي لنا أن ننوه هنا أيضا بجهود المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ورابعا، نود أن نؤكد مساهمة البلدان المضيفة التي استقبلت أولا عددا كبيرا للغاية من لاجئينا وقدمت الوسائل العاجلة للبقاء. وسنواصل العمل معهم لكي نحقق على أفضل وجه هدف العودة الذي نشاطره معها. ونود أيضا أن نقترح، وبخاصة على بلدان الاتحاد الأوروبي، أن عملية دمج البوسنة والهرسك والاعتراف بها بصفتها شريكا أوروبيا كامل العضوية، وإزالة الحواجز التي تعوق السفر والتجارة لن تشجع الحركة والتجارة فحسب، بل والعودة كذلك. فمعظم اللاجئين يخشون التخلي عن الأمن الذي توفره البلدان المضيفة والاتجاه إلى عدم اليقين المخيم على البوسنة والهرسك حاليا إذا كانوا يعتقدون أن هناك جدارا هائلا لا يمكن التغلب عليه يتركونه خلفهم ليفصلهم عن أصدقائهم وأسرهم وحياتهم الجديدة وسلامتهم. ودخول البوسنة والهرسك في المؤسسات الأوروبية يعني عودة البوسنيين إلى ديارهم.

وخامسا نحن نقدر أن جهود القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية

حيث أن حضورهما عنصر ضروري للنجاح. كذلك فإننا نشجعهما على مضاعفة جهودهما ونرجو القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار وقوة الشرطة الدولية وغيرهما من الأطراف ذات الصلة أن تضمن معالجة جميع جوانب الأمن، بما في ذلك أمن العودة وإيقاف مجرمي الحرب. وإلا فإن كل ما فعلناه سيذهب أدراج الرياح.

وأخيرا، نود مرة أخرى أن نعرب عن تقديرنا لجهود القضاة والمدعي العام وسائر الموظفين في محكمة العدل الدولية. وعلى الرغم من أن النتائج المتحققة حتى الآن لا تزال ضئيلة، لسوء الحظ، فإن الجهد لم يكن ضئيلا. وهو يستحق التقدير بل هو جهد ضروري من أجل ضمان إمكانية العودة. وبصورة أكثر أهمية فإن المحكمة لديها فرصة حقيقية ليس فقط للتخلص من مجرمي الحرب الذين يعيقون العودة بل كذلك للنهوض بقضية الشراكة بين إقامة العدل والمصالحة باعتبارهما الشريكين الأيديولوجيين والبرغماتيين في النضال من أجل تحقيق السلام الحقيقي الدائم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل العراق. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حمدون (العراق): يُسعدنا في البداية أن نراكم تترأسون هذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن عن حماية المساعدة الإنسانية للاجئين والآخرين في حالات النزاع. كما نود أن نتوجه بالثناء والتقدير لجهود وكالات الأمم المتحدة الإنسانية المهمة وتضحياتها الجمة في سبيل تخفيف المعاناة الإنسانية لملايين اللاجئين والمشردين.

إن قضية اللاجئين والمشردين التي ازداد تفاقم حدتها خلال السنين الأخيرة تمثل جرحا نازفا في ضمير الإنسانية وعلى المجتمع الدولي بجميع هيئاته ومؤسساته أن ينهض بدوره في هذا المجال. وبالتأكيد على الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة في هذا المجال، ليس في مجال إيصال المساعدات الإنسانية لهؤلاء اللاجئين وضمان أمن وسلامة القائمين عليها حسب بل وللبحث عن حلول دائمة لهذه المأساة الإنسانية.

ولكي تعالج مشكلة اللاجئين والمشردين معالجة جذرية صحيحة، فيجب استكشاف الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وراءها، والسعي لحلها بنظرة شمولية عادلة. إن بلدا كأفغانستان ما كان لشعبه أن يتشرد لولا ظروفا جيوبوليتيكية معينة حولته إلى ساحة صراع بين الكبار، وانتهى الصراع وتُركت أفغانستان تلعق جراحها من دون مساعدة جدية لإعادة بناء هياكلها المدنية والاقتصادية. وإن حالة بلدي العراق تعطي مثالا آخر. لقد كان العراق عبر تاريخه ملاذا لطالبي الأمن والسلام والعيش الكريم من أبناء الدول المجاورة، لكن الحرب الجائرة التي شُنت عليه تحت غطاء مجلس الأمن دمرت البنى التحتية للاقتصاد والحياة في العراق، والعقوبات الشاملة المستمرة منذ سبع سنوات أدت إلى هجرة الكثيرين من أبناء العراق. وبنفس الوقت تُساهم دولة كبرى وعضو دائم في مجلس الأمن منذ سبع سنوات في زعزعة الاستقرار في العراق من خلال تشجيع نزعة التمرد على السلطة المركزية وتسليح القوى الخارجة عن القانون وفرض مناطق حظر الطيران وما ينتج عن ذلك من عدم استقرار وتفاقم مشكلة اللاجئين. ولو أوقفت هذه الدولة تدخلها في شؤون العراق ولو رفعت العقوبات عن العراق غدا، وهناك مبررات قانونية كافية لرفعها، فإن مشكلة اللاجئين العراقيين ستختفي.

لقد أكدت قمة قرطاجنة لدول عدم الانحياز على ضرورة التمييز بين عمليات حفظ السلام والمساعدة الإنسانية، مثلما أكدت على تحفظاتها إزاء الاتجاه الساعي لتحويل عمليات حفظ السلم إلى عمليات ذات طابع عسكري. وفي هذا الصدد نود التأكيد على أن حصول حالات محددة تؤثر فيها النزاعات المحلية على انسيابية تقديم المساعدات الإنسانية لا تمثل مبررا لإجراءات ذات طابع عسكري يتخذها مجلس الأمن، كما لا تبرر اعطاء مجلس الأمن مزيدا من الصلاحيات في التدخل في عمل أجهزة ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية وتجاوز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الصدد لا بد من التأكيد على أثر العقوبات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة اللاجئين والمشردين مما يتطلب، عند فرض مثل هذه العقوبات، اعتماد المبادئ التي توصل إليها الفريق المعني بالعقوبات التابع للجمعية العامة مثل أهمية تطابق العقوبات مع الميثاق ووضوح أهدافها وشروط رفعها وعدم تسببها في معاناة إنسانية

شاملة مع تحديد واضح للخطوات المطلوب اتخاذها من قبل البلد المستهدف لكي ترفع العقوبات، إضافة إلى استثناء جميع المواد الغذائية والدوائية ومستلزمات الزراعة والتعليم الأساسية من هذه العقوبات.

يواجه مجلس الأمن اتهامات متزايدة بالانتقائية والمعايير المزدوجة وآخر مظاهر هذه الانتقائية تجاهله المطلق للغزو التركي لشمال العراق. وفي الوقت الذي لا يزال فيه الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن يواصل أعماله، فإن النظر في توسيع صلاحيات المجلس ليشمل التدخل في مجال عمل أجهزة الأمم المتحدة الإنسانية إنما هو إفراط في التفاؤل غير مبرر. إن المساهمة المـُثلى لمجلس الأمن في هذا المجال تتمثل بتأكيده على دوره المرسوم في الميثاق واعتماد الدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات حلا سلميا والتأكيد على آليات الفصل السادس سبيلا لخلق بيئة دولية آمنة ومستقرة.

لقد اثبتت التجربة أن اللجوء إلى الإجراءات القسرية في معالجة حالات الأزمات الإنسانية وتداخل عمليات حفظ السلام بعمليات المساعدة الإنسانية يعقد المشاكل ولا يحلها وتجربة الصومال خير مثال على ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل البرازيل. وأدعوه إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم، أيها السفير بارلي، تترأسون مداولات المجلس لشهر أيار/مايو. وإن كفاءتكم المهنية وخصالكم الشخصية سيضمنان سير أعمال المجلس بحكمة وفعالية. واسمحوا لي أن أضيف بأننا أعجبنا كثيرا برئاسة البرتغال خلال الشهر المنصرم، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ السفير مونتيرو وفريقه على أدائهم الممتاز.

تنعقد جلسة اليوم لدراسة مسألة هامة ومثيرة للجدل تستحق وقفة تأمل. ولا شك أننا سنستفيد من تبادل وجهات النظر بشأن مسألة دور المجلس فيما يتعلق بالمشكلات الإنسانية في حالات الصراع. ولقد بين بلدي اهتماما شديدا بهذه المسألة وقدم بعض الملاحظات إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، في إطار البند المتعلق بتقرير مجلس الأمن، المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعتقد أن هناك فقرتين في ذلك البيان تستحقان الاقتباس بكاملهما، إذ أنهما تعبران عن شواغلنا بشأن المسألة. وفي تلك المناسبة، أعلن الممثل الدائم للبرازيل

"إن تكاثر حالات الطوارئ الإنسانية يدعو إلى تحديد مسؤولية جماعية في مواجهة ظواهر مثل تفشي المجاعات والأمراض والأعمال الوحشية على نطاق واسع. غير أن هذه الطوارئ لا تتضمن جميعا مكونا أمنيا. فينبغي للدول الأعضاء أن تخلص إلى تفاهم مشترك حول ما إذا كان ينبغي ترك الاستجابة الدولية اللازمة للجمعية العامة أو للوكالات المتخصصة، أو ما إذا كان الأمر يقتضي تدخل مجلس الأمن في الحالة الطارئة المعنية بسبب انطوائها على جوانب أمنية." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٦٦، ص ١٣)

وفي البيان نفسه، أضاف ممثل البرازيل قائلا

"وفي هذا السياق قد يقتضي الأمر وضع معايير مناسبة عاجلا لا آجلا لتحديد الشروط التي يجب توافرها كي تعتبر حالة ما مهددة للأمن الدولي، أو يرجح أن تنطوي على خطر على السلام الدولي، وتحديد الحالات التي يمكن أن تعالجها هيئات أخرى - مثل الجمعية العامة. فإذا بدا أن الأمن الدولي معرض للخطر، دون أن يكون الوضع واضحا بصورة قطعية، فقد يتطلب الأمر تقرير معايير موضوعية لتحديد ما إذا كانت التدابير القسرية تجوز أو لا تجوز." (المرجع نفسه)

وخلصنا إلى أنه حتى عندما يتم أخذ الإكراه بعين الاعتبار ولم تكن هناك حاجة رسمية للحصول على موافقة الأطراف، فإنه لا يزال يتعين التماس تعاونها، إذ بدونها لا يتحقق نجاح يذكر.

وإذ لخصت المضمون العام لتفكيرنا بشأن هذه المسألة الهامة للغاية في هذه المرحلة، أود أن أدلي ببعض التعقيبات الإضافية. يبدو الآن، وربما بصورة أكثر وضوحا عما كان عليه الأمر في أعقاب الحرب الباردة مباشرة، أن الصلة بين الأزمات الإنسانية والأمن الدولي ليست مسألة

ينبغي أن تؤخذ كشيء مسلم به. ومنذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) المتعلق بحالة الأقلية الكردية في شمال العراق، ساد اتجاه لعقد آمال كبيرة على قدرة مجلس الأمن في التخفيف من معاناة الأفراد الذين يعيشون في حالات من عدم الاستقرار الشديد.

وباسترجاع المناقشة المثيرة للاهتمام التي جرت في المجلس لدى اعتماد ذلك القرار في نيسان/ابريل ١٩٩١، فإن بعض النقاط التي أثيرت جديرة بالتذكر. فعند أحد طرفي الطيف، أثيرت نقطة مفادها بأن ولاية مجلس الأمن لا تشتمل على مسائل ذات طابع إنساني. وهي المسائل التي كرس لها الفصل التاسع من الميثاق. ولقد ذكر، على وجه الخصوص، أن المادة ٦٠ نصت على أن "مقاصد الهيئة المبينة في هذا الفصل تقع مسؤولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة". ومن ناحية أخرى، قيل أيضا إنه لا ينبغي للمجلس أن يظل غير مكترث إزاء المعاناة الإنسانية، حتى ولو أنه قد ينظر إلى أزمة معينة على أنها تكمن أساسا في إطار الشؤون الداخلية لبلد ما.

وإن تقييما للحالة التي بدت على أنها متوازنة وهو تقييم قدمه السفير أيالا لاسو ممثل إكوادور، الذي أكد على أن الضغوط الإنسانية التي تمارسها مجتمعات النازحين التي يزيد تعدادها عن مليون نسمة على حدود جارتي العراق قد بررت الإجراء الذي اعتزم المجلس اتخاذه استجابة لما اعتبره "تهديدا للسلم والأمن الدوليين" (S/PV.2982، ص ٣٦).

وبعد اعتماد القرار ٦٨٨ (١٩٩١)، فإن فكرة التدخل الإنساني لقيت ترحيبا بتوافق الآراء من جانب أعضاء المجلس بوصفها الخيار المناسب لمعالجة الأزمة في الصومال. غير أن توافق الآراء ذاك سرعان ما بدأ يظهر هشاشته، إذ أن استخدام القوة في عمليات حفظ السلام قد أضعف كثيرا من مصداقية المنظمة. وإن سلسلة الأحداث المأساوية التي وقعت في ١٩٩٣، لم تترك أمام المجلس خيارات تذكر سوى تنظيم انسحاب عاجل. ومع عدم وجود عملية دبلوماسية ذات مصداقية لتحقيق المصالحة، فإن تأكيد المجلس على توفير الأمن للإغاثة الإنسانية قد ساعد على تجنب وقوع كارثة إنسانية أكبر حجما من كارثة الصومال، إلا أنه لم يتوصل إلى حل دائم للانهيار المؤسسي في البلاد أو تخلفها الاقتصادي. ولم يتمكن من الإبقاء على مظهر خارجي مرض للسلام والأمن في البلاد.

وبالمثل، فإن معالجة المجلس للحالة الإنسانية في يوغوسلافيا لا يمكن النظر إليها على أنها إيجابية تماما. وينبغي أن يكون هناك إدراك تام للمخاطر الكامنة في النهج الذي ينحو إلى وضع الإغاثة الإنسانية تحت إشراف جهاز مصمم لصون السلم والأمن الدوليين. وينبغي التأكيد على أن تلك المخاطر ستغدو أكبر حجما عندما لا يولى الاهتمام الكافي للأدوات التقليدية للدبلوماسية، وهي أساسا الأدوات التي نص عليها الفصل السادس من الميثاق، وعندما ينظر إلى الأمم المتحدة على أنها منحازة لطرف من الأطراف عند اللجوء إلى الفصل السابع.

وعندما حلت المأساة برواندا، لم يطعن بمسؤولية المجلس في التصرف إلا أنه عندما تم تنظيم التدخل الإنساني في هذا الإطار، كانت الشكوك في المجلس قد أخذت تتزايد بشأن مدى ملاءمة الإجراء الذي يعتزم اتخاذه.

واليوم ربما تكون هناك حاجة للنظر من جديد، وبالاستناد إلى ما ينطوي عليه الإدراك المتأخر والتجربة من فائدة، إلى فوائد ومضار اشتراك المجلس في الشؤون الإنسانية. والأهم، أن ننظر إلى الظروف التي يعتبر بموجبها الفصل السابع أداة مقبولة لضمان بيئة آمنة للمساعدة الإنسانية. ومما تجدر الإشارة إليه أنه بينما يصور بعض الكتاب الخلافات في الرأي في هذا المضمار على أنها تندرج في إطار الاستقطاب الايديولوجي بين الشمال والجنوب، إلا أنها في حقيقة الأمر اختلافات قائمة داخل الشمال وكذلك داخل الجنوب.

وكثيرا ما يسود بين البلدان النامية شعور بأن ظروف التخلف المزمنة لا يمكن أن يغيرها القدر اليسير من الغذاء الذي يقدم بين آونة وأخرى، ولا يمكن استئصالها بإيماءات من مسافات بعيدة صادرة عن عناصر سليمة القصد كما جاء في البيان الذي أدلى به ممثل غانا أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، باسم مجموعة الـ ٧٧. لقد أعلن في تلك المناسبة أن آلية المساعدة الإنسانية الأكثر قدرة على البقاء من غيرها التي يمكننا تشكيلها تتمثل في قيامنا بصورة جماعية بالتصميم على استئصال الفقر العالمي

في عالم بمقدوره أن يؤمن الكساء والغذاء والدواء لجميع سكانه، إذا توفرت لديه الإرادة. وذكر آخرون أن نمو حجم الإغاثة الإنسانية يمكن أن يفسر بأنه نوع من التخلي من جانب البلدان الصناعية عن الجنوب. إلا أن آخرين استرعوا الانتباه إلى النتائج المؤسفة لعدم التكامل بين الوظائف العسكرية والإنسانية، وكذلك إلى خطر السطو على الدوافع الإنسانية النبيلة وتسخيرها في خدمة مصالح ذاتية أو لأغراض سياسية.

وفي مقالة نشرت مؤخرا بصحيفة "انترناشيونال هيرالد تريبيون" دافعت إيما بونينو، المفوضة الأوروبية لشؤون اللاجئين، عن الموقف القائم على اعتبار أن المعونة الإنسانية تتعلق بالشعوب وليس الحكومات، فقالت:

"إن المعونة الإنسانية ينبغي ألا تصاغ أبدا كجزء من السياسة الخارجية لأي بلد".

فكيف نوفق بين موقفها ودعوة المفوضة السامية لشؤون اللاجئين إلى الحكومات لتكون أكثر فعالية، ويشمل ذلك عملها من خلال مجلس الأمن، لكيما تخفف من كرب اللاجئين وغيرهم من المدنيين الأبرياء في أفريقيا والبلقان والشرق الأوسط؟

وإن درجة تعقيد الموضوع لا تيسر استخلاص نتائج مباشرة. ولكننا على الأقل سنظل نؤمن بأن اللجوء إلى الفصل السابع ينبغي أن ينظر فيه بمنتهى الحذر، وأن الاغاثة الانسانية ينبغي - ولأقصى حد ممكن - ألا يصحبها عمل قسري. والإسهام فوق العادي الذي قدمه الصليب الأحمر في تطوير وتصنيف القانون الإنساني الدولي، وفي العمل الميداني في آن معا، يوضح مدى ما يمكن أن يحقق في إطار ظل باستمرار ملتزما جانب الحياد وموافقة الأطراف.

إن البيئة الدولية الراهنة واجهت مجلس الأمن بتحديات صعبة حقا، وقد تعين عليه في بعض الأحيان أن يرتجل العمل حتى لا يُظن به أنه عاجز عن العمل. ولكن إذا كان للمجلس أن يلعب دورا أكثر فعالية في ضمان شروط السلامة للمساعدة الإنسانية، فإننا نفضل أن تبذل هذه الجهود في سياق متواز مع جدول أعمال دبلوماسي يحدد من قبل الأطراف المتعددة، أن يكون ذلك إن أمكن في إطار الإمكانيات التي يتيحها الفصل السادس - أي المتعلقة بالتسوية السلمية للنزاعات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل الأرجنتين. أدعوه ليشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد بيتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي في البداية، يا سيدي، أن أنوه بحضور السيد يو تشونغ ها، وزير خارجية بلدكم، الذي أعطى هذه الجلسة الهامة الطابع الرسمي والتاريخي الذي يليق بها.

ثانيا، إن انعقاد هذه المناقشة المفتوحة بشأن توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع، يتيح لنا فرصة ذهبية للإسهام في عمل هذه الهيئة. ولهذا السبب فإننا نشكركم، سيدي، على مبادرتكم وعلى المقدرة البارعة التي أظهرتموها في هذا الصدد أنتم وسلفكم السفير البرتغالي انطونيو مونتيرو. وأعتقد أن هذه المداولات ستساعد في بلوغ فهم أفضل للدور الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة في هذه الأوقات المتغيرة.

ويجب علي كذلك أن أعرب عن تقديري للسيد ياسوشي أكاشي، والسيد سورن جيسن - بيترسن، والسيد ستيفن لويس، والسيد بيتر كونغ، الذين لم تعكس بياناتهم الطبيعة الملحة لهذه المسألة فحسب، ولكن أيضا الحاجة إلى ابتكار أدوات جديدة تعزز فعالية إجراءات المجلس.

إن أغلب بنود جدول أعمال مجلس الأمن في الوقت الراهن تشمل عنصرا إنسانيا محددا جدا. وذلك العنصر يستمد من شتى أنواع المظالم المرتكبة ضد السكان المدنيين ومن وجود اللاجئين والأشخاص المشردين. ونحن نرى أن موقف مجلس الأمن بشأن تأييد الوكالات والمنظمات التي تكرس جهودها للتصدي لمحنة اللاجئين والأشخاص المشردين عن طريق الوسيلة المذكورة في الفصل السابع من الميثاق، موقف مهم للغاية. وعلى كل، فإن هذا موضوع معقد للغاية ويستحق المزيد من الدراسة.

ومما لا شك فيه أنه يجب القيام بعمل سريع في مثل هذه الحالات، ولكن ينبغي أن نسأل أنفسنا إلى أي مدى ينبغي لمجلس الأمن أن يتدخل. وخلال هذه المناقشة، تم

التعبير عن وجهات نظر ذات صلة وثيقة بالموضوع يمكن أن تكون مفيدة في استنباط مجموعة من الأفكار عسى أن تؤدي إلى إجابة تستشرف المستقبل على أساس التجربة الماضية.

ولكن حتى الآن لم يخلص الرأي العام إلى الاعتقاد بأن التدابير التي اتخذت قد حققت الهدف المتمثل في تقليص نطاق هذه الأنواع من الأزمات. وإن تجربة مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين سمحت لها بأن تصوغ مقترحات تؤدي إلى نتائج ملموسة. وعليه فإن المقترحات الهامة التي قدمت خلال زيارة السيدة سداكو أوغاتا الأخيرة لمجلس الأمن تستحق النظر بجدية تامة. ولا يمكن تجاهل تلك المقترحات، وننصح بأن يطلع عليها الرأي العام.

فالأرقام المتعلقة بهذه الأزمة غنية عن البيان. ففي السنوات الأخيرة كانت الزيادة في أعداد اللاجئين والمشردين هائلة: فقد تزايدت أعدادهم بأربعة أضعاف.

وقدر مكتب المفوض السامي في الوقت الراهن أن هناك ٢١ مليون نسمة يشملهم نطاق عملياته. وينبغي توحيد مقصد مجلس الأمن والأمم المتحدة بوجه عام نحو تحسين مقدرتها على استشعار هذه الكارثة الإنسانية والتحوط لها ومنع وقوعها. وينبغي التوفيق بين هذا وبين احترام القانون الدولي وخاصة بالنسبة للحدود التي يفرضها السلطان القانوني الداخلي للدول، حيثما كان ذلك مناسبا. وهناك عناصر عديدة ينبغي، لدى التعامل مع هذا النوع من الأزمة عن طريق العمل الجماعي، ألا تخضع لأي مصالح سوى منع وقوع الضرر والمأساة على السكان المدنيين. وكما نعلم جميعا هذا موضوع دقيق يستحق النظر بمنتهى العناية والحساسية، لأننا لا نفكر كلنا بطريقة متشابهة. وهذا الأمر يتعلق مباشرة بتطور النظام الدولي، الذي أصبح في الوقت الراهن متكاملا ومتداخلا بصورة أكثر، ويتعلق بالطبيعة المتغيرة للمسائل التي تعرض على مجلس الأمن.

كذلك ينبغي تعزيز قدرة الأمين العام على القيام بأعمال الدبلوماسية الوقائية، في حدود ما يقضي به الميثاق، بحيث تصبح من الدعائم الأساسية لولايته. وينبغي أن يكون واضحا أيضا أن الأعمال الإنسانية يجب أن ترافقها جهود سياسية ودبلوماسية، ولا يمكن إنجازها بدون تلك الجهود. إن المساعي السياسية والدبلوماسية هي صلب عمل الأمم المتحدة، تزكيها الحاجة إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وقد كانت كلمات السيد أكاشي صباح اليوم بليغة في هذا الصدد.

لقد تحدث عدد من الوفود عن ضرورة عدم السماح بإفلات المجرم من العقاب. نحن هنا نتطرق مرة أخرى إلى موضوع معقد وحساس. ومع ذلك يمكننا القول إن من حسن الحظ أن قامت محاكم لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات. ويقدر ما يتاح لتلك المحاكم من فعالية سيمكنها أن تردع التجاوزات التي تزعجنا. ويمكن للمجلس أيضا أن ينظر في وضع آليات تتيح توزيع المسؤوليات.

وتؤيد الأرجنتين تأييدا قويا سياسة إعادة تشكيل أجهزة الأمم المتحدة الجارية حاليا وترشيد مواردها المالية والبشرية. وفي ضوء الخبرة الإقليمية والدولية في مسائل المساعدات الإنسانية، فإننا نتفق مع رأي الوفود التي تحدثت عن ضرورة الحصول على ولاية واضحة قبل القيام بالعمل الإنساني. ولكن ذلك لا يبرر عدم التحرك حين يفرض الواقع ويطالب الرأي العام بضرورة القيام بعمل.

ومن الضروري إحكام التنسيق في داخل الأمم المتحدة وأعمال المتابعة للعمليات الإنسانية. وينبغي إعطاء دور أكبر وأبرز للإعلام حول هذه الأمور، فذلك من شأنه أن ييسر للدول تقديم مساهمات، ويزيد من صعوبة تمادي مرتكبي الإساءات في غيهم. فليس لأي فرد أو مجموعة سياسية حصانة من الإدانة، ومن الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، نشر مبادئ الميثاق، خاصة في مناطق النزاع.

وأخيرا، فإننا نأمل أن تكون هذه المناقشة مفيدة للمجلس في اتخاذ تدابير ملموسة تستند إلى المقترحات المقدمة فيها.

وفي ختام كلمتي أود أن أحيي أولئك الذين قدموا أرواحهم أو تعرضوا للأذى في أدائهم مهامهم الإنسانية تحت رعاية الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتحدث التالي هو ممثل الهند، وأدعوه إلى الجلوس إلى طاولة المجلس وإلقاء بيانه.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، تقديرنا لمبادرتكم بالدعوة إلى هذا النقاش المفتوح في المجلس بشأن مسألة حماية المساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين وغيرهم في حالات النزاع، كما أود أن أعرب عن بالغ التقدير لإرسالكم ورقة مناقشة معدة لهذا الاجتماع إلى رئيس الجمعية العامة الذي قام بدوره بإشراك الدول الأعضاء جميعا فيما جاء فيها. وإنه لمما يثلج الصدر أن نرى هذا الجهد باتجاه التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن حول موضوع يعتبر موضوع الساعة ويتسم بالحساسية وله آثار خطيرة تمس هيكل الأمم المتحدة وطبيعتها.

ومن الواضح للمراقبين المهتمين أن الدافع لهذا النقاش - أي المسائل التي يثيرها والحلول التي يسعى إليها - يأتي كنتيجة مباشرة للأحداث المفجعة التي حدثت مؤخرا في منطقة البحيرات الكبرى وما حولها. وكانت هناك أحداث أخرى، ولكن لم يفرض موضوع نفسه من قبل بهذه القوة، في التاريخ الحديث، ويلقى مثل هذه الاستجابة الركيكة والمتخاذلة من الأمم المتحدة.

إن الهند مهتمة بالغ الاهتمام بتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين. فنحن بلد قدمت ولا تزال تقدم الإغاثة والمأوى لعدد كبير جدا من اللاجئين بدون مساعدة خارجية، وتدرك الصعوبات والتعقيدات التي ينطوي عليها تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والعبء الذي يتحمله البلد المضيف. إن مجرد تقديم المساعدة للاجئين لا يكفي؛ إنما المهم تقصي الأسباب التي تجبر الرجال والنساء والأطفال على التحول إلى لاجئين وإيجاد السبل التي تكفل عدم حدوثها.

إن مناقشاتنا اليوم تثير عددا من الأسئلة الموضوعية، ربما كان أهمها الاتجاه الذي نتناول به المسألة، أي ماذا يستطيع المجلس أن يفعله من الناحية السياسية لدعم عمليات المساعدة الإنسانية الدولية في حالات النزاع؟ ولقد فوجئ وفدنا بالتأكيد على الناحية السياسية. فالعمل السياسي والإرادة السياسية مهمان بلا شك في حل معظم الحالات التي تنطوي على أزمات إنسانية، ولكن تجربتنا في تناول حالات الأزمات علمتنا أن ذلك لا يكفي. فمن الواضح أن هناك عددا من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى أزمة اللاجئين والتي لا بد من مواجهتها منعا لنشوء تلك الحالات.

ومع ذلك فنحن متفهمون القلق الذي أعرب عنه مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وغيره ومطالبتهم بحماية العاملين الشجعان الذين يوفدونهم في مهام إنسانية في حالات الصراع، بالقوة المسلحة إذا اقتضت الضرورة. وليس من المستغرب أن يلجأوا إلى مجلس الأمن بحثا عن حل.

والأمم المتحدة لديها بعض الخبرة في توفير الحماية للمساعدات الإنسانية إلى اللاجئين وغيرهم في أحوال الصراع. والخبرة المستفادة حتى الآن هي أنه لا يكفي اللجوء إلى القوات المتعددة الجنسيات ولا إلى قوات حفظ السلام القوية التي لها ولاية بموجب الفصل السابع من الميثاق. لقد وجدنا أن الفائدة في الحالتين محدودة. من هنا تأتي أهمية هذا النقاش. إن العلاقة بين عمليات حفظ السلام وحماية المساعدات الإنسانية معقدة، فهنالك أشياء مشتركة بلا شك، ولكن لا بد من التمييز بين عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية، كما جاء على لسان وزراء خارجية حركة عدم الانحياز في اجتماعهم الأخير في دلهي. وهذا ما أكده أيضا كثير من المنظمات غير الحكومية التي تقدم مساعدة إنسانية في الميدان. هناك بالتأكيد حالات يمكن فيها لقوات حفظ السلام أن تساعد عمليات المساعدة الإنسانية، حيث تكون قوات حفظ السلام موجودة بموافقة أطراف النزاع، أو حين يكون هناك سلام تعمل القوات على المحافظة عليه أو اتفاق سلام بين أطراف النزاع. أما تكليف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بمسؤوليات تتعلق بحماية المساعدة الإنسانية في حالات لا تتوفر فيها هذه الظروف فهو أمر يغير نطاق حفظ السلام تغييرا جذريا.

ويثار سؤال حول ما يمكن لمجلس الأمن القيام به - غير ما سبق - للمساعدة في حماية اللاجئين، كتطبيق ما يسمى بالضغط السياسي، مثلا، عن طريق فرض جزاءات محددة الهدف. وهذا يثير بدوره مجموعة من الأسئلة. فمن الذي يطبق "الضغط السياسي": مجلس الأمن أم دول من أعضائه؟ وإذا كانت هذه الدول متورطة في المشكلة التي سببت أزمة اللاجئين فماذا يكون الوضع؟ كما أن مسألة فرض جزاءات محددة الهدف كحل للأزمة تثير كثيرا من التساؤلات؛ فمن المستهدف بالجزاءات: الذين تسببت أفعالهم في أحدث موجة من اللاجئين أم الذين كانوا سببا في النزاع منذ بدايته؟

هل ينبغي للعقوبات أن تستهدف هؤلاء الذين يؤيدونها اليوم أو هؤلاء الذين أيدوها في الماضي ووجدوا الآن أنه من الملائم التخلي عن ذلك التأييد؟ لقد تم القيام بالكثير من العمل بشأن هذا الموضوع من جانب الفريق العامل غير الرسمي المفتوح باب العضوية المعني بخطة للسلام التابع للجمعية العامة، ولدينا وثيقة تحظى بتوافق الآراء جاهزة بشأن هذا الموضوع الصعب. ولعله من الحكمة التمسك بالاتفاقات السابق التوصل إليها في تلك الوثيقة.

إن عرضي حتى الآن قد يبدو للبعض بأنه يوحي بأن المسائل التي ينطوي عليها الأمر صعبة جدا لدرجة أن المجتمع الدولي يشعر بالعجز ولا يمكنه أن يفي بفاعلية بتحدي توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم في جميع حالات الصراع. ليس ذلك قصدنا كما أنه ليس هدفنا. إن وفدي يرغب في التأكيد على أن تركيز جهود الأمم المتحدة ينبغي أن يتحول إلى منع الأزمات التي تؤدي إلى إيجاد حالات إنسانية مع ما يصحب ذلك من مشاكل، بدلا من أن يبقى التركيز على إيجاد حلول عسكرية أو تدابير إنفاذ. إن الوكالات التابعة للأمم المتحدة وغيرها قدمت، ولا تزال، الكثير من المساعدة الإنسانية التي تمس إليها الحاجة. وهي تقوم بعمل رائع؛ لكن ما دمنا لا نواجه القضايا الأساسية فإنها ستجد نفسها في مواقف صعبة بشكل متزايد.

وحتى يتسنى للأمم المتحدة أن تواجه مواجهة فعالة مشكلة المساعدة الإنسانية للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع، ينبغي أن تتصدى في المقام الأول للأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين وحالات الصراع. إن منشأ معظم الصراعات، إن لم يكن كلها، يكمن في الفقر والافتقار إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدم التسامح. وما لم يتم معالجة هذه القضايا معالجة مخلصة وبالتزام سياسي من جانب الأمم المتحدة واللاعبين الرئيسيين فيها، فإننا سنستمر للأسف في مواجهة صراعات وأزمات إنسانية.

وللأسف فإن التاريخ الحديث للأمم المتحدة هو تاريخ تجنب الكفاح ضد الفقر اللهم إلا عن طريق التشدق بالعبارات المبتذلة وإصدار الإعلانات الفضفاضة. وينبغي أن تتركز أنشطة وأولويات الأمم المتحدة على تلبية احتياجات التنمية لغالبية أعضائها وتخفيف الفقر. ولو قامت الأمم المتحدة بتوفير المزيد من الموارد للتنمية في الوقت المناسب، لأمكنها أن توفر النفقات الضخمة التي تنفقها على عمليات إطفاء الحرائق بعد وقوع الحادث. إن دبلوماسيتها الوقائية ينبغي أن تجد طرقا إبداعية لتشجيع التنمية والتلاحم الاجتماعي ولا تستسلم للإحباط بالسعي لإيجاد حلول سياسية عسكرية. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع التعددية والتسامح. وأخيرا ينبغي توفير جميع المساعدة اللازمة للدول المتلقية للاجئين التي تتحمل هذا العبء الكبير.

وأود أن أعبِّر عن التقدير والإعجاب الشديدين اللذين يكنُّهما وفدي للمنظمات والأشخاص العاملين في مجال الإغاثة واللاجئين التابعين للأمم المتحدة وغيرها، الذين يعملون في ظل ظروف صعبة للغاية من أجل إيصال مساعدات الإغاثة لمن تمس حاجتهم إليها.

وكثيرا ما يعملون تحت تهديد يومي لسلامتهم وأمنهم الشخصيين.

ولا يوجد أي عذر أو مبرر على الإطلاق لتعريض العاملين في مجال المساعدة الإنسانية لتهديد أو اعتداء أو إصابة أو مقتل. وإن الذين يرتكبون مثل هذه الأعمال الشائنة يجب مقاومتهم ومعاقبتهم. ولكن، في الوقت ذاته، يتعين على الأمم المتحدة أن تحرص على عدم اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤثر بأي شكل من الأشكال على الإحساس بالنزاهة والحياد لدى العاملين في مجال الإغاثة ووكالاتها. وسيقتضي الأمر من الأمم المتحدة أن تكون حذرة لضمان عدم تقويض سلامة وأمن العاملين في مجال الإغاثة عن طريق التدخل العسكري المتعجل.

إن التشديد على الحماية الذي ندعو إليه يتطلب من مجلس الأمن والجمعية العامة والمؤسسات المالية الدولية التنسيق الوثيق فيما بينها والعمل سويا في التصدي لحالات الأزمات الإنسانية المحتملة قبل وقوعها. وإن عجز مجلس الأمن عن التصرف حيال الأزمات الإنسانية الضخمة يجعل من الحتمي أن يكون النهج المعتمد أوسع نطاقا وأن يعالج المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل رواندا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كايناموروا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، بدوري، أن أقدم خالص الشكر، سيدي الرئيس، لمبادرتكم بإجراء هذه المناقشة. إن حضور وزير خارجية جمهورية كوريا هذه المناقشة لدليل واضح على التزام حكومتكم بالعمل الذي يضطلع به مجلس الأمن. إن إجراء مناقشة مفتوحة بشأن مسألة اللاجئين والمشردين والعائدين وغيرهم ممن يتواجدون في حالات مماثلة تتطلب مساعدة إنسانية دولية أمر هام للمجتمع الدولي. ولا يمكن لأي بلد أن يظل هادئ البال على أمل أنه لن يواجه حالات مماثلة أو يتأثر بها.

وبالتالي ينبغي النظر إلى أهمية هذه المناقشة على أنها محاولة جسورة للتقييم الكامل لتعقد حالات الطوارئ وأبعادها من حيث عواقبها القصيرة الأجل والطويلة الأجل بالنسبة للسلم والاستقرار الدوليين. وفي كثير من الأحيان، تنزع مقتضيات الاستجابة للطوارئ الظاهرة للعيان والإحباط الناجم عن عدم تلبية الاحتياجات السوقية والأمنية إلى تجاوز اعتبارات صكوك أخرى هامة أيضا للقانون الإنساني الدولي، بما فيها تلك المتعلقة بجريمة الإبادة الجماعية.

إن الهجرة الجماعية للاجئين الروانديين إلى زائير الشرقية في ١٩٩٤ لم تمثل هروبا عاديا للناس. فقد تم تنظيمها تحت قيادة أولئك المسؤولين عن الإبادة الجماعية في رواندا.

وتشتمل بعض الاتفاقيات التي وقّعت عليها معظم البلدان على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، والتي تنص على ما يلي:

"يحاكم الأشخاص المتهمون بارتكاب الإبادة الجماعية أو أي من الأفعال الأخرى المذكورة في المادة الثالثة أمام محكمة مختصة من محاكم الدولة التي ارتكب على أرضها، أو أمام محكمة جزائية دولية تكون ذات اختصاص إزاء مَن يكون من الأطراف المتعاقدة قد اعترف بولايتها". (القرار ٢٦٠ ألف (د - ٣)، المرفق، المادة السادسة)

وفي حالة رواندا، وفي أعقاب الإبادة الجماعية التي ارتُكبت، كانت هناك حالة تم فيها مرافقة مهندسي الإبادة الجماعية، مع جيش قوي قوامه خمسين ألف فرد و ٤٠ ٠٠٠ من أعضاء المليشيات بمعداتهم العسكرية الثقيلة إلى مخيمات اللاجئين فيما يسمى الآن بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال وقت قصير، حددت مخيماتهم عدة منظمات غير حكومية مستقلة، فضلا عن اللجنة الدولية لتقصي الحقائق التي أنشأها مجلس الأمن كمرتع خصب للأنشطة العسكرية في المخيمات.

ولمدة سنتين ونصف استمر المجتمع الدولي والوكالات الإنسانية في إنفاق بلايين من الدولارات على اللاجئين الحقيقيين الذين كان بينهم مقاتلون معروفون للجميع. وفي مناسبات عديدة تم تهديد ومضايقة موظفي المساعدة الإنسانية في المخيمات. والسبب الذي أعطي لعدم نزع سلاح مرتكبي الجريمة هو أن الوكالات الإنسانية لا تستطيع فصل اللاجئين الحقيقيين عن الجنود. وفي غضون ذلك، استمر وصول التقارير إلى الحكومات والوكالات الإنسانية. وكانت الأغذية المخصصة للمساعدة الإنسانية تُباع وتم إخضاعها أيضا لضريبة حرب فرضها مرتكبو الإبادة الجماعية الذين كانوا يعدون لحرب من أجل إكمال طرد مَن ظلوا على قيد الحياة في أعقاب الإبادة الجماعية في رواندا. وقد خلصت لجنة تقصي الحقائق، التي أنشأها مجلس الأمن، إلى أنه يجري تسليحهم من جديد وتقديم الدعم لهم.

وكان من شأن العمل السريع لنزع سلاح هؤلاء الجنود أن يجنبنا حدوث الأزمة الإنسانية الراهنة التي يعيشها اللاجئون الروانديون في شرق زائير السابقة. وكان يمكن للقوة متعددة الجنسيات التي صادق مجلس الأمن عليها العام الماضي بموجب قراره ١٠٨٠ (١٩٩٦) أن تكون ذات فائدة لو منحت الصلاحية لنزع سلاح هؤلاء المجرمين. ومن المشجع ملاحظة أن المجلس أمر بسحبها حالما تحقق من عدم جدواها.

وطرح السؤال التالي: كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يحاسب الذين يخرقون القانون الإنساني الدولي إذا كنا لا نتخذ تدابير سريعة لتطبيق الصكوك الدولية لمجابهة انتهاك ذلك القانون؟ ولقد انتظرنا عامين ونصف لنرى ما إذا كانت الوكالات الإنسانية أو رعاة القانون الإنساني الدولي سيستندون إلى أحكام المادة ٥ من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. وتنص الاتفاقية على ما يلي:

"حينما يوجد، في إقليم تابع لأحد أطراف النزاع، شخص فرد محمي يقتنع هذا الطرف بأنه متهم دون شك بالقيام بأنشطة معادية لأمن الدولة أو بالشروع فيها، فلا يحق لهذا الشخص الفرد المطالبة بهذه الحقوق والامتيازات القائمة بموجب هذه الاتفاقية، حيث أنها من شأنها، لو طبقت لمصلحة هذا الشخص الفرد، أن تكون ضارة بأمن هذه الدولة."

وقد أشار ممثل باكستان إلى جوانب أخرى هامة من هذه الاتفاقية. ويضيف ذلك تأكيدا آخر للحاجة إلى الالتزام بأحكامها في المسائل الإنسانية وغيرها من المسائل ذات الصلة.

ومع اشتداد اشتعال الحرب فيما كان يسمى وقتها بشرق زائير وحوله، ظل الجنود الرونديون السابقون وأفراد الميليشيات يتمتعون بمركز اللاجئين، على الرغم من كونهم المسؤولين عن إبادة ما يربو على مليون رواندي في الفترة بين شهري نيسان/أبريل وتموز/يوليه ١٩٩٤. وفي وقت لاحق انضمت إليهم مجموعة أخرى من المرتزقة المجرمين. وقد جند مرتزقة صرب وغيرهم من بلدان معروفة جيدا في شرق أوروبا. ولم تصدر إدانة بعد للفظائع التي ارتكبوها في شرق زائير. فقد كانوا ممولين وأجورهم مدفوعة. ولا سر في ذلك.

غير أن ما يثير الدهشة حتى هذا التاريخ، هو عدم إثارة الأمر، بل ولم تصدر أية دعوة لتكوين هيئة دولية للتحقيق في تجنيد وتمويل مجرمين مطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية لمساءلتهم عن جرائم حرب. إن هيئة التحقيق التي ندعو لإنشائها يجب أن تحقق في أمر من هم وراء تجنيد وتمويل هؤلاء أو من ساعد على تجنيدهم ونقلهم، وهو شيء ضروري لإنهاء مسألة الإفلات من العقاب التي أشار إليها الكثيرون.

ومع استمرار الجنود وأفراد الميليشيات الروانديين مبيدي الشعوب في التحرك نحو غرب جمهورية الكونغو الديمقراطية وأبعد من ذلك، تصدر دعوات غافلة لتقديم المساعدة الإنسانية لهم. وآمل ألا تأتي هذه المساعدة على حساب مساعدة اللاجئين الحقيقيين. فهناك لاجئون أكثر استحقاقا تجري إعادتهم إلى رواندا ليلحقوا بالملايين الذين عادوا في عام ١٩٩٦ والذين يحتاجون الدعم.

إن السؤال الذي طرح هام وهو كيف يمكن للمجتمع الدولي مساءلة أولئك الذين يخرقون القانون الإنساني الدولي إذا كنا لا نتخذ تدابير سريعة لاستخدام الصكوك الدولية لمجابهة المزيد من حالات خرق القانون الإنساني الدولي؟ وأنا أكرر هذا السؤال للتشديد عليه.

وربما كانت تجربة رواندا مفيدة للإجابة على السؤال الهام الثاني الذي تناقشه هذه الهيئة وهو: ماذا يمكن لمجلس الأمن عمله على الصعيد السياسي لدعم العمليات الإنسانية الدولية في حالات النزاع؟ ويستحيل وضع إجابات موحدة لكل أزمة إنسانية على حدة، حيث أن أسبابها الجذرية وطبيعتها تختلف من حالة لأخرى. إلا أن ثمة أسئلة أساسية معينة يجب طرحها في كل حالة قبل الشروع في أي عملية إنسانية.

ويجب التصدي لبعض النواحي مثل أزمات اللاجئين وعلاقتها بالسلم والاستقرار في البلدان المجاورة والأثر الذي تتركه على السلم والاستقرار الدوليين. كيف تؤثر أزمات اللاجئين على الحالة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للبلدان المستقبلة، لا سيما الفقيرة منها؟ ما هي علاقة أي أزمة لاجئين بالديناميات السياسية الداخلية لبلدانهم الأصلية أو بالمصالح الجغرافية - السياسية لبلدان ثالثة؟ كيف نكفل حياد التدخل الإنساني؟ إن الموظفين التابعين للجمعيات والمنظمات الإنسانية غير الحكومية يجب أن يكونوا غير منحازين وأن يظهروا بمظهر غير منحاز، حيث أن عدم التزامهم بذلك من شأنه أن يهدد أمنهم في حد ذاته. وسؤال آخر: كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يكفل أن السعي لتمويل المساعدة الإنسانية يوازي عائدها الفعلي؟

وإن الحاجة إلى ضمان حياد التدخل الخارجي في تقديم المساعدة الإنسانية و/أو التدخلات العسكرية مسألة في غاية الأهمية، يجب على مجلس الأمن معالجتها دائما، لأن الإخفاق في ذلك قد تترتب عليه نتائج مدمرة. وهي في بعض الأحيان قد تسهم في تفاقم الأزمة الإنسانية بدلا من حلها.

وهناك جانب آخر يجب معالجته قبل أو أثناء تنفيذ عملية الإغاثة الإنسانية، وهو يتعلق بمداها الزمني. فكلما طالت العملية ازدادت صعوبة حلها. ومن الأسهل دائما جرف الثلج قبل أن يصبح جليدا.

وتوضح حالة رواندا ذلك بجلاء. فتاريخ اللاجئين الروانديين من أقدم التواريخ في أفريقيا. فقد فر أول اللاجئين الروانديين في عام ١٩٥٩ في أعقاب عملية مدبرة من الخارج صاحبها تواطؤ من سياسيين انتهازيين. وحينذاك قتل الآلاف، وحكم على ملايين بالنفي لـ ٣٥ عاما، بين ١٩٥٩ و ١٩٩٤.

وخلال كل تلك المدة ظلت الحكومة الرواندية آنذاك تقود حملة من أجل إبقاء لاجئيها في الخارج. ولم يُعِر المجتمع الدولي اهتماما إلى محنة ما يقرب من ٠٠٠ ٩٠٠ من اللاجئين الذين كانوا يقاسون في معسكرات اللاجئين وفي العديد من المناطق الريفية في الدول المجاورة. ولم يحدث شيء إلا في عام ١٩٩٠، بعد ٣٤ سنة، حيث نظم اللاجئون أنفسهم من جديد وعبأوا قوى سياسية داخلية في رواندا ليشقوا طريقهم بالقتال عائدين إلى رواندا. وقد سمى البعض ذلك غزوا بينما كان في الواقع الخيار الوحيد الذي تبقى لإنهاء ٣٠ سنة من العيش بلا وطن ومن المهانة في المنفى.

فأي دروس يمكن أن نستخلصها من هذه التجربة؟ إننا بقدر ما يخصنا الأمر، نعتقد وسنظل نتمسك بوجهة النظـــر القائلة بأنه لم يكن من الضروري بالنسبة للاجئين أن ينتظروا أكثر من ٣٠ سنة ليعودوا إلى وطنهم. وحتى قبل وقت قريب، كان يمكن أن يكون أمرا مفيدا لو أن المجتمع الدولي عمل بصورة أكثر حزما لصالح عودة اللاجئين الروانديين من شرق زائير سريعا وفي الوقت المناسب.

وقد دأبت حكومة الوحدة الوطنية في رواندا منذ وصولها إلى السلطة في تموز/يوليه ١٩٩٤ على دعوة كل اللاجئين الروانديين إلى العودة. ووجهت نداءات دولية منذ عام ١٩٩٤ من أجل المساعدة في عملية الإعادة. وبحلـول أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦، وقبل عودة الأعداد الضخمة ما بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، كان ١,٣ مليون لاجئ من زائير وتنزانيا وبوروندي، وكذلك ٠٠٠ ٨٠٠ من اللاجئين القدامى الذين فروا بين ١٩٥٩ و ١٩٧٣، قد عادوا فعلا إلى البلد، وكانت إعادة توطينهم جارية.

وبالنظر إلى هذه العودة الهائلة لـ ٢,٣ مليون لاجئ إلى رواندا، من المهم أن نُعيد توجيه الموارد الإنسانية من الغوث إلى التوطين وإعادة تأهيل وتعمير رواندا.

وأخيرا، اسمحوا لي السيد الرئيس، أن أشكركم مرة أخرى، على طرح هذه المسألة للمناقشة. وتشعر الدول الأعضاء بالامتنان الشديد إذا أجريت مناقشات مفتوحة مماثلة في المستقبل قبل بدء العمليات الإنسانية. ونحن نقدر أيضا تقييم العمليات الإنسانية في رواندا وغيرها من الأماكن لكي نستقي منها دروسا هامة للمستقبل.

وقبل أن أختتم، أود أن أشيد إشادة خاصة بالحكومات والمنظمات الإنسانية وبموظفيها لمشاركتهم الإيجابية في تقديم المساعدة الإنسانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل جزر سليمان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هوروي (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه هي المرة الأولى التي يجلس فيها ممثل جزر سليمان على هذه الطاولة. أشكركم، السيد الرئيس، وأشكر أعضاء مجلس الأمن الآخرين ورئيس الجمعية العامة على تيسير اشتراك جزر سليمان في المناقشة.

إن فكرة الأمم المتحدة انبثقت في الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لهذا الصراع تولد الدافع لاستقلال بلدي. وشعب جزر سليمان اختبر مباشرة الحرمان والدمار اللذين يمكن أن تحدثهما الأسلحة الحديثة. ونحن مشردون في جزرنا الجميلة، ولقد شهدنا تدمير الأعمال الحربية لبيئاتنا الرقيقة. ولهذا، أرحب بهذه الفرصة للإسهام، ولو بإيجاز، في هذه المناقشة حول توفير الحماية للمساعدة الإنسانية المقدمة للاجئين ولغيرهم ممن يتواجدون في حالات نزاع، حيث أن هذه مشكلة تظهر الآن في جنوب غربي المحيط الهادئ.

قبل أن تكون هناك منظمة للأمم المتحدة، كانت هناك إدارة الأمم المتحدة للغوث وإعادة التأهيل. وتأسست عام ١٩٤٣ ووفرت المساعدة للسكان المدنيين في المناطق المحررة في أوروبا وأفريقيا وآسيا. وبانتهاء الحرب، أخذت الوكالات غير الحكومية والأمم المتحدة الوليدة على عاتقها المشكلة الهائلة لتلبية احتياجات ملايين اللاجئين والمشردين. ومن كانوا يقدمون المساعدة الإنسانية لم يواجهوا بصفة عامة احتمال مهاجمتهم أو تدمير مؤنتهم. وسرعان ما غير عدد متزايد من الصراعات الداخلية المسلحة في أماكن متفرقة جدا طابع

المشكلة، فأصبحت الهجمات على المدنيين وعلى مقدمي المساعدة الإنسانية أمرا مألوفا.

واستجابة لذلك، صاغ المجتمع الدولي عام ١٩٧٧ البروتوكولات الإضافية لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩. واستمرت المشكلة وتفاقمت. وفي عام ١٩٨٣، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فكرة الأطفال كمناطق سلام. وسعت اليونيسيف، بل وحققت، أياما من الهدوء أمكن خلالها تقديم المساعدة أثناء التعليق القصير للصراعات المسلحة، وعملت على إنشاء ممرات سلام أمكن نقل المعونة إلى السكان المدنيين من خلالها بسلام عن طريق الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

إن حماية المساعدة الإنسانية في حالات الصراع صعبة. وبالنظر إلى أن إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، واليونيسيف، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والكثير من المنظمات غير الحكومية، تعرف الكثير عن كيفية التعامل مع هذه الطوارئ، كما يبين الاستعراض السريع لتقاريرها ودراساتها، فإنني، بصفتي ممثلا لجزر سليمان، لا يسعني إلا أن أطرح بعض الأسئلة الأساسية.

وهذه القائمة ليست حصرية. أولا، ألا نحتاج إلى اتفاقية دولية خاصة بحماية العاملين في مجال المعونة الإنسانية ومعدات المساعدة؟ وثانيا، ألا نحتاج إلى التزام دولي بالملاحقة والمحاكمة الصارمتين لمن ينتهكون الاتفاقية المقترحة وكذلك بروتوكولات جنيف؟ وثالثا، ألا نحتاج أن نضيف إلى قائمة الجرائم التي تدخل في الاختصاص القضائي للمحكمة الدولية المقترحة للعدل الجنائي التدبير للهجوم على العاملين في مجال المعونة الإنسانية ومضايقتهم؟ وأخيرا، ألا نحتاج إلى تجاوز هذه المناقشة المخصص لها يوم واحد، في هذه القاعة الجميلة، إلى التخطيط لعقد دورة خاصة للجمعية العامة تُكرس لتوليد الإرادة السياسية اللازمة التي نشارك جميعا في مناقشتها اليوم، لكي نعمل ما هو مطلوب؟

اختتم بهذه الأسئلة القليلة التي كانت تدور في خلدي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل ألبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كولا (ألبانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يضم وفد ألبانيا صوته إلى غيره من الوفود في الإعراب عن الامتنان لكم، السيد الرئيس، للمبادرة بهذه المناقشة المفتوحة لموضوع فائق الأهمية. ولقد تشرفنا أيضا بحضور معالي وزير خارجية جمهورية كوريا، الذي يدلل على الاهتمام الكبير الذي يُعلقه الوفد الكوري على المسائل أثناء رئاستها في ظل رعايتكم السديدة.

ونظرا للحالة الجارية المعروفة تماما، ظل بلدي في جدول أعمال مجلس الأمن طوال الشهرين الماضيين. وقرار مجلس الأمن ١١٠١ (١٩٩٧) الذي خول وزع قوة متعددة الجنسيات لحماية تقديم المساعدة الإنسانية في ألبانيا، يُشكل مثالا ممتازا لفعالية عمل مجلس الأمن، ورد الفعل العاجل من جانب المجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بمساعدة أحد أعضاء المنظمة. وقد رحب شعب ألبانيا بهذا التدخل في هذه اللحظة الصعبة، وباسم حكومة بلدي، أعرب عن عميق امتناني في هذه المناسبة. وأعرب أيضا عن شكري الحار لتآلف البلدان الراغبة في الاشتراك في هذه القوة وفي تقديم المساعدة الإنسانية، وللمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تشترك في المساعدة الإنسانية بتقديم الأغذية والأدوية في هذه الأيام الصعبة التي تمر بها ألبانيا.

وبفضل هذا العمل الغوثي والتعاون الطيب مع السلطات الشرعية في المجالات التي تعمل فيها العناصر الفاعلة، يمكن لشعب بلدي أن يرى إمكانية أكبر في التغلب على هذه الحالة، وأن يتوقع حلولا سياسية أفضل نتيجة للانتخابات التي سيتم إجراؤها في نهاية حزيران/يونيه.

وألبانيا بلد غزير الموارد يزخر بناس مجتهدين في العمل وهدفها هو تحقيق الرفاه داخل حدودها، بدلا من إرسال موجات من اللاجئين وبالتالي التسبب في مشاكل للبلدان المستضيفة في كافة أنحاء العالم وفي بعض الأحيان تعريض اللاجئين إلى سوء المعاملة. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، نعتقد بقوة أن تدفق هذه الموجات من اللاجئين إلى البلدان المجاورة، وإلى بلدان أخرى أيضا، يشكل ظاهرة مؤقتة ناجمة عن أوضاع تاريخية تمثلت

في عزلة طويلة الأمد في ظل أكثر الديكتاتوريات الشيوعية قسوة، وكذلك عن فترة الانتقال الصعبة الى مجتمع ديمقراطي وسوق الاقتصاد الحر.

وإنني لعلى اقتناع بأن المجلس سيتابع عن كثب الحالة في بلدي للتوصل إلى حل نهائي وشامل، على نحو ما فعل خلال الشهرين الأخيرين، من خلال التقارير الدورية للأمين العام والاتصالات مع أعضائه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل زمبابوي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سنغوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تكتسي المسألة المعروضة على المجلس اليوم أهمية قصوى، لا للمنظمة فحسب، وإنما للمجتمع الدولي بأسره. ويتكون العنصر الرئيسي في المساعدة الإنسانية الدولية من رجال ونساء يقومون بلا شروط بتحديد حالات العوز والحاجة وبالاستجابة لها. والعاملون في المجال الإنساني تصدوا دائما بإيثار، مجازفين بحياتهم للأخطار الكامنة في الكوارث والنكبات، خصوصا تلك التي من صنع الإنسان مثل الحروب، واعتبروا ذلك مهمتهم وولايتهم للحد من المعاناة الإنسانية عن طريق التخفيف من آثار الحرب.

وتعرب زمبابوي عن تقديرها لأولئك الرجال والنساء الذين يؤثرون الغير على أنفسهم، والذين هم حقا أفضلنا، ويفجعنا أننا ما زلنا نخسر بعضا منهم، وبأعداد متزايدة في الآونة الأخيرة، لا نتيجة لكوارث طبيعية وإنما بسبب استهتار البشر ووحشيتهم وطيشهم.

وقد شهدت حقبة ما بعد الحرب الباردة حدثا غير مسبوق من النزاعات والحروب الداخلية، من الصعب أو المستحيل فيها تحديد جبهات القتال. وفي هذا النوع من الصراع، تم احتجاز الكثير من الناس في مناطق النزاع، وتصاعد استهداف المدنيين. وظاهرة الهياكل الضعيفة أو الممزقة للدولة، وما ينجم عنها من إعادة تعريف للتهديدات، تسببت في تنافس خطير بين أمن الدولة ورفاه المواطنين.

واستجابة لمعظم، إن لم يكن لجميع حالات الأزمات، أظهرت المنظمات الدولية قدرة ملحوظة على تعبئة الموارد بسرعة ونتيجة لذلك، تم الاضطلاع بالعمل الإنساني في حالات كثيرة جدا في فراغ سياسي. ومن المهم الإشارة في هذا المقام إلى أنه لا يمكن النظر إلى العمل الإنساني على أنه بديل عن العمل السياسي.

وينبغي لمجلس الأمن، الذي تتمثل ولايته في صون السلم والأمن الدوليين، أن يجند ويحشد الإرادة السياسية المطلوبة لمعالجة الأبعاد السياسية التي تشكل أساس هذه الأزمات. وهذا أهم دور لمجلس الأمن، ويمثل أفضل دعم يمكن أن يقدمه المجلس للمنظمات المعنية بالبعد الإنساني للمنازعات. فعند السماح للحالات بالتدهور، يلحق الضرر بحماية الناس المعرضين للخطر وبرفاههم، وتصبح مهمة تأمين حل مستمر ودائم أكثر تعقيدا.

وهناك شرطان أساسيان لفعالية أي إجراء يتخذه مجلس الأمن في هذا الصدد وهما أن تكون الولايات متناسبة مع المهام، وأن تمنح البعثات السلطة والموارد اللازمة. ويرجح أن تؤدي أنصاف التدابير إلى مزيد من الضرر لا إلى النفع. ويمكن القول - وتجربة البوسنة والهرسك ورواندا والصومال تشهد على ذلك - بأنه عندما يتم تصميم استراتيجيات الحرب بهدف إلحاق الضرر بالمدنيين، فإن مسألة الحماية لا يمكن فصلها أو عزلها عن ديناميات النزاع. وليس من الذكاء أو الحكمة في شيء إرسال أصحاب الخوذ الزرق إلى نزاع لتوفير الحماية والافتراض بشكل من الأشكال أنهم لن يتعرضوا لأي أذى من جراء النزاع الجاري. وإساءة الاستخدام المحتومة "للمناطق الآمنة" من قبل الأطراف المتحاربة بالإضافة لكافة العنف المصاحبة لحالات الحرب، كثيرا ما تؤدي إلى فشل أنصاف التدابير تلك، ذلك أنها تعجز عن المعالجة المتوازنة لديناميات النزاع.

ومن الضار وغير المفيد للجميع أن يصبح العمل الإنساني بديلا عن العمل السياسي وغيره من الأعمال الضرورية لحل النزاعات، وأن يجبر على التنفيذ في فراغ سياسي. وفي أوضاع كهذه، يعتبر العمل الإنساني بصورة أساسية حالة لا يكسب فيها أحد، ذلك أنه يجري تحريف المعونة لمساعدة الأطراف المتناحرة ويجد العاملون في المجال الإنساني أنفسهم بالفعل في الخطوط الأمامية التي تعتبر خطيرة للغاية لوحدات حفظ السلام الجيدة التسليح. وبالتالي، فإن الشرط المسبق للعمل الإنساني الفعال هو مراعاة حقيقة أن على الاغاثة دورا محددا وإن كان حيويا يجب أن تلعبه للتقليل إلى أدنى حد

من المعاناة وتخفيف آثار الحرب. فليس لها القدرة أو الولاية التي تمكنها من تسوية الأزمات.

وثمة شرط مسبق آخر للعمل الإنساني الفعال هو احترام حياده ونزاهته والضرورة الحتمية المتمثلة في تقديم يد العون لجميع الضحايا والناس الذين يحتاجون إلى مساعدة. ومن شأن عدم احترام مثل هذه القواعد الأساسية، بما فيها حق الناس بالحصول على المساعدة وحق العاملين في المجال الإنساني في تقديمها، أن يعرض حياة الناس المعوزين الى الخطر، فضلا عن حياة أولئك العاملين في المجال الإنساني. وبالمثل، فإن استخدام المساعدة الإنسانية كأداة للمساومة لتحقيق أغراض سياسية، مهما كانت جدواها، أمر يولد على نحو ثابت تنافسا متضاربا بين ولاية مجلس الأمن وولاية العاملين في المجال الإنساني.

وفي حين أن ولاية مجلس الأمن وولاية الأطراف الإنسانية يمكن أن يظهرا قدرا من التكامل، من الأهمية الحيوية بمكان الاعتراف بأنهما ولايتين مستقلتين استقلالا واضحا عن بعضهما بعضا ولا يمكن استبدال إحداهما بأخرى ولا يمكن لأحداهما أن تحل محل الأخرى. ويجب أن يرسم وينقل بوضوح الانطباع في ميدان العمليات بأن العاملين الإنسانيين ليسوا مبعوثين لمجلس الأمن وأن ولاياتهم لا تستمد من المجلس.

وعلاوة على ذلك، وبسبب الأهمية الكبيرة التي تعلقها جميع الدول الأعضاء على مسألة المساعدة الإنسانية، والمسؤولية التي تتحملها جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عامة تجاه الأطراف الفاعلة الإنسانية، فإنه يجب إعادة النظر فيها مرارا وتكرارا من جانب جميع الدول في الجمعية العامة وليس في مجلس الأمن. وإن المناقشة في الجمعية العامة بشأن أمن وحماية موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بهم والاتفاقية ذات الصلة التي اعتمدت في ١٩٩٤، تقع خارج نطاق مجلس الأمن.

إن مسألة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا كالمساعدة الإنسانية تماما، ينبغي نزع الطابع السياسي عنها. ولقد اضطلع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بعمل ممتاز كحام للاجئين، وينبغي عدم إضعاف ولايته، حتى وإن لم يتلاءم ذلك مع نمط عمليات الإصلاح المتزمتة.

وخلاصة القول إنه، وفي مسعى لحماية مقدمي المساعدة الإنسانية، ينبغي لمجلس الأمن أن يحرص على عدم السيطرة على ولاية العاملين الإنسانيين أو إضفاء الطابع السياسي عليها؛ ولا يتعين عليه أن يتنازل عن ولايته نفسها المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين من خلال السعي إلى إناطتها من جديد بالأطراف الإنسانية. إن مجلس الأمن من خلال النهوض الفعال بولايته عن طريق تعبئة الإرادة السياسية المناسبة للتصدي بأمانة للأبعاد السياسية والعسكرية للصراعات، سيعزز على نحو كبير سلامة وأمن وحماية العاملين الإنسانيين. وهذا يشكل الدور الأساسي المنوط بمجلس الأمن في هذه المسألة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأخير ممثل أذربيجان. وأدعوه ليشغل مقعدا على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد علييف (أذربيجان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أن أعبر عن امتناننا لكم، سيدي، على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن المكرسة لهذه القضية المهمة.

إن معظم الصراعات في أيامنا المعاصرة تصاحبها أزمات إنسانية حادة، وأعمال "تطهير عرقي" وظهور ملايين اللاجئين والأشخاص المشردين. وهذا يتطلب استجابة مناسبة من المجتمع الدولي، وفي المقام الأول اتخاذ تدابير وقائية.

وإنه لأمر بديهي أن مجلس الأمن، لدى اضطلاعه بتنفيذ مهمته المباشرة، المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، لا بد له من أن يعالج المشكلات الإنسانية الحادة في مناطق الصراع. وهذا ينطوي في المقام الأول على اتخاذ تدابير من جانب مجلس الأمن لتيسير وحماية المساعدة الإنسانية العاجلة للتخفيف من معاناة السكان المدنيين.

وإن الموضوع قيد المناقشة له جوانب عديدة ويثير عددا من الأسئلة، يصعب إعطاء جواب واحد عنها. وإذا كنا نتكلم عن تنفيذ تدابير محددة في مجال توفير المساعدة الإنسانية في إطار عمليات حفظ السلام، فإنني أرى، أنه يوجد هنا، فهم مناسب تقريبا لمستوى ونطاق المهمة التي سيضطلع بها، ودرجة التعقد التي

تنطوي عليها وضرورة تخصيص الموارد المناسبة. وفي هذا الإطار، لدينا قدر من التجربة الإيجابية.

ومع ذلك، هناك عدد من المسائل الملحة التي ينطوي عليها توفير الحماية للمساعدة الإنسانية في إطار عمليات حفظ السلام التي أنشأها مجلس الأمن. ومن البديهي أن تكون ولايات هذه العمليات واضحة جدا لكي تضطلع بالعمل الموكل إليها بأكثر الطرق فعالية، وأن أمكن، دون وقوع أية خسائر في أرواح الأفراد القائمين بتقديم المساعدة الإنسانية وأفراد عمليات حفظ السلام.

وأود أن أؤكد بوجه خاص في هذا المضمار أن من الأهمية القصوى توفير الأمن للموظفين الدوليين المسؤولين عن إيصال المساعدة الإنسانية وحمايتها. وبالإضافة إلى هذا، فإننا نحتاج إلى آلية يمكن بموجبها لأطراف الصراع أن يتحملوا مسؤولية أي تعطيل للأنشطة الإنسانية.

وأود كذلك أن أزيد من وعي المجلس فيما يتعلق بمشكلة الأشخاص المشردين داخليا، وهي مشكلة قائمة في العديد من مناطق الصراعات. وتتطلب هذه المسألة دراسة جدية، وبخاصة في الحالات التي ينطوي فيها النزوح الجماعي للمدنيين على عدوان خارجي. وإن الأشخاص المشردين داخليا حريصون بصورة خاصة على العودة إلى ديارهم، وأن إمكانية قيامهم بذلك تعززها حقيقة أن العودة لا تتضمن فقدان المواطنة وأنهم سيواصلون الإقامة في أراضي بلدهم. ونعتقد أنه في مثل هذه الحالات، يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ أنواعا شتى من التدابير - سواء كانت سياسية أو عسكرية أو اقتصادية - حيال الدولة المعتدية لحملها على تهيئة الظروف من أجل عودة الأشخاص المشردين داخليا في نهاية المطاف. ونعتقد أن هذا من شأنه أن يمكن بالتالي من توفير موارد كبيرة من البلدان المانحة في المناطق المتورطة في نزاعات مسلحة متطاولة وكذلك تفادي بروز حالات أزمة إنسانية جديدة.

وفيما يتعلق بالمسألة بطابعها الأعم - أي العنصر الإنساني الفعلي في حالات الصراع وكذلك الجوانب العسكرية والسياسية والقانونية وغيرها من جوانب هذه المسألة - يتعين علينا أن نذكر أنه في عدد من الصراعات، أصبح الجانب الإنساني عقبة كأداء في تسوية العملية. وهذا العامل، بالإضافة إلى طابع وتكوين الصراعات، يتطلب تحليلا جادا. ومن الواضح، أننا يجب أن نعتمد نهجا شاملا وموحدا إزاء المشكلة.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤيد الفكرة التي عبر عنها سفير اليابان، السفير أوادا، ومؤداها أنه لدى معالجة حالات الصراع، فإننا - أي المجتمع الدولي - يجب أن ننظر في جميع المسائل المتصلة مجتمعة، بما فيها الإجراءات الدبلوماسية، ووقف إطلاق النار، وحماية اللاجئين وتقديم المساعدة الإنسانية وكذلك إعادة البناء الاقتصادي والتأهيل الاجتماعي للبلد. وهذه جميعها تشكل مسألة واحدة شاملة ينبغي معالجتها.

إن ممثل أرمينيا الذي تكلم في وقت سابق، اتهم بلدي بكل خطيئة مميتة، بما في ذلك، فرض حصار على بلده. ويبدو أنه نسي أن بلده لا يجاور أذربيجان فحسب، وإنما يجاور إيران، وتركيا، وجورجيا كذلك. وعن أي حصار يمكن أن يتحدث إذا كانت أرمينيا تشن عدوانا على أذربيجان، وتحتل ٢٠ في المائة من أراضي بلدي وتقوم بعمليات التطهير العرقي فيها؟ ومن المعلوم جيدا أن عدد المشردين واللاجئين في أذربيجان يبلغ مليون مشرد ولاجئ، منهم أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من الأذربيجانيين الذين أخرجوا بالقسر من أرمينيا.

وعلاوة على ذلك، فإن أرمينيا نفسها تحاصر منذ سنوات منطقة نقشبند التابعة للجمهورية الأذربيجانية. وأما بالنسبة لمنطقة ناغورني كارباخ الأذربيجانية وسكانها فإن الطريق الى حل تلك المشكلة معلوم جيدا. فالمبادئ الأساسية لتسوية ذلك الصراع وردت بوضوح في البيان الذي أدلى به البلد الذي كان يتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، في قمة لشبونة في عام ١٩٩٦. ولقد لقيت تلك المبادئ التأييد من جانب جميع الدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية فيما عدا أرمينيا. وإنه لمن قبيل الاستخفاف الشديد أن تتكلم أرمينيا عن المساعدة الإنسانية أو أن تطالب بها في الوقت الذي تحصل فيه بصورة غير قانونية على أسلحة تتجاوز احتياجاتها - بما في ذلك صواريخ اسكود السيئة الصيت، بما قيمته بليون دولار.

وفي الختام، يود وفدي أن يشير بصفة خاصة الى الأهمية الكبرى للبند المعروض للمناقشة اليوم. ونعرب عن أملنا في أن كل الأفكار الشيقة والمقترحات المفيدة

التي قدمت اليوم في هذه الجلسة سيجري تصنيفهـا بطريقـة منهجية وتجميعها في وثيقة لمجلس الأمـن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس هناك متكلمون آخرون. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وقبل أن أختتم، أود أن أعرب عن شكري لكل الوفود على كلماتها الطيبة الموجهة إلى وزير خارجية جمهورية كوريا، وبشأن رئاسة كوريا. وأود أيضا أن أعرب عن شكري لكل الوفود وممثلي المنظمات الدولية على مشاركتهم الحماسية في مناقشة اليوم المفتوحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥